عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل

محمد عامر محمد غنام

رسالة ماجستير

القدس فلسطين

2007م – 1428هـ

الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل

إعداد:

محمد عامر محمد غنام

بكالوريوس: زراعة من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

المشرف الرئيس: د. فايز افريجات

المشرف المشارك: د. سمير أبو زنيد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة تخصص بناء المؤسسات من دائرة التنمية الريفية المستدامة بجامعة القدس

2007م – 1428هـ

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل

اسم الطالب: محمد عامر محمد غنام
الرقم الجامعي: 20311550

المشرف: د. فايز افريجات
المشرف المشارك:د. سمير أبو زنيد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 13 / 1 / 2007 من لجنة المناقشة المدرجة أسـماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة : د. سمير أبو زنيد التوقيع:
2- ممتحنا داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:
3- ممتحنا خارجيا: د. شريف أبوكرش التوقيع:

القدس – فلسطين

2006م – 1427هـ

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني حب الأرض
إلى روح والدتي التي علمتني حب الحياة والمثابرة
إلى زوجتي وأولادي
إلى كل من امن بعروبة هذا الوطن
إلى كل العاملين والعاملات في مجال العمل التطوعي
إلى الذين قدموا حياتهم فداء لتراب الوطن
إلى كل الذين أرادونا وأحبونا بغير شروط
والى كل من ينتظر منا المزيد

محمد غنام

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

محمد عامر محمد غنام

التاريخ:

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم بوافر الامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور فايز افريجات الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والذي لم يبخل علي بتقديم النصح والإرشاد والتوجيه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور سمير أبو زنيد والذي تفضل بالمشاركة في الإشراف على الرسالة، حيث قام بإجراء التعديلات اللازمة عليها لتخرج بصورتها النهائية، فجزاهم الله عني كل خير.

إلى أساتذتي و العاملين في جامعة القدس. و إلى كل العاملين في الجمعيات الخيرية وأخص بالذكر العاملين في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الضفة الغربية والعاملين في الاتحاد العام للجمعيات فرع الخليل.

كما أخص بالذكر رئيس فرع الجمعيات الخيرية في مديرية الشؤون الاجتماعية فرع الخليل الأخ نضال الطميزي.

كما أتقدم بجزيل شكري إلى القائمين على الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل وأخص بالذكر:

الأستاذ طارق عبد الفتاح الجعبري. مدير جمعية الشبان المسلمين في الخليل.

الأستاذ محمد عيد ابحيص مدير جمعية يطا الخيرية، والسيدة فاطمة أبو كتة مديرة جمعية بنت الريف الخيرية.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى كل من:

د. محمد شاهين جامعة القدس المفتوحة الخليل.

د. نبيل الجندي عميد كلية التربية جامعة الخليل.

د. جمال أبو مرق جامعة الخليل.

د. يوسف أبو ماريا جامعة القدس المفتوحة / الخليل.

د. تيسير أبو ساكور جامعة القدس المفتوحة / الخليل.

الذين أشرفوا على استبانه البحث وقاموا بإجراء التعديلات التي رأوها مناسبة لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

إلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا البحث كل الشكر والتقدير والعرفان.

محمد غنام

مسرد المصطلحات

الجمعية الخيرية : هي مبادرة مجموعة من أفراد المجتمع المحلي، تجمعهم رؤيا موحدة بهدف خدمة مجتمعم بصورة لا يقصد بها اقتسام الربح، وفي كافة مجالات الحياة. (البلوي، 2004).

فلسفة الحكم الشمولي : هو ذلك النظام الذي تتحكم ضمنه أقلية بيروقراطية بمصائر ملايين الناس دون أن يكون لهم رأي فيها.(إبراهيم، 1995).

مبدأ تكافؤ الفرص : وهو إعطاء فرص متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، للوصول إلى كافة المواقع في مجالات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ضمن معايير محددة. (التنمية البشرية، 2002).

المنظمات الجماهيرية : هي تلك المنظمات التي عملت على تطوير التنظيم الجماهيري، مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية وحركة العمل التطوعي، وهي تعمل على تمثيل الجماهير والدفاع عن مصالحها. (البرغوثي، 1994).

NGO's : هي تجمع طوعي من منظمات غير حكومية تعمل في حقول اجتماعية إنسانية وتنموية مختلفة تجمعها رؤيا موحدة تهدف إلى تطوير وتعزيز مفاهيم المجتمع المدني. (القاضي، 2004).

الروح المدنية : وهي التربية المدنية التي يتم من خلالها بناء المواطن المنتمي القادر على محاكمة قضاياه بموضوعية ومنطقية، من اجل تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومحاكمة الأمور بصورة علمية من خلال منظور علمي مستند إلى الحجة والرؤيا الواضحة. (الخطيب، 1994).

الديمقراطية : نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. (مفتاح، 2004).

البنية التحتية : هي مجموع الاستثمارات والخدمات الضرورية للمجتمع وفي مختلف المجالات كالماء والكهرباء والبناء والتعليم والصحة والمواصلات والاتصالات .....والتي تسهم في بناء المجتمع وتطوير اقتصاده وتحقيق حاجات المواطنين . (مفتاح، 2004).

الثقافة : هي كل ما يتم اكتسابه وتعلمه ويمكن نقله في مجتمع معين فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية والفكرية والروحية وتكون هذه القيم إما مادية أو معنوية . (مفتاح، 2004).

التعددية : مفهوم ينظر إلى المجتمع على انه مكون من روابط وفلسفات واتجاهات سياسية وغير سياسية متعددة ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع وينادي بمنح كافة الاتجاهات الحريات الضرورية للتعبير والمشاركة في صنع القرارات . التنمية البشرية، 2002).

المركزية : هي تجميع السلطات والصلاحيات في سلطة واحدة والسيطرة على كافة الأجهزة والدوائر التابعة للمؤسسة مباشرة.(مفتاح، 2004).

اللامركزية : هي تفويض ومنح الصلاحيات للآخرين داخل المؤسسة وتمكينهم من القيام بدورهم دون الرجوع إلى السلطة العليا في المجالات المتعلقة باختصاصهم وضمن السلطة التي يمنحها لهم القانون. مفتاح، 2004).

منظمات المجتمع المدني : هي مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام والتي تقع ما بين الأسرة والدولة ويشترط فيها أن تتشكل بالإرادة الطوعية وان تكون عضويتها اختيارية .(إبراهيم، 2001).

تنمية الموارد البشرية : هي تنمية الناس بواسطة الناس ومن اجل الناس، حيث تتوجه إلى حاجة الناس في المأكل والمشرب والملبس والمعاش والعلم والعمل والسكن والتربية والثقافة، من هنا فان تنمية الموارد البشرية تركز على عقول وسواعد الموارد البشرية من خلال سعيها لتفجير

طاقات وإبداعات الأفراد الإنتاجية . (الهيتي، 2003).

سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي : وهي مجموعة السياسات التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من اجل إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالية بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع دون القيود . العيسوي،2000).

مفهوم الفقر : يفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد ويشار إليه بخط الفقر حيث يصنف أي فرد يقع دخله أو استهلاكه اقل من هذا الحد باعتباره فقيرا كما يتغير داخل المجتمع وفقا للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي . (هلال، 2002).

فصل السلطات : مبدأ سياسي للحكم يقوم على أساس فصل السلطات الرئيسية الثلاث للحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض لهيئات تنظيمية مستقلة كل منها عن الأخرى والدافع الرئيسي لظهور هذا المبدأ السياسي هو الخوف من الاستبداد الذي يترتب عليه تركيز السلطات الثلاثة في يد واحدة أو هيئة واحدة . (مفتاح، 2004).

تنمية المجتمعات المحلية : هي تنشيط وتهيئة السكان المحليين للعمل في اطار مشترك لخدمة قضاياهم في شتى المجالات . (عبد الكريم، 2003).

التنمية المستدامة : هي التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي في جميع نواحي الحياة مع الحفاظ على الاستمرارية واشراك المواطنين في كافة القضايا التي تهم أمورهم دون تعريض البيئة والموارد الطبيعية للمخاطر من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش الكريم. (اليحيى، 2004).

ملخص

ناقش البحث دور الجمعيات الخيرة في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل عام 2006 من وجهة نظر متطوعو الجمعيات الخيرية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يناسب هذا النوع من الدراسة ومثل مجتمع الدراسة مجموعة جميع أنواع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل والبالغ عددها 84 جمعية والتي يعمل بها 580 متطوعاً وهم أعضاء الهيئات الإدارية موزعة على كافة قرى وبلدات المحافظة.

بطريقة العينة العشوائية البسيطة تم اختيار 20 جمعية خيرية كعينة لمجتمع الدراسة والتي تشكل تقريباً 23,8% من مجتمع الدراسة ويعمل بها حوالي 140 متطوعاً وهم أعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات.

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كأداة لدراسة المشكلة موضوع البحث حيث تم تطوير هذه الأداة لتلائم طبيعية العمل والخدمات في المؤسسات والجمعيات الخيرية، تكونت الأداة من مجموعة من الأسئلة تضمن كل منها عدد من المتغيرات والتي تضمنت بيانات أساسية عن الجمعيات الخيرية، والدور التطوعي المستقبلي للجمعيات، والأداء التطوعي للجمعيات أضف إلى ذلك معوقات التطوع في الجمعيات الخيرية، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة 40 فقرة.

جرى التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على لجنة من الأخصائيين في العمل التطوعي وذلك للتحقق من قدرة الأداة على قياس الغرض الذي أنشئت من أجله، أضف إلى ذلك أنه تم عرض الأداة على عدد من المحكمين المختصين في هذا المجال كما جرى التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات كرون باخ ألفا حيث بلغت قيمة الثبات 82%، وقد تم تحليل الاستبانة إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المؤوية، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، ومعادلة كرون باخ ألفا.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم مواجهة الدور التطوعي للجمعيات إشكالات من خلال الهيئات القيادية أو الشرعية سواء كانت قانونية أو مجتمعية، حيث أن الهيئات القيادية منتخبة، والهيئات العامة متجددة، والجمعيات مسجلة بصورة رسمية لدى الجهات المختصة أضف إلى ذلك الأداء التطوعي للجمعيات من أنظمة تقييم وتقارير دورية وخطط وآليات رقابة تعمل بصورة جيدة

ومرضية، هناك تطور في الدور التطوعي للجمعيات حيث أن عدد الجمعيات في ازدياد مقارنة مع السنوات الماضية و بلغ 84 جمعية عام 2005 وعدد متطوعين حوالي 600 متطوع، وهناك زياده واضحة في كمية الأموال المستثمرة والتي بلغت حوالي 10 مليون دينار أردني عام 2005 أضف إلى ذلك التطور في كمية ونوعية التطوع والبرامج المقدمة والزيادة الواضحة في عدد المنتفعين من خدمات الجمعيات.

يواجه الدور التطوعي للجمعيات العديد من المعيقات يقع على رأسها الاحتلال الذي يحاصر الجمعيات ويغلقها ويعمل على تجفيف مواردها المالية بدعوى مكافحة الإرهاب، وخصوصاً أن الجمعيات تعتمد بصورة رئيسية على الدعم الخارجي وأيضاً من معيقات التطوع في الجمعيات ضعف ثقافة التطوع لدى أبناء المحافظة ووجود التعصب القبلي والعشائري وهذا ربما يؤثر على البناء المؤسسي للجمعية.

خرجت الدراسة بعدة توصيات أكدت على ضرورة تطوير الدور التطوعي للجمعيات الخيرية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة من انترنت ووسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة من أجل نشر ثقافة التطوع والترويج له، والتعاون مع الجمعيات ومراكز البحث العلمي من أجل إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العمل التطوعي لتحسين واقعه.

أخيراً أوصت الدراسة الجمعيات بفتح مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع القائمة منها من أجل توفير المال اللازم لتطوير دورها التطوعي والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

Abstract

Charitable Societies and their Role in Developing Voluntary Work in Hebron Governorate.

The research discussed the role of charitable societies in developing the voluntary work in Hebron governorate in 2006 from point of view of volunteers in charitable societies.

The researcher used the descriptive method that suits this kind of studies. The study community consisted of all types of charitable societies in Hebron governorate that rise to (84) ones, where 580 volunteers consisting the managemental staff do voluntary work i.e. the volunteers in towns and villages of the governorate.

A randomly 20 charitable societies had been chosen as a specimen to study community, and that consisted about 23.8% of the community study where 140 volunteers i.e the managemental staff do voluntary work.

To achieve goals of the study, the researcher used a questionnaire as a tool to study the subject issue. The said tool had been developed to suit the nature of work and services offered by those societies. The questionnaire included a group of questions. Each group had a number of variations containing basic data about charitable societies and the future voluntary work of those societies and their voluntary performance, besides obstacles of voluntary work there.

The paragraphs of the questionnaire rose to 40 ones. Credibility of tool was done by presenting it to a committee of experts in voluntary work to make sure that tool or instrument is able to measure the goal for which it was established.

In addition, the said instrument was presented to a number of experienced referees in the field of study. Also, Kron Bache Alfa has been used as a measurement to make sure of the invariability of the instrument. The invariability value rose to 00.82 The questionnaire was statistically analyzed using SPSS program.

To respond to questions and hypothesis of the study, the arithmetic average and standard deviations had been considered, percentages results of mono-difference test and Kron Bache Alfa Equation.

The results of the study indicated that voluntary role of societies don't face problems or difficulties from boards whether legal ones or a community entities. The boards are elected and the public staff are renewable. Those societies are duly registered at official departments.

Besides, the voluntary performance of societies and the regular reports and plans, the control are all acceptable.

There's a development in the voluntary role of the societies i.e. an increase in number in comparison to past years. In 2005 there were (84) charitable societies and (600) volunteers. Also, an increase in invested money that rose to (10 J.D) million in 2005. Besides to development in quantity and quality in voluntary work and the presented programs, the clear increase in beneficiaries.

The voluntary work faces a number of obstacles; the Israeli occupation and consequences; closure, preventing funding as those societies depend on external support. Another obstacle is the poorness or weakness of voluntary culture at citizens; to add the tribal intolerance that affects the structure of societies.

The study concluded a number of recommendations that emphasized the necessity of developing the voluntary role of charitable societies through using modern technology such as internet, modern media to spread voluntary culture and promoting it, collaboration with universities and science research centers to do more advanced studies on related field.

Finally, the study recommended the societies to start new investmental projects, expanding the existed ones to make available necessary fund to develop voluntary role and to eliminate depending on external support.

الفصل الأول

1- موضوع الدراسة وخلفيتها

1.1مقدمة:

العمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل، ولكنه يختلف في حجمه، وشكله، واتجاهه، ودوافعه من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهدا يدويا وعضليا أو مهنيا أو تبرعا بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائيا أو موجها من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية. فالتطوع هو ما تبرع به الفرد من ذات نفسه دون أن يكون هناك هدف لتحقيق منافع ذاتية، وقد جاء في لسان العرب لابن منظور أمثلة كثيرة منها: جاء طائعا أي غير مكره، ولتفعلنه طوعا أو كرها، قال تعالى: ﴿ فمن تطوع خيرا فهو خير له ﴾ صدق الله العظيم . (البقرة، آية 158).

ويرى (عرابي، 2001) أن هذا المفهوم لا يخرج عن التعريف الأكاديمي للتطوع، من أنه جهد يبذله الفرد تلقائيا لخدمة الآخرين دون مقابل مادي، ويلتزم فيه المتطوع التزاما تاما لجميع النظم والقواعد التي يخضع لها العمل التطوعي، وفي جميع الأحوال يجب اعتبار التطوع تعهدا بالتزام العمل على مختلف صوره.

وحول العمل التطوعي في فلسطين يرى (الأشهب، 2002) أن للعمل التطوعي في فلسطين تاريخ طويل، وكان قديما يتمثل بالعونة وهي هبة المواطنين لمساعدة بعضهم بعضا عندما يتعرضون لأزمات في العمل، على سبيل المثال: الأزمة التي تحدث في موسم قطف الزيتون، والمحاصيل الأخرى، أو أزمة البناء حيث يهب المواطنون لمساعدة صاحب العمل أو صاحب المحصول الزراعي دون مقابل. والعونة من قيم وثقافة المجتمع الفلسطيني. حيث تجسد ذلك في سنوات النكبة التي هب فيها الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه لنجدة إخوانهم اللاجئين وتقديم العون لهم من مأكل ومشرب وملبس ومأوى . وبقيت الأمور على هذا النحو إلى أن تم تشكيل بعض المؤسسات التطوعية في نهاية السبعينات من القرن الماضي حيث تشكلت اللجنة العليا للعمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وعملت على تنفيذ الكثير من الأنشطة التطوعية: تركزت على مخيمات العمل التطوعي في القرى والمدن الفلسطينية، بالإضافة إلى مساعدة المزارعين في مواسم قطف الزيتون والعنب والخضار والفواكه، وقد تشكلت عدة مؤسسات تطوعية نمت وترعرعت من رحم اللجنة العليا للعمل التطوعي حيث تخصصت في عدة مجالات وهي: الزراعة، والصحة، والقانون. والتي شكلت لاحقا النواة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الحالي. (الأشهب، 2002)

إن العمل التطوعي وفعل الخير في أمتنا وديننا يفترض أن يكون أكبر بكثير مما هو في العالم الغربي،لأننا عندما نفعل الخير ننتظر الجزاء في الآخرة من الله تعالى، ولكن العجب أن العمل الخيري والتطوعي في الغرب، أكبر بكثير منه عندنا، حيث يقدم العمل الخيري في بلاد الغرب الكثير لأداء هذا الدور الإنساني في خدمة قطاعات المجتمعات الغربية بينما العمل الخيري التطوعي في كثير من البلدان الإسلامية يعاني العجز والضمور. ربما يعود ذلك إلى أن الجانب الحكومي والرسمي في الغرب الذي أدرك أن العمل التطوعي أداة يمكن أن تسهم بشكل فاعل في عمليات التنمية إضافة إلى تصدي هذه المنظمات للكثير من الأمراض الاجتماعية التي باتت تؤرق الدول والحكومات، على سبيل المثال مشكلة المخدرات وسبل علاجها، الشباب والفراغ ، الفساد الأخلاقي ومحاربة بعض العادات والتقاليد السيئة أضف إلى ذلك دورها في نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة والسلام ، وهذا دفع الكثير من الحكومات إلى سن القوانين التي أدت إلى الإعفاء الضريبي للأعمال التطوعية وتشجيعها ، أما في مجتمعاتنا فربما يعود هذا الضمور إلى السياسات الحكومية التي سخرت خطابها الثقافي لخدمة سياساتها حيث خضعت البنى المؤسسية للأعمال التطوعية لإعادة الهيكلة وفقا لمتطلبات الحكومات مما أدى إلى أضعاف وضمور الأعمال التطوعية في بلادنا.(البيومي،2001)

من هنا نجد أن العمل التطوعي ينشأ من خلال تكاتف الجهود ضمن مؤسسة أو جمعية خيرية أو نادٍ رياضي أو مؤسسة ثقافية أو دينية تستهدف تحقيق غرض محدد بدون حصول القائمين عليهـــا أي منفعة خاصة بهم.

وأخيرا على الجميع إدراك أن الجمعيات الخيرية هي جزء من المنظمات غير الحكومية (NGOs). وهذا التعبير الذي أصبح مستعملا بشكل ملحوظ هذه الأيام وأصبحت تشارك فيه مختلف دول العالم من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة الداعمة للعمل الخيري الغير حكومي. (الخطيب، 1999)

1 .2 مشكلة الدراسة

اهتم الباحث بتقييم دور الجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليـــل، ومدى تعزيزها للعمل التطوعي، ومحاولة الكشف عن الدور الحقيقي الذي يمكن أن تساهم فيه هذه الجمعيات في المستقبل، لذلك اهتم الباحث بهذه الدراسة من اجل الإجابة علـــى الســـؤال الـــرئيس التالي:

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي فـــي محافظـــة الخليل؟

1 .3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات التي تبحث في تقييم دور الجمعيات الخيرية التطوعي فـــي محافظة الخليل،حيث تزود الباحث بمعلومات قيمة عن الدور والأداء التطوعي للجمعيات كما تزود الجمعيات بتغذية راجعة لأدائها وإظهار معيقات عمل هذه الجمعيات لتفاديها في المستقبل كما تحاول الدراسة تفعيل دور الجمعيات في خدمة المجتمع، وتشكل هذه الدراسة مصدرا هاما يمكن الاعتمـــاد عليه لكل من يقوم بدراسة هذا الموضوع مستقبلا أو متابعة أداء الجمعيات الخيرية التطوعي .

1 .4 مبررات الدراسة

يمكن تلخيص مبررات الدراسة فيما يأتي

- الجمعيات الخيرية موجودة منذ فترة طويلة ومنتشرة بصورة كبيرة في فلسطين، وعملها منتشر فأصبح من الضروري دراسة أداء هذه الجمعيات.
- أهمية دور الجمعيات الخيرية التطوعي في التنمية المجتمعية، ونشر الوعي والديمقراطية، ومكافحة الفساد والفقر لذلك كان لا بد من تقييم هذه الأدوار.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من فقر وبطالة وحصار وتجويع ودور الجمعيات التطوعي في التعامل معها.

1 .5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد بيانات ذات مصداقية وتحليل منهجي لإدراك القضايا التي من شأنها تعزيز دور الجمعيات الخيرية وتحسين أدائها وتطوير دورها التطوعي والتنموي والمجتمعي.
أما الأهداف الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- تحليل وتقييم الأدوار المختلفة للجمعيات الخيرية ورؤيا ها التطوعية خلال المراحل المختلفة.
- تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية والعمل التطوعي.
- نقاش وتحليل بعض الموضوعات المتعلقة بالتعاون بين الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والسلطة والجهات المانحة من أجل تطوير الأداء والوصول إلى النتائج المرجوة.

1 .6 محددات الدراسة

تحدد الدراسة التعرف على الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل من وجهة نظر متطوعو الجمعيات الخيرية ودور هذه الجمعيات في تنمية وتطوير العمل التطوعي عام 2006م.

1 .7 نموذج الدراسة

شكل(1.1) أدناه يقدم نموذجا ملخصا للدراسة

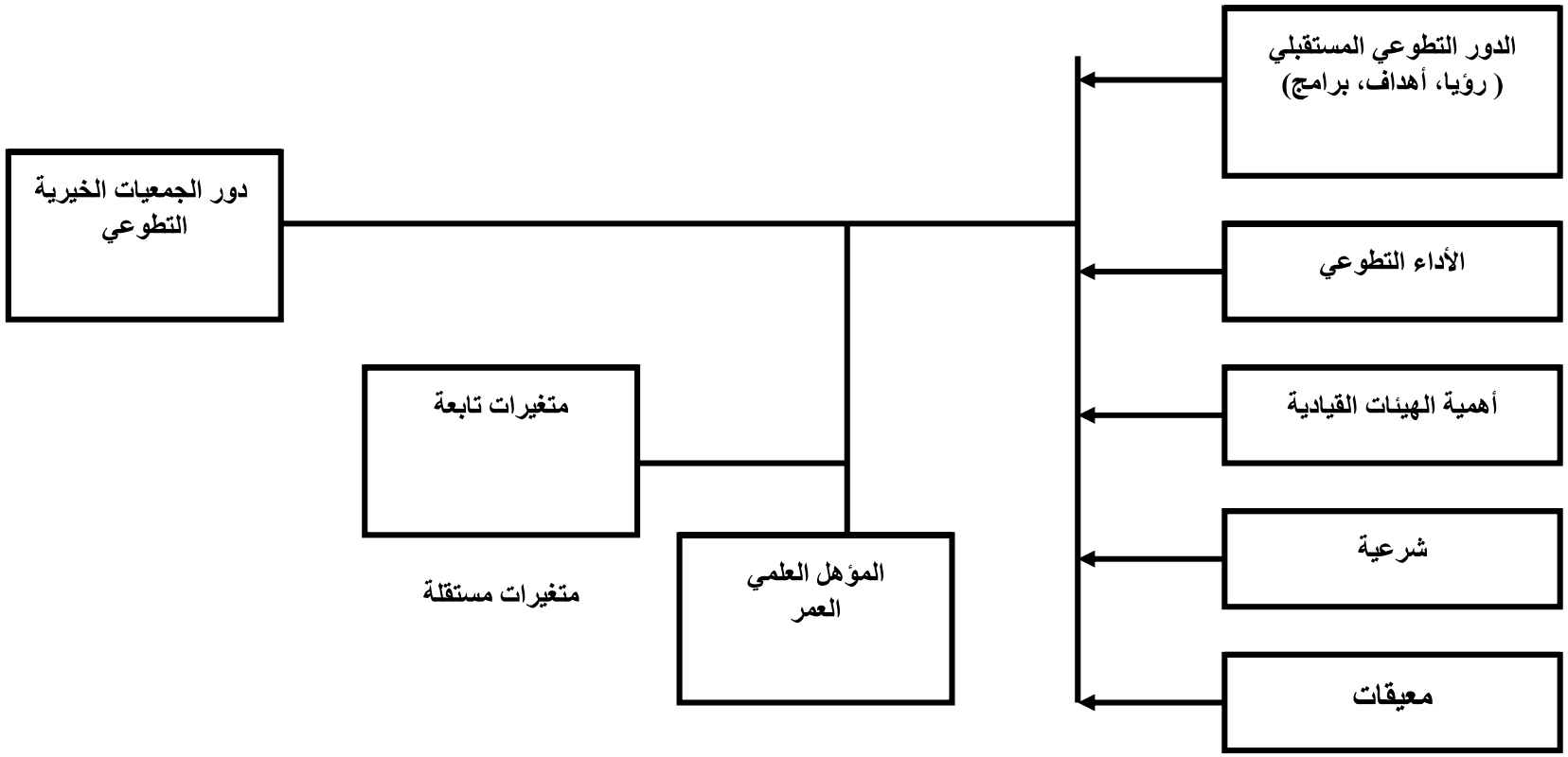

شكل (1.1): نموذج الدراسة

1. 8 أسئلة الدراسة

من أجل الإجابة عن السؤال الرئيس طرح الباحث التساؤلات الآتية:

- كيف ينظر متطوعو الجمعيات لدور الجمعيات الخيرية التطوعي المستقبلي في محافظة الخليل؟
- كيف يرى متطوعو الجمعيات الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل؟
- كيف يرى متطوعو الجمعيات الخيرية معوقات التطوع في الجمعيات في محافظة الخليل؟

1 .9 فرضيات الدراسة

للاجابة عن أسئلة الدراسة صاغ الباحث مجموعة من الفرضيات وهي كما يأتي:

- الفرضية العامة الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية العامة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

أما الفرضيات الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

- الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

- الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

- الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

- الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المتطوعين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

1 .10 معوقات الدراسة

واجه الباحث مجموعة من المعوقات تمثلت في:

- الصعوبة في تحديد مواعيد دقيقة مع القائمين على الجمعيات حيث أن الأشخاص المستهدفين بالمقابلات كانت لديهم التزامات كثيرة.
- قلة المعلومات الموثقة عن البرامج والنشاطات التي تقوم بها الجمعيات وإن وجدت فهي ليست في متناول اليد وللأسف الشديد فبالرغم من نشاط هذه الجمعيات إلا أن التجربة الغنية لهذه الجمعيات ليست موثقة بالصورة المطلوبة.
- قلة المراجع العربية والأجنبية حول الجمعيات الخيرية ودورها التطوعي .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2 .1 الإطار النظري

يتناول هذا الجزء نشأة المجتمع المدني و تطوره في الوطن العربي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص

2 .1.1 .المجتمع المدني:

نضج مفهوم المجتمع المدني في الغرب وتطور تعريفه عبر عدة مراحل تاريخية بدءا بأرسطو طاليس الذي عمل على استخدامه كمرادف للدولة مروراً بأنطونيو غرامشي 1891-1937 الذي عمل على تطوير هذا المفهوم حيث أعتبر المجتمع المدني بناءً قويا يلعب دورا توجيهيا للسلطة ونفى عنه صفة الحياد باعتباره ميدانا للصراع من أجل الهيمنة الفكرية والثقافية والسياسية(الجنحاني ،1999) .

ويعرف إبراهيم أستاذ على الاجتماع المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام المتبادل والتراضي والتسامح وتشمل تنظيمات المجتمع المدني النقابات والأحزاب السياسية والأندية والتعاونيات أي كل ما هو غير أرثي وعائلي(إبراهيم ، 2001) .

يضيف محمد الجابري أن المجتمع المدني هو الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الجابري، 2005) .

ويرى الباحث أن المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص حيث تصاغ القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برامجها .

2.1.2 .المجتمع المدني والعولمة:

يرى العيسوي في كتابه بعنوان، (التنمية في عالم متغير، 2000) أن العولمة الرأسمالية هي من أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيرا في حياة الشعوب ومستقبلها والتي من أبرز مظاهرها إعادة هيكلية الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة من أجل إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع دون قيود أو عقبات تطبيقا لأفكار الليبرالية الجديدة ، حيث تجسدت هذه الأفكار في سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، وأن الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو إحداث تحولات هيكلية لإدخال الدول التي تطبقها في زمرة الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق :

1- إعادة بناء الرأسمالية المحلية واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادي .

2- إعادة بناء الأسواق وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني .

3- إعادة إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

4- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد.

لتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي يرى الباحث الجنوب أفريقي اوساجاي في (التكيف الهيكلي والمجتمع المدني) أن قوه العولمة حرصت على توظيف المجتمع المدني كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة و التهميش فيكون إطارا يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل، وسيكون ذلك بالتأكيد على حساب التطور الديمقراطي للبلاد . ويرى أساجاي أن التقارير السنوية للبنك الدولي تؤكد هذه النظرة، حيث يشير في تقرير 1995 إلى المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة لنشاطات ونمو القطاع الخاص ، من هنا تأتي أهميته لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة ، وخصخصة الخيرات العامة والسلع الاجتماعية ونمو القطاع الخاص الذي تعرض للتقهقر في مراحل سابقة، ويؤكد البنك الدولي أنه مع الانفتاح السياسي ستحدث نقلة من مرحلة التسامح مع القطاع الخاص إلى مرحلة التحمس له ، بوصفه محرك النمو والمحدد الرئيسي لمستقبل البلاد ويشير البنك الدولي في تقرير 1998 أن المجتمع المدني والذي عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص حيث ينظر البنك الدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها حيث يعتبره دولة الظل التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع، بل أن تعريف البنك لمنظمات المجتمع المدني يؤكد إصراره على دورها كملطف لحدة المشاكل وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة .

أو باعتبارها إطارا مناسبا للمساهمة في التحول الديمقراطي للمجتمع أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل حيث يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون وليس لديها أهداف تجارية ويساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية ، في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات مجتمع مدني متعددة الجنسيات ترتبط بشبكات عالمية تساهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وفق أجندة الرأسمالية العالمية بدلا من أن تكون أولوياتها طبقا لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (اوساجاي، القاهرة ، مركز البحوث العربية) .

أما خليل فيرى أن العولمة أدت إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني في العديد من الأقطار العربية، حيث كانت في فترة السبعينات من القرن الماضي منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة، كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات الإنسانية والشبابية أو منظمات غير حكومية دفاعية أو جمعيات خيرية وثقافية واجتماعية، تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات .

لكن العولمة جاءت بقضايا جديدة ومشاكل جديدة، مثل: حماية البيئة من التلوث والفقر والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية ، ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، كما أن نشطاء المجتمع المدني سارعوا إلى بناء منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها ، وهذا أدى إلى قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة والتي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي كجزء من المجتمع الديمقراطي إلى ملطف ومخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة .

وبهذا يرى خليل أننا أمام انفجار في الحركات الاجتماعية التي تنشأ حول أهداف محددة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركات الاجتماعية واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها. (خليل،2000)

أما الباز فترى أن أسباب التسارع في تأسيس هذه الحركات هو تزايد وعي الناس، بأن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية، وتترك الناس تحت رحمة هذه الأوضاع واستجابة من الناس لهذه الأوضاع فإنهم ينشئون حركاتهم الاجتماعية أو ينضمون إلى حركات اجتماعية قائمة أو منظمات دفاعية تقوم على أسس دينية أو عرقية أو قومية أو جنسية أو بيئية أو سلامية أو محلية، وتقوم هذه الحركات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية

لأنها لا تراها قادرة على مواجهة هذه القضايا أو المشاكل بفاعلية من هنا ترى الباز أننا أمام نوعين من المجتمع المدني :

1- المجتمع المدني النخبوي: حيث تكتفي القوى الرأسمالية والفئات الحاكمة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني في إطار نخبوي تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمة، وينحصر دور هذه المنظمات من وجهة نظر الجهات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقاد العدالة، وبهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوي لن تزعج الفئات الحاكمة ولن تلعب دورا في تغيير الأوضاع القائمة من خلال المساهمة بدور ديمقراطي في المجتمع .

2- المجتمع المدني الشعبي: حيث تدفع القوى الديمقراطية والتقدمية في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني طابعا شعبيا، يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييري تحتاجه مجتمعاتنا، حيث تتمكن منظمات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع والمشاركة بشكل جماعي في صياغة السياسات العامة، والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية ويكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية .

وهذا يتطلب بحسب الكاتبة الاهتمام أكثر بالمنظمات الشعبية ذات الجذور العميقة في المجتمع التي تهملها حاليا المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثا، وتشمل المنظمات الشعبية تحديدا النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الفلاحية والتعاونيات واتحادات الطلاب ومنظمات الحرفيين والمنظمات المهنية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، حيث يوفر هذا استفادة سائر منظمات المجتمع المدني من الخبرات الطويلة والواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الكوادر والوسائل المدربة على ذلك. وبهذا التوجه يرى الكاتب أن المجتمع المدني يمكن أن يقوم بدوره المأمول في بناء الديمقراطية التي يلتقي معها في أطار نسق مشترك من القيم . (الباز ،2000).

3.1.2. المجتمع المدني في الوطن العربي:

يرى بقردوني أنه مع بروز حركات الاستقلال في الوطن العربي، بـــرزت الأحـــزاب والنقابـــات وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، وخلال الستينات من القرن الماضي حيث اتضـــحت ملامـــح مرحلة قيام مؤسسات مدنية وولادة مجتمع مدني عربي .

ويرى بقردوني أن المجتمع في الوطن العربي يثير العديد من الإشكالات علـــى صـــعيد المجتمـــع ومؤسساته وقواه السياسية، وعلى صعيد الدولة وأجهزتها وسياساتها، وأن التطور النوعي للمجتمـــع المدني يبدو مرهونا بالتحول الديمقراطي الجدي، ولن يرتقي بدون إرســـاء أســـس دولـــة القـــانون والمؤسسات، وإقرار وحماية الحريات الأساسية المدنية والسياسية وتـــوفير الحقـــوق الاجتماعيـــة والاقتصادية للأفراد، ولا يتحقق ذلك بمجرد تغيير القوانين والتشريعات التـــي قيـــدت المجتمعـــات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية وإنما إضافة لهذا الإصلاح التشريعي الديمقراطي كضـــرورة للحل هو الانتقال السلمي لسلطة القرار في تلك المؤسسات(بقردوني،1992) .

من أسباب توتر العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة التنفيذية في بعض الدول العربيـــة بحسب عبد الغفار شكر ومحمد مورو في (المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية) :

1. أعطت التشريعات الصلاحيات للحكومة من خلال الوزارات المختصة في الإشراف والرقابة البيروقراطية على الجمعيات والمنظمات مما ينتقص من استقلالية هذه المنظمات.
2. منح القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية السلطات لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى لتصبح أيضا مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين .
3. ارتباط توزيع المخصصات المالية بتدفق المعونات الأجنبية التي يجب أن تحظـــى بموافقـــة الحكومة وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق الحساسية بينها وبـــين القطاع الأهلي .
4. تختلف درجات التوتر أو التعاون ما بين الجمعيات الأهلية والحكومية فالتعاون يـــزداد بـــين الحكومة والمنظمات التي تساندها ويقل مع المنظمات التي تتحدى الحكومـــة وتشـــكل أدوات ضغط على الحكومات.

5. رغم أن الدساتير في معظم الأقطار العربية تؤكد حق المواطنين في أنشاء الجمعيات والنقابات إلا أن التشريعات المطبقة تسلب المواطنين هذا الحق حيث استخدمت الحكومات التشريع واشترطت موافقة السلطات الحكومية قبل بدء النشاط للمنظمة ووضعت الشروط مثل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة .

6. يتجاوز دور السلطات الحكومية حدود الرقابة والتوجيه إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية على الجمعيات كما يستخدم التمويل الأجنبي ذريعة لمحاربة الجمعيات واتخاذ إجراءات ضدها .

7. تعمل الدولة على احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة ودورها في غرس قيم الثقافة المدنية مما يضعف الطابع والدور الديمقراطي لمؤسسات المجتمع المدني.

إن موضوع التشريعات المنظمة للعمل المدني في الدول العربية ما زال مصدرا للتوتر في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ورغم أن حدة مواقف الدول فيما يتعلق بتسجيل الجمعيات قد خفت، إلا أن هناك بعض القضايا المعلقة مثل حق الحكومات في حل الجمعيات والرقابة على التمويل الأجنبي والموافقة عليه (شكر ومورو،2003).

1.3.1.2 المجتمع المدني في فلسطين:

يتميز المجتمع المدني في فلسطين عن غيره من المجتمعات المدنية في الوطن العربي من حيث النشأة ، وهو وجود تنظيمات وجمعيات فلسطينية قبل قيام السلطة بعشرات السنين ، حيث شكلت هذه المؤسسات والتنظيمات أساسا بنشوء مؤسسات المجتمع المدني منذ بداية القرن الماضي ، والتي قامت بشكل فعلي وعلني منذ عام 1908م بعد صدور القانون العثماني (جقمان-1994م).

يقول لبيب أستاذ علم الاجتماع التونسي إن هناك استثناء عربي معاصر يستحق الوقوف عنده المجتمع الفلسطيني ، فالمجتمع المدني فيه يتأسس خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة ، ثم إن نسيجه الفكري والأيدلوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعوا إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل وهذا لم يتوفر في حركات التحرر العربية . (لبيب-1992م).

ويرى جقمان أن أول ما يلاحظ عند تطور المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال سياسيا واجتماعيا خلال الثلاثين سنة الماضية هو أن هذا التطور حصل في غياب السلطة وان وجود الاحتلال لم يمنع ظهور التعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني وتعدد الأطر الجماهيرية المساندة والمرافقة . حيث تم إنشاء مؤسسات وهيئات ومجالس وجمعيات مختلفة ومتنوعة تعنى بجوانب متعددة من حياة هذا المجتمع حيث كان الاحتلال انتقائيا في قمعه وبموجب اولويات واضحة نسبيا ويرى الباحث إن هذه الفروقات بين عسف المحتل الخارجي وعسف الدولة بعود إلى أن تنظيم المجتمع يهدد سلطة الدولة الوطنية بدرجة اكبر مما يهدد الاحتلال الخارجي لان دولة المحتل لها تنظيمها الخاص بها غير الداخل مع تنظيم المجتمع المحتل .(جقمان، 1994م).

يرى الباحث الشلالدة أن المجتمع الفلسطيني بحاجة متزايدة لمؤسسات المجتمع المدني لتساهم بدور فاعل في النشاطات المجتمعية والتنموية حيث تتزايد هذه الحاجة كلما ضعف دور المؤسسات الأخرى وعلى رأسها المؤسسات الحكومية نتيجة عوامل داخلية وخارجية كالفساد والاحتلال .

لكن المشكلة الحقيقية بحسب الباحث التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هو عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب ضعف مؤسسات السلطة وذلك نتيجة مجموعة من المعيقات والمتمثلة في:

1- ارتباط نشأة هذه المؤسسات بنشاط شخصي بحيث تصبح المؤسسة بيد شخص واحد وحينها يغلب على هذه المؤسسة طابع المرحلية إذ أنها تتوارى وتختفي بغياب الشخص المؤسس .

2- غياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة وهذا ناجم عن وجود صراع بين أعضاء المؤسسة نابع من أسباب مختلفة مثل غياب التجانس داخل المؤسسة ، قد يكون بسبب غياب مبدأ الطوعية في عمل المجتمع المدني أو جزئية هذا المبدأ مما يؤدي إلى غياب التساوي بين أعضاء المؤسسة حيث أصبح المتطوعون عبارة عن مساعدين للعاملين باجر داخل المؤسسة . أضف إلى ذلك أن الصراع قد ينبع من خلال مصالح شخصية بين أعضاء وقيادات مؤسسات المجتمع المدني.

3- غياب الديمقراطية مما يغيب المصداقية عن هذه المؤسسات أمام الجمهور ، ومن مظاهر غياب الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني تولي بعض الشخصيات قيادة هذه المؤسسات

فترات طويلة مناقضا بذلك مبدأ تكافؤ الفرص وحق المشاركة والتفويض ويقوض روح الإبداع والمبادرة الذاتية لدى الأفراد .

4- الفساد الإداري في مؤسسات المجتمع المدني هو جزء من الفساد الذي تعاني منه مؤسسات المجتمع كافة وان اختلفت حدته ، وتعددت أسباب هذا الفساد بين عدم فعالية المؤسسات وغياب الوعي وسياسة التعيينات في المناصب القيادية وغيرها.

5- التسييس وهو استغلال مؤسسات المجتمع المدني من قبل الأحزاب السياسية جاء في بعض الأحيان للتخفي والتخلص من قيود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق عمل الأحزاب السياسية ، كما أن الأحزاب السياسية في فلسطين استغلت مؤسسات المجتمع المدني لتكون القناة التي يصل من خلالها الدعم الخارجي لهذه الأحزاب تحت ستار المشاريع التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني . وبهذا تكون الجهات السياسية قد أزالت عن المجتمع المدني احد أهم عناصره وهو الابتعاد عن هيمنة الدولة أو سيطرة الأحزاب بما يكفل للمواطن مساحة من الحرية بعيدة عن يد الساسة الذين لن يرو في نهاية المطاف إلا مصالحهم الفئوية الضيقة .

6- التمويل ، بدون التمويل لا يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم بدورها المنشود ، لكن التمويل يعتبر من أكثر المواضيع حساسية عند إنشاء أي مؤسسة وخاصة في فلسطين وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المالية الذاتية مما يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسات .

وبناء عليه فان نشاطات المجتمع المدني ستبقى رهينة الإمكانات المالية وقد كان واضحا هذا الأمر بعد مجيء السلطة الفلسطينية حيث تحول جزء كبير من الدعم المخصص للمجتمع المدني إلى السلطة الفلسطينية مما أعاق عمل بعض هذه المؤسسات بصورة اكبر من نقص التمويل ، ويرى الباحث أن هذه المشاكل ذات طبيعة تراكمية إذ أن وجود مشكلة واحدة من هذه المشاكل محفزا لظهور مشاكل ومعيقات أخرى ، فمثلا قد يدفع اعتماد مؤسسات المجتمع المدني على التمويل من جهات سياسية إلى انجرارها تلقائيا إلى ساحة العمل السياسي والحزبي أحيانا .

كما أن ارتباط المؤسسة بشخص معين وغياب الديمقراطية يعني في نفس الوقت الفساد الإداري وغياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة.

وفي هذا الإطار يرى الباحث ضرورة إتباع شروط صارمة على إنشاء هذه المؤسسات ليس من قبل السلطة حتى لا تقع في نفس المشكلة وإنما من لجنة ناشطي المجتمع المدني وتتولى أيضا الإشراف على الأمور المالية والإدارية في هذه المؤسسات .

أخيرا يجدر بمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بتثقيف الجمهور بأهمية التطوع والتشجيع عليه مما يمكنها من التخفيف من العبء المالي عليها والذي يدفعها إلى اللجوء لجهات قد تستغلها سياسيا. (الشلالدة-2002)

4.1.2 المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة:

يرى الشلالدة أن الانعطافة النوعية في النظام السياسي الفلسطيني تمثلت في قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها أثرت على تكوينات وتوجهات المجتمع المدني وطرحت على أجندته قضايا جديدة .لاحظ الشلالدة أن السلطة لم تبد ارتياحا لبقاء تكوينات المجتمع المدني خارج عباءتها ، فشجعت الميول والنزعات العائلية واستفرد حزبها بالسلطة وموارد المجتمع ، وعززت من بنيتها الأمنية ، وفرضت تقييدات قانونية وإدارية على العمل الأهلي ، وهمشت دور الأحزاب السياسية ، ولم تبد استعدادا لفرض سيادة القانون ، ولم تفعل أدوات وأساليب المسائلة القانونية ، وبدا واضحا محاولات بعض أوساطها التحكم في مصادر تمويل منظمات العمل الأهلي بصورة محمومة أحيانا .

إلا أن كل ذلك بحسب الشلالدة لم يمنع من بقاء هامش معقول من حرية التنظيم والعمل حيث التعبير يضيق ويتسع طبقا للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني ، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب : تقاليد التعدد والتنوع في الساحة الفلسطينية ، تداخل مهمات التحرر الوطني بالبناء الاجتماعي ، تأثير الجهات الدولية المانحة ، تأثير قادة الرأي والمنظمات الأهلية والتنظيمات السياسية ، وجود اتجاه داخل السلطة نفسها يؤمن بضرورة التحول الديمقراطي ، حتى وان بدا ضعيفا وغير مؤثر .

أما التنظيمات السياسية الفلسطينية فتعاني من أزمة حقيقية داخلية وخارجية ، تتجلى مظاهرها في تراجع دورها ، وارتباك مواقفها ، وانحسار قاعدتها الجماهيرية خصوصا اليسارية منها ، ونضوب مواردها المالية والنضالية ، كما تتجلى في خروج كوادر حزبية نشطة من صفوفها وعزوف آخرين عن القيام بمهمات حزبية ، تعود أسباب الأزمة على وجه العموم إلى التحولات الإيديولوجية

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ، وتوقيع اتفاقيات أوسلو ودخول القضية الفلسطينية مرحلة جديدة ، ترهل وعجز القيادات "التاريخية" وعدم القدرة على استيعاب الدماء الشابة في شرايينها ، وبالتالي العجز عن مواكبة التغيير الهائل تكنولوجيا ومعرفيا وعلميا . "إن مستقبل أي حزب سياسي مرهون بقدرته على تحديد هويته السياسية والاجتماعية وانسجام خطابه الاجتماعي مع مصالح تلك الفئات الاجتماعية التي يحمل هويتها ويتوجه إليها " .(الشلالدة.2002)

وفي هذا السياق ترى شبكة المنظمات الأهلية تحول عدد من المنظمات الأهلية إلى منظمات حكومية ذات تبعية مباشرة أو غير مباشرة للسلطة. كما انتقل عدد كبير من الناشطين في العمل السياسي والاجتماعي للعمل في المؤسسات الرسمية المختلفة من وزارات ومراكز هيئات كالطاقة والبيئة والإذاعة والتلفزيون . وعلى الرغم من تأثير ذلك سلبا على عمل هذه المنظمات إلا انه ساهم في تواصل العلاقة مابين المؤسستين الرسمية والأهلية اللتين تقدمان نفس الخدمة أو تعملان في نفس المجال . كما ساهمت عملية الانتقال هذه إلى إضعاف بعض منظمات المجتمع المدني لاسيما تلك التي كانت فاعلة وتقوم بأعمال متخصصة ، كالمنظمات الصحية الزراعية والتعليمية ومنظمات حقوق الإنسان . هذا وقد أثير عبر السنين العديد من التحفظات حول عمل وأداء السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمنظمات الأهلية وذلك على ضوء حقيقة أن الموازنة ليست مبنية على خطة عمل وموارد متوفرة لدى السلطة كون أن جزءا كبيرا منها يأتي كمساعدات مقدمة من الدول المانحة . هذا إضافة إلى الملاحظات الكثيرة حول جدوى ودرجة فاعلية أداء المنظمات الأهلية ومدى وطبيعة دورها في التنمية المجتمعية في فلسطين .

هذا وقد قامت شبكة المنظمات الأهلية بصياغة موقف تضمن المبادئ والسياسات التي تراها مناسبة لتنظيم علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت بإعداد ورقة مبادئ اشتملت على ما يلي:

1. إن حرية تكوين الجمعيات والعمل ضمنها هو حق من حقوق الإنسان يجب عدم المساس به، كونه يشكل الركيزة الأساسية لمشاركة الأفراد في خدمة مجتمعهم وفق الخبرة المتوفرة لديهم في المجالات المختلفة.
2. للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية دورا هاما في المجالات المجتمعية المختلفة ولكن باستقلال تام عن أجهزة السلطة ومؤسساتها.

3. إن أية علاقات بين المؤسسات غير الحكومية والسلطة يحدد إطارها طبيعة السلطة وقوانينها ومدى احترامها لاستقلالية عمل هذه المنظمات.

1- تلعب بعض المنظمات غير الحكومية دورا هاما كمجموعات ضاغطة تراقب باستمرار عمل السلطة ونشاطها في المجالات المختلفة وتتابع مدى توافق عملها والقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والبعد عن الفساد والترهل الإداري.

2- تقوم المنظمات غير الحكومية بإجراء تقييم شامل ومراجعة نقدية للماضي لكي تستطيع أن تفي بالمتطلبات المهنية والديمقراطية ونظام المسائلة المجتمعية.(شبكة المنظمات الأهلية،1996)

2.2 المنظمات التطوعية

يتناول هذا الجزء التعريف بالمنظمات التطوعية وأنواعها وإدارتها و قواعد السلوك فيها و دورها في احياء الروح المدنية.

1.2.2. أنماط المنظمات التطوعية:

في مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي: (التحديات المشتركة وسبل التعاون المستقبلية) صنف الخطيب المنظمات التطوعية إلى:

1- منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطن والدفاع عن حقوقه من خلال تشكيل قوى شعبية ضاغطة على متخذي القرار مثل جمعيات حماية المستهلك، جمعيات مكافحة المخدرات والتدخين وحماية البيئة.
2- منظمات عاملة في مجال الرفاه الاجتماعي وهي الأكثر انتشارا ونشاطا وتنظيما وتتناول قضايا الفقر والنكبات واللاجئين.
3- منظمات عاملة في مجال رعاية المصالح المهنية للمنتسبين إليها مثل النقابات المهنية.
4- منظمات أهلية عاملة في مجال المصالح الاقتصادية لأعضائها مثل الغرف التجارية والصناعية .

5- منظمات أهلية عاملة في مجال التعاون مثل الجمعيات التعاونية .
6- منظمات أهلية عاملة في المجال السياسي مثل الأحزاب السياسية .
7- منظمات أهلية عاملة في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفهوم الديمقراطية وقد اهتمت بالتربية المدنية.(الخطيب، 1994)

أما البرغوثي فقد صنف المنظمات الأهلية من حيث طبيعتها وتاريخ تكوينها على النحو التالي :-

1- الجمعيات الخيرية والتعاونية وهي أقدم أشكال المنظمات الأهلية في فلسطين ، وعملت باستمرار ضمن القانون الساري وظل القسم الأعظم منها محكوما بالبنية التقليدية للمجتمع .
2- المنظمات الجماهيرية ، مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية وحركة العمل التطوعي .
3- المؤسسات والمنظمات التنموية ومنها اللجان الزراعية والصحية وغيرها .
4- المراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان ولها دور في التعبئة والتثقيف .
5- مؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محدودة من المجتمع ، وهي الأحدث مثل اتحاد المعاقين .(البرغوثي. 1994)

2.2.2. الإطار التشريعي للمنظمات التطوعية:

يرى المحامي في بحثه (دفاعا عن حق تكوين الجمعيات) انه من الضروري وجود قوانين لحماية المنظمات والجمعيات لخلق مجتمع مدني معافى في إطار حقوق مدنية اجتماعية وقضائية كما أن هذه القوانين تهدف إلى حماية المجتمع عن طريق الحد من أية مخالفات أو تجاوزات من جانب المنظمات الأهلية ومن هنا يرى سالم بان دور السلطة يأتي في خلق التوازن عن طريق استخدام القوانين والضوابط التي تكفل تحقيق العدالة ، وبذلك على الجمعيات ضرورة الالتزام بقوانين البلاد وبالنظام الأساسي الذي يحكم المنظمة أو الجمعية حتى لا تحيد عن تحقيق أهدافها أو تتصرف بأمورها المالية لأغراض أخرى غير التي أنشأت من اجلها ، كما أن الإدارة الحكيمة والرشيدة للمنظمة تتطلب إتباع نظم العضوية الخاصة والهياكل الإدارية والاجتماعات الدورية وتسيير عمل الجمعية أو المنظمة وجمع الأموال والتصرف بها وفق الأسس التي يحكمها النظام الأساسي والقانون الخاص بالجمعيات .(المحامي.1991)

ويرى نخلة في بحثه (مؤسساتنا الأهلية في فلسطين) حيث قسم المؤسسات إلى قسمين احدهما مسجل ويخضع هذا النوع من المؤسسات بحكم تسجيله إلى إشراف سلطة الحكم أردنية أم إسرائيلية

أو غيرها حيث تقوم المؤسسة بتقديم تقاريرها السنوية إلى السلطة الحاكمة وعرضها من اجل المراقبة الدورية على هذه المؤسسات وحيث أيضا تتعرض للتدخلات المستمرة من قبل السلطات القائمة في انتخاباتها وفي تشكيل هيئاتها الإدارية ولكن تسجيل الجمعية بحد ذاته لا يعني أن المؤسسة تدور في فلك السلطة مع انه من الواضح أيضا أن عددا من المؤسسات المسجلة تتبع منهجا بعيدا عن المجابهة والمواجهة مع السلطة الحاكمة ، فكثير من المؤسسات المسجلة في عهد الأردن في الضفة الغربية أو قطاع غزة في عهد القانون المصري عكست هموم وتوقعات السلطة الحاكمة سواء أردنية في الضفة أو مصرية في قطاع غزة وأخضعت هذه الجمعيات نفسها لفترات متتالية لقيادات تقليدية ونماذج اجتماعية مقبولة من قبل السلطة المشرفة . (نخلة، 1990)

هذا وقد قام الباحث باستعراض بعض عناصر قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية الفلسطينية المسمى قانون رقم (1) لسنة 2000 بشان الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية وقارنه بموقف المنظمات الأهلية من العلاقة بالسلطة وخلص إلى النتائج التالية:

1- تنص المادة رقم (1) من القانون على حق الفلسطينيين في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقا لأحكام هذا القانون.

2- المادة (6) من القانون تتحدث عن علاقة الوزارة بالجمعية أو الهيئة ، حيث تقوم على أساس التعاون والمشاركة في تامين الخدمات وتحسين مستواها، ويمكن للوزارة انتداب أي موظف لزيارة مكان الجمعية أو المؤسسة ويقوم هذا الشخص بفحص سجلاتها وأوراقها للتأكد من أن أموال الجمعية أو المؤسسة قد صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من اجله، وان هذه الجمعية تعمل وفق أحكام القانون ومتمشية مع الأهداف المقررة لها.

أما موقف المنظمات الأهلية بحسب شبكة المنظمات الأهلية والذي تضمن المبادئ والسياسات التي تراها هذه المؤسسات مناسبة لتنظيم علاقتها بالسلطة، حيث وازنت علاقتها على أساس التعاون والتنسيق المشترك لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني، كما يؤكد النص على حق السلطة في الرقابة على عمل المنظمات الأهلية والقيام بفحص سجلاتها للتأكد من صرف أموالها في سبيل الغرض الذي أنشئت من اجله وأنها تعمل وفق القانون.

3- إذا ما وقعت أي مخالفة لأحكام القانون من قبل الجمعية يعطي القانون الوزير الحق بإغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها لمدة محددة قابلة للتجديد، ويجوز الطعن في قرار الإغلاق بالطرق القانونية.(شبكة المنظمات الأهلية، 1996)

2 .2 .3 . تقييم الإدارة في المنظمات التطوعية:

بحسب (ماجد، 2002)، هناك العديد من العناصر التي تعتبر منطلقات للتقييم وأدوات لقياس التقدم منها .

1.3.2.2.في التنظيم والعلاقات الداخلية والخارجية :

هناك العديد من منطلقات التقييم وأدوات القياس في العلاقات الداخلية والخارجية منها:

1. توفر قانون أساسي يحدد أهداف المؤسسة وطبيعة عملها ونظام داخلي يعرض هيكليتها وشروط عضويتها وصلاحيات مكتبها وأعضائها وجمعيتها العمومية ومجلس أدارتها كما يحدد النظام الداخلي قوانين المؤسسة المالية وعلاقاتها بسائر المؤسسات الأخرى الرسمية والعالمية .
2. قبول عضوية كل من يستوفي الشروط المحددة في النظام الداخلي للمؤسسة من دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس .
3. توفر لوائح عضوية منقحة دوريا تحافظ على حقوق الأعضاء عند التصويت على القرارات والموازنات أو انتخاب هيئات مختصة دوريا .
4. اعتماد قوانين عمل وسلوك للعاملين تؤكد سيادة القانون ومساواتهم في الحقوق والواجبات .
5. اعتماد سلم رواتب وأجور وتوصيف وظيفي سليم للموظفين في المؤسسة على نحو يحدد المسؤوليات والصلاحيات وينظم العمل .
6. صدور تقارير دورية واستثنائية عن الهيئات المختصة لإعلام الأعضاء والجمهور العام بأنشطة ومشاريع المنظمة أو بمواقفها من القضايا العامة المطروحة.

7. انعقاد اجتماعات دورية ومنظمة للهيئات الإدارية والجمعيات العمومية لمتابعة النشاطات ومناقشة المستجدات وانتظام العمل .
8. تشكيل مجلس إدارة أو أمناء بصلاحيات ومهام واضحة مثل مراجعة سياسات المؤسسة العامة وبرامجها وموازناتها ومتابعة اتصالاتها الخارجية .
9. اعتماد تدقيق دوري في حسابات المؤسسة وميزانياتها .
10. العمل على بناء الثقة مع الجمهور من خلال نشر تقارير مالية وبرامجية وإفادة الرأي العام بمدى تحقق الأهداف على نحو يؤمن مصداقية المؤسسة.
11. استخدام أموال المتبرعين وفق الأهداف المحددة وإفادتهم علما بأي تغيير قد يطرأ.
12. بناء شراكة كاملة مع الجهات المانحة وطنية كانت أم دولية لتحويل الدعم المادي إلى مساهمة في النشاطات والبرامج من دون التأثير على الأهداف المحددة وفق الاحتياجات المحلية والقوانين المرعية .

2.3.2.2.في اقتراح البرامج والمشاريع وتنفيذها:

هناك العديد من منطلقات التقييم وأدوات القياس في اقتراح البرامج والمشاريع منها :

1. احترام التاريخ والثقافة والخصوصيات الاجتماعية للناس المحيطين بالمؤسسة من خلال وضع برامج عمل مرتبطة بقضاياهم وأولوياتهم واحتياجاتهم الفعلية .
2. تنفيذ سياسات ومشاريع تنقل العمل من محدوديته الخدماتية إلى أبعاده التنموية .
3. إيلاء الاهتمام اللازم في البرامج بالنساء والأقليات أسهاما في تمكين هذه الفئات وتحقيق مشاركة أوسع لها في الشأن العام .
4. مراجعة السياسات والبرامج دوريا للوقوف على مدى نجاحها وتحقق أهدافها .
5. تأمين أدوات تقيميه لمعرفة نسب النجاح والإخفاق في المشاريع والبرامج من خلال قياس الأثر لهذه المشاريع على الفئات المستهدفة .
6. خلق تفاعل مع الجمهور خلال تنفيذ البرامج والنشاطات لإشعاره بأهمية مشاركته وتدريبه على تقديم الاقتراحات والتقييم والانخراط في الشأن العام .

إن هذه العناصر والمبادئ تبقي قضية الاستقلالية عن السلطة والممولين مركزية في نجاح أي إدارة رشيدة للمؤسسات التطوعية وأنشطتها غير أن هذه الاستقلالية لا تعني تغييب التعاون مع المؤسسات الأخرى واحترام القوانين العامة والاتفاقات الخاصة الموقعة.

2. 2 .4 .قواعد السلوك للمنظمات التطوعية:

هذه القواعد من بيان المبادئ الذي أصدرته جامعة" هوبكنز. 1994" في الولايات المتحدة .

1- أن المنظمات التطوعية أو المنظمات غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة باعتبارها مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ومن ثم تساهم في تدعيم الديمقراطية.

2- حتى تتمكن المنظمات غير الربحية من تحقيق كل إمكانياتها ومقوماتها فإنها يجب أن تستمتع باستقلالها المتميز عن الدولة وأن تحكم نفسها بنفسها وأن تضم قدرا معقولا من النشاط التطوعي وأن تخدم بعض الأهداف العامة.

3- إن التبرع والتطوع يعدان العنصرين الأساسين لحيوية القطاع التطوعي.

4- يجب أن تأخذ كافة الاحتياطات حتى يمكن تجنب نفوذ أو تأثير الجهة المانحة على عمل المنظمات التطوعية .

5- يجب أن تصمم السياسات والممارسات العملية في القطاعين الحكومي والخاص بحيث تسهل العمل التطوعي.

6- يجب أن لا يكون التطوع بديلا عن العمل مدفوع الأجر وعن المصادر الحكومية.

7- إدارة المنظمات التطوعية يجب أن تتم بحكمة وفاعلية.

8- الحق في المشاركة يجب أن يكون موضوعا بقوة ووضوح في القانون .

9- المنظمات التطوعية العاملة في مجال الخدمة العامة تكون جديرة بالتمتع بمعاملة ضريبية خاصة .

10- يجب على الحكومة أن تشجع المساهمات من جانب الأفراد والهيئات لمساندة أنشطة الخدمة العامة التي تقوم بها المنظمات التطوعية وذلك سواء كانت نقدية أو عينية .

11- يجب تشجيع ترتيبات المشاركة بين الحكومة والقطاع التطوعي في مجال نقل الخدمات المطلوبة على أن يكون ذلك بطرق تحول دون المخاطرة باستقلالية هذه المنظمات وتمتعا بالإدارة الذاتية .

12- يجب أن تتجنب الحكومة انتهاك استقلالية القطاع التطوعي .

13- يجب أن تحترم السياسات الحكومية وأن تيسر الدور الذي تطالب به المنظمات غير الهادفة للربح .

14- إذا أدينت المنظمات التطوعية نتيجة سوء الاستخدام أو سوء الإدارة فلا بد من مثولها أمام القضاء.

15- يجب أن تخدم المنظمات التطوعية المصالح العامة لا المصالح الفردية .

16- يجب على المنظمات التطوعية أن تقوم بصفة دورية بالإعلان عن أنشطتها وميزانياتها .

17- يجب أن تحكم وتدار المنظمات التطوعية بأسلوب ديمقراطي .

18- يجب أن لا يحصل موظفو المنظمات التطوعية وأعضاء مجالس إدارتها على أي مزايا مالية من العمليات التي تقوم بها منظماتهم .

19- يجب على المنظمات التطوعية الالتزام بالمعايير الإنسانية كالاحترام المتبادل والرحمة والخير والإحسان (جامعة جونز هوبكنز، 1994).

2. 2 .5 .المنظمات التطوعية والحكم الراشد :

بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد المنظمات التطوعية قد تضاعف في العشرين سنة الأخيرة وقد أتسع مجال عملها ليشمل كافة نواحي الحياة وقد لعب المتطوعون دورا هاما كما وكيفا في رعاية وتطوير الدول الصناعية منها، والنامية من خلال البرامج القومية وبرامج الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتعاون التقني وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام كما يشكل التطوع أساسا لكثير من نشاطات المنظمات غير الحكومية ففي بداية الثمانينات بدا التفكير في الدول الغربية لتوظيف المنظمات التطوعية للعمل في مشاريع التنمية وفي التسعينات بدا التوسع الواضح في مفهوم العمل التطوعي إذ شمل مفاهيم وأبعاد سياسية أهمها مفهوم المشاركة السياسية والحكم الراشد حيث تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحكم الراشد بركائزه الثلاث وهي الدولة والقطاع

الخاص والمنظمات الأهلية والتي أطلق عليها اسم القطاع الثالث كجزء أساسي في المجتمع . (UNDP, 2002)

ففي ورشة العمل التي نظمها برنامج بنيان 2 في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ 28-29 أيار 2002 (المنفذ من المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب ومؤسسة فريد بريش ناومان) ، حيث تم تحديد مفهوم الإدارة الرشيدة والتي هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمعالجة مختلف القضايا الحياتية في بلد ما على نحو يؤمن تنمية بشرية مستدامة ويخلق مناخات حرية وفرص عمل متنوعة لجميع المواطنين حيث تقوم الإدارة الراشدة بحسب التقرير على المبادئ التالية :

1- المشاركة وهي حق كل إنسان إبداء الرأي والتصويت مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب .

2- سيادة القانون أي مرجعية هذا القانون وسلطته على الجميع دون استثناء انطلاقا من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

3- المساواة أي حق جميع النساء والرجال في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم.

4- المحاسبة أي امتثال المؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات الأهلية لآليات المحاسبة القانونية ومسؤوليتهم عما يقومون به من أنشطة عامة اتجاه المواطنين .

5- الفعالية وحسن الاستجابة أي القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر تماثلا مع احتياجات وتطلعات المواطنين وبناء على الاستخدام الأمثل للموارد .

6- الرؤيا الإستراتيجية أي الرؤيا المنطقية من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية. (ماجد، 2002)

6.2.2 .المنظمات التطوعية ودورها في إحياء الروح المدنية :

يرى د. عبد الله الخطيب أن التربية المدرسية قد همشت مفهوم التربية المدنية لحساب التربية الأكاديمية وبذلك فان مدرسة العمل التطوعي أخذت تلعب دورا كبيرا ورئيسا في بناء التربية المدنية من أجل بناء المواطن المنتمي القادر على محاكمة قضاياه بموضوعية ومنطقية من أجل

تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومحاكمة الأمور بصورة علمية من خـــلال منظـــور علمي مستند إلى الحجة والرؤيا الواضحة، ففي مؤتمر التربية المدنية في العـــالم العربـــي تحـــت عنوان التحديات المشتركة وسبل التعاون المستقبلية، قدم الدكتور عبد الله الخطيب بحثا بعنوان دور المنظمات التطوعية في إحياء الروح المدنية وتحدث عن دور هذه المنظمات حيث قال :

1- الدور الأساسي للمنظمات التطوعية يتمثل في بناء المجتمـــع المـــدني والـــذي يعتمـــد بنـــاء المؤسسات كأساسي لتطوير المجتمع .

2- البعد الثاني في إحياء الروح المدنية يتمثل بدور المنظمات التطوعية في زيادة وعي المواطن في القضايا التي تهم المواطن حتى يستطيع أن يمارس المواطنة الفاعلة المتمثلة في المشاركة والرغبة في العطاء.

3- البعد الثالث يتمثل في مدى مساهمة المنظمات التطوعية فـــي نشـــر الـــوعي الـــديمقراطي وممارسته على أرض الواقع .

4- البعد الرابع يتمثل في مدى عمل هذه المنظمات على تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطن .

5- البعد الخامس يتمثل في إدارة المنظمات التطوعية بصورة علمية وصحيحة بعد أن ثبت عدم قدرة الحكومات على تغطية كافة الاحتياجات التي يحتاجها المواطن ودور هذه المنظمات في تنمية المجتمعات المحلية.

6- البعد السادس يتمثل في المشاركة الفعالة للمواطن من خلال العمل التطوعي الـــذي يمارســـه والذي يشمل كافة نواحي الحياة .

7- البعد السابع يتمثل في الإحساس بالمسؤولية والالتزام لدى المتطوع الذي يشعر بالمســـؤولية الأخلاقية تجاه العمل الذي يقوم به فكل إنسان راعي والكل مسؤول عن رعيته وهذا يعتبـــر منطلق للحياة المدنية فمدرسة المنظمات التطوعية تنبع من الإحساس بمسؤولية الفـــرد تجـــاه مجتمعه ووطنه .

8- البعد الثامن يرتبط بدور هذه المنظمات في تأكيد قيمة العمل وأهميته وتجذير عشق العمل لدى المواطن ويعطي مثلا عندما سئل احد اليابانيين عن العامل الذي أوصـــل اليابـــان هـــذا المستوى من التطور التكنولوجي تلخصت إجابته في أن المجتمع الياباني اســـتطاع تجـــذير عشق العمل في حياة كل فرد في اليابان. وبهذا فأنه ومن أهداف المنظمـــات أيضـــا العمـــل بكفاءة وفعالية وبتكلفة أقل وإتقان العمل هو أبرز أهداف هذه المنظمات.(الخطيب، 1994).

3. 2 العمل التطوعي

جاء التطوع كمحصلة لتطور المجتمعات وعملها المتصل في تقديم الخدمات الاجتماعية وقد وصل التطوع إلى هذه المرحلة من خلال تنظيمه ومحاولة استخدامه بأسلوب علمي وعملي استهدف تجميع طاقات المواطنين الراغبين في تقديم العون ومن ثم تنظيم هذه الطاقات ضمن ما تم تعريفه بالجمعيات والهيئات الاجتماعية ومن ثم توجيه هذه الطاقات لتقديم خدمات محددة.

ففي وقتنا الحاضر أصبح انتشار التطوع من المقاييس التي يقاس بها تقدم المجتمع وتطوره حيث يعد الوعي بأهمية التطوع وممارسته بصورة فعلية مؤشرا للتفاعل الايجابي للأفراد اتجاه مجتمعهم للنهوض به وتنميته في كافة المجالات ولا تقتصر الآثار الايجابية للتطوع على المجتمع فحسب إنما يعد التطوع من أهم الوسائل لبناء شخصية المتطوع وتنميته وتطوير مهاراته وقدراته اجتماعيا وأخلاقيا.

فالعمل التطوعي هو جهد يبذله الفرد تلقائيا لخدمة الآخرين دون مقابل مادي يلتزم به المتطوع التزاما تاما لجميع النظم والقواعد التي يخضع لها العمل التطوعي وفي جميع الأحوال يجب اعتبار التطوع تعهدا بالالتزام بالعمل على مختلف صوره. (ياسين، 2002).

وحتى يكون التطوع ناجحا هناك العديد من المعطيات والتي تعتبر أساسية وضرورية منها .

1- البناء المؤسسي هو المرجع لعملية التطوع بالرغم من أن الفرد هو أساس عملية التطوع إلا أن إنجاز المجموعة عبر بناء مؤسسي هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الهدف المحدد للتطوع .
2- الجهد التطوعي المؤسسي يستهدف تنظيم جهد المجموعة المؤمنة بأهداف هذا التنظيم بتحقيق هدف معين وبالتالي فإن إمكانياته وجهده وما يتوفر لديه من أموال يجب أن تنصب على تحقيق هذا الهدف.
3- تنظيم العمل التطوعي يستلزم إطار قانوني يتم من خلاله تحديد كافة الأبعاد التي يجب مراعاتها ابتداء من عدد اللذين يسهمون في التنظيم التطوعي إضافة إلى غرض التنظيم وشروط العضوية والانضمام إليها وهيئات التنظيم وسلطات كل هيئة وكيفية مراقبة الشؤون المالية .

4- الهدف الأساسي للمتطوعين تحقيق الخير للآخرين وبذلك لا يجوز لهم تحقيق منافع شخصية وإنما يجب أن تصب نتائج تطوعهم في مصلحة المجتمع أو القضية التي يتطوعون من أجلها

5- أصبح للتنظيمات غير الحكومية دورا واضحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية وأخذت على عاتقها دورا رئيسيا في التصدي للعديد من القضايا ومنها الاهتمام بالبيئة وحماية المستهلك وحقوق الإنسان وتقديم العون والمساعدة في حالات الحروب والكوارث بالإضافة إلى العديد من القضايا الاجتماعية كالفقر والإعاقة وتنظيم الأسرة والعناية بالمرآة .

6- اهتمامات المتطوع تنطلق من إحساسه اتجاه قضية معينة قد يتعايش معها وهي التي دفعته إلى إعطاء هذه الأولوية الأهمية التي دفعته لان يعمل من أجل تحقيقها بالتالي فإن من واجب المؤسسة الرسمية والمجتمع أن يسهم في تسهيل أمور المتطوع وأن يعطيه المرونة .التي يحتاجها وفي الغالب فانه لا يكون هناك تعارض بين أولويات العمل التطوعي .

7- التنظيم الإداري الأنسب فالبناء التطوعي هو إدارة الزمالة وهو خلاف لإدارة الشكل الهرمي ولو أن الهدف نفسه في الصنفين وهو تحقيق أعلى مستوى من المردود من الإمكانيات المتوفرة في التنظيم وبأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية فهذه الإدارة تتعامل مع جمهور المتطوعين على اعتبار أن قنوات الاتصال متشابكة ومتصلة وأن علاقة الزمالة هي الرابط الذي يربطهم وان القيادة هي لتسهيل أمور التنظيم وتفعليه وتوجيه إلى الهدف المنشود .

8- لا يوجد هناك ميدان محظور العمل فيه للعمل التطوعي فالميدان هو المجتمع بكاملة فيستطيع الفرد العمل في أية مجال ويجب أن لا يستهدف أي مكاسب شخصية وأن يعود عمله بالخير على المجتمع دون تميز .

9- أبواب العمل التطوعي مفتوحة لكل المتطوعين وهي غير مقصورة على مجموعة بعينها فالجمعيات الخيرية يكون فيها شرط العضوية للهيئة العامة مفتوحا لكل من يرغب في هذه العضوية والذي تنطبق عليه شروط العضوية وهذا يتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم وخاصة انه بات واضحا أن الحكومات غير قادرة وضمن إمكانياتها المتوفرة على تغطية احتياجات المجتمعات المحلية . (جامعة القدس المفتوحة،2000)

1. 3. 2 .أشكال العمل التطوعي:

ميز د بلال عرابي في بحثه دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع بين شكلين من إشكال العمل التطوعي وهما :

1 – العمل التطوعي الفردي وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه ولا يبغي منه أي مردود مادي ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو دينية أو إنسانية فمثلا في مجال محو ألامية يقوم الفرد بتعليم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم أو يتبرع بالمال لجمعية تعنى بتعليم الأميين .

2- العمل التطوعي المؤسسي وهو أكثر تقدما من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع ، حيث يوجد في المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم في تطوير المجتمع ، إذ أن العمل المؤسسي يسهم في جميع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة فقد لا يستطيع الفرد تقديم عملا محددا في سياق عمليات محو ألامية ولكنه يتبرع بالمال فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المبعثرة متآزرة ذات اثر أكبر وفعال إذا ما اجتمعت وتم التنسيق بينها . (عرابي ،2001)

2.3.2 .أهمية التطوع :

تنبع أهمية التطوع من :

1- الدور الهام الذي تلعبه المنظمات التطوعية في تكملة ما تعجز عنه الدولة من مشروعات تنموية وخدمية تساعد على تقديم الخدمات بصورة أسرع وأيسر من أجهزة الحكومة البيروقراطية.

2- يتيح التطوع الفرصة للتعرف على احتياجات وسلبيات المجتمع مما يساهم في الدعوة إلى تبني هذه المشكلات وحلها سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق أي جهة أخرى .

3- يساهم التطوع في تعبئة الموارد المحلية من موارد بشرية ومادية في سبيل النهوض بالمجتمع دون اللجوء إلى مصادر حكومية أو خارجية .

4- يوضح التطوع وينمي الجانب الإنساني للمجتمع والذي يساهم في التكافل والتلاحم والتساند بين الناس .

5- يسهم التطوع في الممارسة الديمقراطية عن طريق إتاحة الفرصة للمتطوعين أن يتخذوا قرارات خاصة بمجتمعهم بشكل مباشر وديمقراطي (اشتيوي،2000).

3.3.2 .برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين:

بحسب منشورات برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين(UNV,1970) انشأ برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين عام 1970 كجهاز مساعد للأمم المتحدة بالإضافة لكونه مشروع تطوعي متعدد الأهداف يهدف إلى تشجيع الإسهامات التطوعية في مجالات التنمية المختلفة وخاصة التنمية التي ترتكز على المجتمع المحلي كما يسعى البرنامج إلى التأثير السياسي بغرض التوصل إلى نتائج دائمة .

والبرنامج مسؤول أمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعمل في البرنامج أكثر من 4000 رجل وامرأة سنويا ويتميزون بمؤهلات علمية عالية وخبرة جيدة.

ويشكل 74 % من متطوعي الأمم المتحدة من مواطني البلدان النامية, و26% من مواطني الدول الصناعية ، يعمل المتطوعون في مجال التعاون الفني والتقني من أجل التنمية وفي دعم مبادرات المجتمعات المحلية وأعمال الإغاثة الإنسانية والتعمير كذلك يدعمون أعمال الأمم المتحدة في مجال السلام والانتخابات وحقوق الإنسان ومتطوعو الأمم المتحدة في نشر روح التطوع من خلال ما ينقلونه من معرفة بين الشعوب.

1.3.3.2.السنة الدولية للمتطوعين 2001:

وتقديرا للتطوع والمتطوعين تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء منتدى السياسية في اليابان في جلستها الثانية والخمسين بتاريخ 20 نوفمبر 1997 بموجب القرار 17/52 السنة الدولية للمتطوعين 2001 على أثر دخول العالم القرن الحادي والعشرون لتيسير مساهمات المتطوعين والاعتراف بإنجازاتهم .

أما الأساس الذي بنيت عليه السنة الدولية للمتطوعين 2001م هو أن الخدمة التطوعية أصبحت مطلوبة بصورة غير مسبوقة لمعالجة مجالات ذات أهمية في ساحة اجتماعية اقتصادية ثقافية إنسانية وفي نشر روح السلام وإحياء الروح المدنية فهو:

1- الاعتراف المتزايد بأهمية التطوع فيمكن للحكومات أن تؤمن آليات لإدخال القطاع التطوعي في عملية المشاورات عن طريق إنشاء جوائز لأحسن النماذج التطوعية

2- التيسير للعام الدولي للتطوع فأحسن من يشجع أو يمنع التطوع هو المجتمع نفسه كما يمكن للدولة إن تعرض مؤسساتها التدريبية بأسعار مخفضة كما يمكن للدولة تامين الرعاية للمتطوعين العاملين في مؤسسات معروفة ومسجلة

3- التنسيق للعام الدولي للتطوع حيث يمكن للتلفزيون والإذاعة والصحف والإعلام الالكتروني المساهمة في ربط وتبادل إنجازات المتطوعين بحيث يتوفر نموذج لأحسن التقنيات .

4- الترويج لدور التطوع في التنمية حيث يمكن توجيه المجهودات لجمع الطلبات لتعيين متطوعين ولاستقطاب مرشحين جدد ومن ثم خلق جو من الرأي العام والرسمي يؤيد العمل التطوعي.

ويرى برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين انه التزاما منه بلائحته الخاصة وقرارات الجمعية العمومية وقرارات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فيما يخص دوره في ترويج مفاهيم وخدمات التطوع قام البرنامج بتشجيع تبادل الأفكار أثناء السنة الدولية للمتطوعين 2001 وإعانة الدول الأعضاء التي تبحث عن معلومات حولها وسيستمر مع نظام الأمم المتحدة الشامل لتطوير وسائل علاجية كما سيقوم بوضع خطوط عريضة لتوجيهه مساهمات المتطوعين مما يساعد الوكالات المتعددة على الاستفادة منها في إطار التزامهم بلوائحهم وبرامجهم في مجالات الاهتمام الدولي الأساسي. (UNV, 1997)

2. 3. 4 .التطوع في العالم العربي:

أظهرت دراسة ميدانية عن التطوع في العالم العربي قامت بها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أن الشباب من سن(15 حتى 30)سنه هم اقل فئة مهتمة بالتطوع بالرغم من قدرات وإمكانيات هذه الفئة على القيام بأعمال تخدم المجتمع بصورة فائقة ويرجع إحجام الشباب في العالم العربي عن التطوع لعدت أسباب .

1- التنشئة الأسرية التي لا تولي روح التطوع وبث الانتماء ومساعدة الآخرين أية أهمية .

2- مناهج وأنشطة المدارس تكاد تكون خالية من كل ما يشجع على العمل التطوعي وهـذا أدى إلى خلق أجيال ليس لديها الوعي لمفهوم التطوع .

3- الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها معظم الشباب من الأسباب التي تؤدي بالشباب للبحـث عن عمل وبالتالي عدم وجود وقت كاف للتطوع .

4- معظم المؤسسات التطوعية في الوطن العربي تنقصها المهارة لمخاطبة المتطـوعين وعمـل برامج منظمة ومتخصصة للتطوع لتحفيز المتطوعين وتشجيع التطوع . **(أبو بكر،2003).**

1.4.3.2. معوقات التطوع في العالم العربي:

يرى البيومي أن العمل التطوعي لم يحظ في أي ثقافة أجنبية بمثل المكانة التي حظي بها في الثقافة الإسلامية ومع ذلك فإن ثقافة التطوع في الوطن العربي تتسم بالتدني في معظم البلدان العربية حيث يعزى غانم ذلك إلى :

1- إشكاليات التسييس حيث سخرت الحكومات كافة أنماط الخطاب الثقافي لخدمة سياساتها كمـا عملت على تفكيك البني المؤسسية التطوعية وإعادة الهيكلة وفقا لاحتياجـات الحكومـة أمـا الجماعات الحاكمة في النظم الثورية فقد تبنت أيديولوجيات منافية للتراث الثقافي والسياسـي للمجتمع حيث همشت الثقافة الدينية واختزلتها في مقولات مؤيدة لسياسة الدولة الأمر الـذي أدى إلى ضمور سياسة التطوع.

2- بالرغم من التحولات التي حدثت في معظم الأنظمة العربية ،فإن إشكالية تسييس ثقافة العمل التطوعي لم تنتهي بعد وأخذت أبعادا جديدة في ظل موجة العولمة ومن خشية ولدتها لـدى الحكومات على أمنها وسلطتها من مقولات ومفاهيم وشعارات يجري ترويجها باسم التطـوع أو المنظمات غير الحكومية .

3- اختلال الأولويات حيث تجلت في التركيز على قضايا المرأة والسلام والبيئة اكبر من قضايا محو ألامية والبطالة والرعاية الصحية التي تمثل أولوية متقدمـة للمجتمعـات العربيـة أي الإسقاط المباشر للأولويات الغربية على المجتمعات العربية .

4- عدم قدرة قيادات العمل التطوعي على إنتاج خطاب ثقافي يتسم بالفعالية والتجديد والتجاوب مع متغيرات الواقع فإنها تواجه إشكالية جمود وتقليدية الخطاب الفكري الذي تمارسه معظم هذه القيادات.

5- ازدواجية المرجعية المعرفية في هذا الميدان حيث تستند ثقافة العمل التطوعي العربية في قسمها الموروث إلى المرجعية التراثية الدينية بينما تستخدم في قسمها الوافد إلى المرجعية العلمانية وتتسبب هذه الازدواجية في ظهور ازدواجية المرجعية والتي تسبب ضررا كبيرا لثقافة التطوع حيث توجد منافسة بين الموروث و الوافد حيث لا يجد أنصار الوافد مانعا من قبول التمويل الأجنبي أو العمل طبقا لأجندة لا تخدم المجتمع العربي فضلا عن الآثار السلبية لتلك الأجندة على القيم والأخلاق في مجتمعنا العربي بينما تأكد الثقافة الموروثة على قيم الاعتماد على ألذات والتضحية والبذل والعطاء .بالرغم من كل التعقيدات والصعوبات التي تواجه ثقافة العمل التطوعي فإن ثمة ما يشجع على التصدي لها ويبشر بإمكانية التغلب عليها ويبدو ذلك من جملة التغيرات الاجتماعية والتحولات السياسية والاقتصادية وإن بدرجات متفاوتة .

6- السيطرة الفئوية الحزبية على العمل التطوعي (البيومي،2001)

5.3.2 .العمل التطوعي في فلسطين:

يرى نخلة أن نشوء المنظمات الأهلية التطوعية قد مرت بظروف قاهرة بسبب القمع والاضطهاد الممارس ضد الشعب الفلسطيني وفي غياب سلطة فلسطينية تقوم بمهامها كأي دولة في العالم ومن هنا يرى أن هذه المنظمات قامت بمهام و مسؤوليات هي في الأساس من مسؤوليات الدولة وليس من مسؤوليات المنظمات الأهلية التي يعتبر دورها مكمل لدور الدولة وليس بديلا عنها كما هو الحال في الدولة المستقلة (نخلة ،1990).

أما حوراني فقد أشار إلى أن نكبة1948 جعلت أعدادا كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني بلا مأوى وقد أثقل هذا كاهل المنظمات الأهلية القائمة والتي مهما تقدم من خدمات لا تستطيع تلبية الاحتياجات اللازمة لهذا الكم الهائل من اللاجئين.

ويضيف حوراني أن هزيمة 1967 قد ألحقت ضربة مؤلمة بالعمل الخيري الفلسطيني وأن المنظمات الأهلية وجدت نفسها وحيدة في الميدان من خلال إمكانات ضعيفة جدا وظروف قاسية .

والتزامات هائلة حيث أخذت تعمل على تخفيف معانات هذا الشعب وآلامه ومآسيه فكان لا بد لهذه المؤسسات أن تتزايد وتتوسع خدماتها حتى تستطيع القيام بالخدمات الطارئة لضحايا الاحتلال الإسرائيلي. وخصوصا ما يتعلق بمجالات الصحة والثقافة والتأهيل حيث بدأت لجان العمل التطوعي بالظهور وخرجت إلى ميادين العمل كالزراعة والبناء ونظافة البيئة والإنتاج ويرى حوراني أن العمل الاجتماعي التطوعي أخذ يتطور ويمر بمراحل جديدة حيث تم إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات الجديدة والتي قامت بدورها بالعمل على إنشاء رياض الأطفال والمدارس والمعاهد التعليمية والجامعات والمستشفيات والتي هي في وقتنا الحاضر أصبحت ركيزة من ركائز المجتمع الفلسطيني الحديث .

كما لعبت الجمعيات والمؤسسات أدوارا كبيرة في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحة والزراعة في صفوف الفقراء وذلك من خلال إنشاء مراكز للأيتام والعجزة وإقامة مستوصفات وعيادات ومستشفيات وأصبحت هامة وشهيرة على مستوى الوطن(الحوراني،1996) .

6.3.2 .معوقات التطوع في فلسطين:

بحسب مجلة حصاد المتطوعين الصادرة عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يواجه العمل التطوعي في فلسطين العديد من المشاكل .

1. مشكلة التسييس للمنظمات التطوعية: حيث تقوم الكثير من التنظيمات السياسية بإعطاء المنظمات التطوعية صبغة سياسية لخدمة فصيل معين دون الآخر .

2. ضعف التنظيم والتنسيق بين المنظمات التطوعية من جهة والمنظمات التطوعية والقطاعات الأخرى من جهة ثانية مما يعيق عمل المنظمات ويوجد ازدواجية في العمل والتركيز على جانب معين دون الآخر .

3. ضعف الرقابة وتفعيل القوانين مما يعطي فرصة للفساد والترهل الإداري داخل المنظمات التطوعية .

4. النفوذ والتأثير الكبير للجهات المانحة على المنظمات والمؤسسات التطوعية الفلسطينية بسبب عدم وجود التمويل المستقل الذي يدعم النشاطات ذات البعد الاستثماري .

5. غياب الديمقراطية الحقيقية على الساحة الفلسطينية والتي هي من القواعد والأسس الرئيسية للعمل التطوعي .

6. وجود الاحتلال كان وما زال من أشد أ عداء التطوع ومنظماته، ويعتبر من أكبر العوائق أمام العملية التطوعية من خلال إجراءاته التعسفية من إغلاق وفرض رقابة مشددة على التمويل والنشاط للكثير من المنظمات وخاصة ذات الاتجاه الإسلامي منها .

7. بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع الفلسطيني، كالتقليل من شأن المتطوعين والتميز بين الرجل والمرأة وغيرها.

8. ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي .

9. قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية التي تنفذها المؤسسات التطوعية.

10. عدم السماح للمتطوعين بالمشاركة في اتخاذ القرارات داخل المنظمات التطوعية .

11. ضعف التشجيع للعمل التطوعي وقلة البرامج الخاصة بتكوين جيل جديد من المتطوعين أو صقل مهارات المتطوعين.

12. الظروف الاقتصادية الصعبة وضعف الموارد المالية تلعب دورا كبيرا في إضعاف العمل التطوعي وهذا يعود ربما إلى سعي الشعب وراء لقمة عيشه.
(أبو ريا .2004)

4.2 .التنمية المستدامة:

التنمية لا تذكر إلا ويذكر معها النمو، وحيث يشير النمو إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة فهو يدل على العملية التلقائية التي تحدث بدون تدخل الإنسان .

أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو .

مع أن كل من النمو والتنمية يفترض حدوث التغيير غير أن التغير في النمو يتجه نحو التغيير الكمي، في حين يتجه التغيير في التنمية نحو الكلية والشمول ولهذا فهو أقرب ما يكون إلى التغيير الكيفي منه إلى الكمي .

ومن هنا فأن الهدف من العمليات التنموية هو التغيير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه أي نقل المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل من خلال أحداث تغييرات في نسق القيم الموجودة وفي الهياكل والبناء السائد (فؤاد، 1976).

يرى العيسوي في تقريره (التنمية في عالم متغير) أن التنمية: عبارة عن عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية .

فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها وبذلك يجب وضعهم في بؤرة اهتمام صناع القرار

لتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإطلاق طاقاتهم على الإبداع وتوفير الفرص الملائمة لانتفاعهم بهذه القدرات في صورة حياة حرة كريمة.

وحتى تكون التنمية مستدامة يرى العيسوي أن تهتم التنمية بإشباع الحاجات الإنسانية لعموم الناس وبإشراكهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم وحياة أبنائهم وذلك كله دون الجور على حق الأجيال القادمة في فرص معقولة للنمو من خلال الحفاظ على البيئة واحترام توازناتها وتطوير قاعدة الموارد الطبيعية بانتظام .

هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا تحدث بصورة عفوية وإنما محصلة نضال سياسي وإرادة واعية وتخطيط محكم (العيسوي،2000).

1.4.2 .المنظمات التطوعية و التنمية المستدامة :

يرى حوراني أن التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب توفر إمكانيات مادية وبشرية لا تستطيع أي حكومة توفيرها لوحدها دون مشاركة الهيئات الشعبية وغير الحكومية حيث تقوم هذه المنظمات بإعداد سياساتها واستراتجياتها على أساس الحوار وتوافق الآراء بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع .

ومن ابرز العوامل التي تعزز دور المنظمات التطوعية هو إمكانية وصولها إلى المجتمعات المحلية في جميع المناطق حتى النائية منها وتوليها زمام المبادرة في عملية البنـــاء الاجتمـــاعي والتنميـــة المستدامة لقدرتها على الحركة والاتصال المباشر مع الناس والتجاوب .مع قضاياهم وحاجـــاتهم . ويرى حوراني أن هناك مبدأين للتنمية:-

الأول – هوان كل مواطن ومواطنة مسؤول وشريك له حقوق وعليه واجبات ضمن إطار اســـري متين أساسه المرأة التي تتمتع بدور ريادي واعد في وحدة إنتاجية أساسية تســـمى الأســـرة حيـــث ستكون هذه الأم عنصر توازن بين الموارد والالتزامات .

الثاني – الهيئات والمؤسسات التطوعية هي الأقدر والأفضل في تسريع عجلة التنمية وتوصيلها إلى جميع فئات الشعب بأقصر الطرق وأقل التكاليف حيث تتمتع جماعات المنظمة التطوعية بقدرات لا حدود لها على مواجهة احتياجات المواطن وتلبيتها بصورة أفضل من الأجهزة والدوائر الحكومية لا سيما عندما تجد هذه المنظمات أذنا صاغية من الجهات الرسمية .

إن مصداقية أداء المنظمات التطوعية وانفتاحها على الجمهور وتحقيق الديمقراطية هو الذي يقـــوي أدائها وأيضا خضوعها للمساءلة إمام الهيئات العامة والحكومية وهذا ما ينظم طاقات بشرية قـــادرة على إحداث عمليات التغيير التنموي من خلال برامج تنموية تشمل الخدمات والبرامج الصحية التي تقدم الفحص الطبي الشامل وعلاج الإمراض المختلفة ورعاية الأمومة والطفولة والحوامل بالإضافة إلى التربية الصحية والصحة المدرسية ومن خلال الخدمات والبـــرامج الاجتماعيـــة التـــي تقـــدم الدراسات العلمية عن العادات والتقاليد مع نشر الوعي الاجتماعي والتثقيفي والصحي ومن خـــلال البرامج الزراعية وأهمية استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة وكيفية المحافظة على الثـــروة الحيوانية وأحدث الطرق لتنميتها (الحوراني،1996).

1.1.4.2 .معوقات التنمية:

بحسب برنامج دراسات التنمية البشرية تنقسم معوقات التنمية في فلسطين إلى:

أولا: معوقات داخلية تتمثل في المعوقات التي تؤثر على سير عملية التنمية فـــي فلســـطين ولهـــا أسباب ليست اختيارية حيث أن مساحة الأرض الفلسطينية صغيرة قياسا بالدول الأخرى وحيث أن الجزء الأكبر من فلسطين خاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي والذي يمنع سير عمليـــات التنميـــة بشكل مستقل وناجح كما أن فلسطين لا تتوفر فيها موارد بيئية جيدة لتكون ذات نفع ومؤثرة لتنميـــة الاقتصاد الفلسطيني مثل النفط والمعادن الثمينة كالذهب والحديد وغيرها، كما أن نقص كمية المياه ومصادرها بشكل عام وسيطرة الاحتلال على المياه الجوفية يشكل أزمة في مجال النمـــو والتقـــدم

الزراعي أضف إلى ذلك ضعف الاستثمارات في فلسطين بسبب الظروف المحيطة والغير مشجعة مما يجعل حركة التنمية في فلسطين شبه مشلولة وبحاجة إلى دعم خارجي كما أن الكثافة السكانية المتزايدة تشكل عبئا كبيرا على عملية التنمية لان عدد السكان اكبر مما يتوافق مع مساحة الأرض ، أضف إلى ذلك الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تجعله من الشعوب التي تواجه العقبات الدائمة والمتواصلة في تنمية الموارد الاقتصادية المتوفرة.

هناك أيضا العديد من المعوقات التي تواجه قطاع التعليم والثقافة من العوامل والمعوقات الهامة التي يكون لها أثرها في التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أخيرا الحالة السياسية العامة هي المؤثر الأول المعوق للتنمية فخسائر الاقتصاد الفلسطيني والخسائر البشرية سببها ليس قلة الخبرات أو عدم توفر مختصين في مجالات التنمية وإنما يتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن هذه الخسائر بشكل مباشر حيث يرتكب الاحتلال جرائم متواصلة ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيا: المعوقات الخارجية حيث تتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وممارساته والتي أدت إلى تدهورا كبيرا في تنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث تركزت ممارسات الاحتلال على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الحياتية أو تحسين المعيشة للشعب الفلسطيني.

واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الراهنة سياسات إسرائيلية متعددة ترمي إلى تدمير أي نجاح يحققه حيث وضع العوائق التي تجعل من عملية التنمية مستحيلة وقام الاحتلال بالإغلاق الشامل للمناطق وضع الاستيراد والتصدير وأغلق المعابر وقسم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات قطعت أوصال الشعب الفلسطيني ومنعت التنقل بين المدن، وهذا أدى إلى تعطيل قوى الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر ومما يترتب عليها من آثار سلبية . أضف إلى ذلك ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي والذي أثر بصورة سلبية على الاقتصاد الفلسطيني حيث نجح الاحتلال بربط الاقتصاد الفلسطيني بالكامل من خلال:

ربط العمالة الفلسطينية بالسوق الإسرائيلي.

ربط المناطق المحتلة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية.

حصر مناطق التصدير بنقاط العبور فقط عبر الخط الأخضر.

حصر استيراد المواد الأولية للزراعة والصناعة من إسرائيل أو بواسطتها.

فرض ضرائب مرتفعة على التجار وفرض غرامات عالية على كل من يتأخر في التسديد (برنامج دراسات التنمية البشرية، 2002)

ثالثا: معوقات داخلية وخارجية تتمثل بالفساد.

الفساد هو سوء استخدام المنصب أو السلطة العامة واستغلالها من أجل تحقيق مصالح وامتيازات خاصة لصالح الشخص ذاته أو عائلته أو الحزب الذي ينتمي إليه أو الجماعة أو مؤسسة معينة .

تتم عمليات الإصلاح ومحاربة الفساد من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة وتعزيز القانون والحكم السليم وتكون المنظمات التطوعية كباقي منظمات المجتمع المدني مراقبا فعالا لمؤسسات الدولة من خلال عدة آليات قانونية ومجتمعية منها :-

1- الالتزام بمبادئ الحكم الصالح .

2- العمل على التوعية ونشر الثقافة الرافضة للفساد .

3- مراقبة عمل مؤسسات القطاع العام .

4- نشر وفضح حالات الفساد في القطاع العام .

إن إتاحة الحكومات هامشا من الحرية للمنظمات التطوعية تمكنها من أن تصبح قنوات اتصال يتدفق من خلالها نبض المواطن من القاعدة إلى القمة حيث تتحول إلى أدوات فاعلة ، ومؤثرة في مسيرة التنمية ومحاربة الفساد وعليه فإن للإعلام والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية وهي المكونات الرئيسية للمجتمع المدني دورا هاما في مكافحة هذه الآفة التي تفتك بالمجتمعات وتهدد التنمية الوطنية والمجتمعية وذلك من خلال التأثير على السياسات العامة وتعبئة وإدارة الموارد التي تعزز الشفافية والمسائلة في برامج عمل الحكومات إضافة إلى توفير الضوابط على سلطاتها ومن ثم تحسين إدارة الحكم من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي .(UNDP,2002)

ففي تقريره حول دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد يرى زياد عمرو أن تعزيز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية ورفع الوعي العام حول ظاهرة الفساد يتطلب القيام بدور تنويري فاعل ورفع الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخاطرها إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة بحيث تظهر هذه المبادئ بصورة راسخة تشكل أساسا لسلوك المواطنين وتعاملاتهم وذلك من خلال أتباع المنظمات الأهلية الإستراتيجية المجتمعية التالية :-

1- القيام بجهود صحفية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد حيث تقاس حرية المجتمعات بحرية إعلامها ويجب أن يكون العمل من خلال وسائط إعلام حر هدفها إصلاح المؤسسات والحكم .

2- إرساء أسس الثقافة المدنية التي تبث عن طريق التعليم التدريبي، النشر والإعلام فهذه الثقافة تعتبر شرطا من شروط مكافحة الفساد وفضح أشكاله والتوعية لنتائجه .

3- خلق قاعدة اجتماعية تمتلك القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه المشاركة في محاربته وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الأفراد .

4- تحرير الإعلام من سيطرة الحكومة والسماح بالتعبير عن الرأي لكل الاتجاهات وتعديل قوانين الصحافة والمطبوعات لتكون أكثر حرية .

5- إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات العاملة في مكافحة الفساد والتنسيق بينها في المعلومات لممارسة نشاطها وتنفيذ برامجها .

6- القيام بعمل دراسات وأبحاث وتجميع معلومات متعلقة بظاهرة الفساد ووضعها في متناول الجمهور المحلي .

7- العمل على تفعيل القوانين المتعلقة بالتمويل السياسي للأحزاب السياسة خاصة فيما يتعلق في مجال الرقابة وتحليل حسابات الآخرين وتوفير معلومات للرأي العام . (عمرو 2004).

2.1.4.2 .الفقر ومكافحته:

يرى بعض الباحثين أن الفقر هو حالة حرمان مادي اقتصادي تؤثر على جميع مجالات حياة الفرد غير أن هيئة الفقر الوطنية في تقريرها الصادر عام 1998م وصفت الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملبس والمسكن إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم ، وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المطلق والفقر النسبي حيث يعطي الفقر المطلق حدا معينا من الدخل وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة اقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة .(هلال ، 2002)

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان حيث تشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية أما الفسيولوجية تتمثل في انخفاض الدخل أو انعدامه وانخفاض الغذاء والمسكن والملبس ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية ، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان ، الأرض ، البنى التحتية المختلفة

وحتى الأملاك العامة المشتركة إضافة إلى عدم تمكن الفقراء من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية .(عبد الرازق، 2001)

أما خط الفقر فيرى بعض الباحثين عدم وجود تعريف له يلقى إجماعا معتمدا في الأدبيات المختصة بتعريف الفقراء أو خط الفقر .
تحديد خط الفقر وذلك كون الحرمان المادي يمكن قياسه بسهولة مثل (بطالة، ازدحام سكاني..... الخ) في حين أن الحرمان الاجتماعي خصوصا في الجوانب المتعلقة في غياب أو تدني المشاركة في الأعراف والمناسبات الاجتماعية للفرد في المجتمع وهذه أمور يصعب قياسها بدقة وتحتاج مقاييس أخرى تتطلب أشكال مختلفة من البحث الميداني.
وحيث أن خط الفقر يحدد به عدد الفقراء في منطقة محددة جغرافيا او دولة معينة حيث يعتبر خط الفقر مؤشرا للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وهو عادة ما يقاس بالعملة المحلية وبالا سعار الجارية. فهو لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة ولا بين الفترات الزمنية ذات المستويات السعرية المتباينة.

ونجد أن خط الفقر يختلف من مجتمع لأخر ومن دولة إلى أخرى حيث أن هناك في كل دولة مستوى للدخل والفقر فنجد أن الحد الأدنى في فلسطين هو 1460 شيكل (إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 1998) لأسرة تتكون من 6افراد أما في إسرائيل فنجد انه 5180 شيكل لأسرة بنفس الحجم بحسب (إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي 1998) .(مركز التخطيط الفلسطيني ،1997).

هذا ويرى هلال أسباب الفقر في فلسطين فيما يلي :

1. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل وتحكمها بالاقتصاد وعدم نموه بالشكل الصحيح.
2. الاعتماد على العمالة الفلسطينية في إسرائيل واستغلال العمال الفلسطينيين وكذلك التغيير على حالتهم الاقتصادية حسب الظروف السياسية.
3. وجود عدد كبير من الجرحى والمصابين الذين تمنعهم إعاقتهم من العمل.
4. ترك الأراضي الزراعية لفترة طويلة مما أدى إلى هجرة أهل الريف إلى المدينة وعدم استغلال الأراضي الزراعية بالشكل المناسب مما أدى إلى تحول هذه الأراضي إلى أراضي بور.
5. سوء الإدارة والفساد المالي والإداري للطبقة المستفيدة في السلطة.

6. أسباب اجتماعية متعلقة بعدد أفراد الأسرة ومشاكل الطلاق وتعدد الزوجات.
7. الزيادة السكانية العالية للشعب الفلسطيني التي تعتبر من أعلى النسب في العالم .
8. عدم وجود المشاريع الاقتصادية والاعتماد على المنتجات الخارجية والمصادر المالية الخارجية.
9. عدم وضوح الرؤيا السياسية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
10. انعدام وجود الخطط الاقتصادية للدولة والرؤيا المستقبلية للمشروع الاقتصادي الفلسطيني العام. (هلال ،2002)

3.1.4.2 .المنظمات التطوعية ومكافحة الفقر:

من المنظور التاريخي ارتبطت المنظمات التطوعية في اغلب دول العالم بمواجهة الفقر وقد تمثل ذلك منذ منتصف القرن التاسع في ميلاد وتأسيس سلسلة من الجمعيات الخيرية كما اتسمت الجمعيات النسائية الأولى قبل بداية القرن العشرين بتوجهاتها الخيرية الداعية لعمل الخير ومساعدة الفقراء والمحتاجين حيث توجهت هذه الجمعيات إلى دعم ومساندة الفقراء فهي قديمة ومستمرة في بلادنا إلا أنها وفي وقتنا الحاضر أخذت تطرح في مقابل العمل الخيري التقليدي الذي يعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلق فكرة التمكين التي تستهدف توسيع خيارات الناس بتوفير قدرات ومهارات توفر لهم الاعتماد على الذات ، إن الاقتراب الأخير ليس مجرد اقتراب تنموي حديث ،وإنما هو يتعامل مع أسباب ظاهرة الفقر التي تتمثل في انخفاض الدخل وغياب التعليم وعدم توافر فرص العمل وما يحيط بكل ذلك مما يعرف بثقافة الفقر.(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،2004).

هذا وقد رصدت شبكة المنظمات الأهلية مؤشرات ايجابية للمنظمات التطوعية على صور مكافحة الفقر نذكر منها:

1. هناك توجه نحو إنشاء وتسجيل جمعيات جديدة تنشط في مجالات التنمية إضافة إلى الآلاف من هذه الجمعيات والمنظمات العاملة في فلسطين بينها جمعيات تدريب وتأهيل ومشروعات صغيرة.
2. المؤشر الثاني في مواجهة تحدي الفقر هناك تحول في منهجية عمل الجمعيات والمنظمات التطوعية التقليدية فبعد أن كانت تعتمد أسلوب البر والإحسان أي العلاقة المادية المباشرة بين مانح ومتلق اتجهت إلى منهجية تطوير الاعتماد على الذات (القروض،والتأهيل والتدريب)

ومن هذه الجمعيات ما عرف تاريخيا بالتوجه الخيري التقليدي وجمعيات لها سمة دينية إسلامية ومسيحية.

3. هناك دور رائد لتعبئة بعض المنظمات الكبرى مثل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وشبكة المنظمات الأهلية، والتي اتجهت إلى بناء قدرات الجمعيات التابعة لها من خلال التدريب على الإدارة الحديثة والبناء المؤسسي ودراسة احتياجات المجتمع المحلي وتنشيط المشاركة المجتمعية للتعاون مع الجمعيات بالإضافة إلى التوعية بالدور التنموي وتقديم الدعم المادي والفني لهذه الجمعيات.
4. هناك مؤشرات ايجابية لمكافحة الفقر للمنظمات التطوعية من خلال الجهود المتميزة لبعض هذه الجمعيات في المناطق النائية لتطوير البنية الأساسية لهذه المناطق مثل (المسكن والصرف الصحي والماء والكهرباء والتعليم وتوفير فرص عمل وتوفير الخدمات الصحية الأساسية).
5. ومن جهود الجمعيات والمنظمات التطوعية في مكافحة الفقر التوجه إلى التركيز على النساء حيث اتجهت الكثير من الجمعيات والمنظمات التطوعية إلى دعم المرأة وتدريبها وتأهيلها لكي تحصل على لقمة العيش من خلال مهنة شريفة تستطيع المرأة من خلالها الاعتماد على نفسها.
6. من المؤشرات الايجابية لدور الجمعيات والمنظمات التطوعية في مكافحة الفقر الشراكة بين هذه الجمعيات وبعض المؤسسات الأكاديمية الجامعية لرفع نوعية حياة المرأة من خلال برامج ودورات تدريبية ودراسية لتدريب المرأة على مهارات الحياة الأساسية وتطوير دورها لإنتاج الغذاء والصناعات الغذائية إضافة إلى تربية الدواجن والنحل وتنسيق الزهور والحدائق المنزلية والتي تستطيع من خلالها توفير الكثير من الاحتياجات المنزلية بأقل التكاليف.(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،2004)

هذا وقد وضعت قنديل مجموعة من التوصيات لتفعيل دور المنظمات التطوعية في مكافحة الفقر نذكر منها:

1) توفير مسوح شاملة وقاعدة بيانات عن وصف الفقر وملامح وصفات الفقراء لتيسير إمكانية التوجه إليهم بسياسات وبرامج شاملة .
2) تقييم انعكاسات مشروعات التدريب والتأهيل والقروض الصغيرة على الفقراء عامة والمرأة الفقيرة خاصة وذلك بهدف تطوير السياسات والبرامج.
3) التوجه إلى القطاع الخاص من خلال إستراتيجية متكاملة تطبق في كافة المناطق لتعميق قيمة المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال وحثهم على دعم دور القطاع التطوعي في جهود الحد من الفقر.

4) دراسة النماذج الناجحة لجهود المنظمات التطوعية في كافة المناطق وإلقاء الضوء على القصص الناجحة والاعتبارات التي كفلت نجاح هذه الجهود .

5) العمل على بناء قدرات الجمعيات والمنظمات التطوعية بهدف خلق الأبنية المؤسسية الناجحة التي توفر فرص اكبر لنجاح جهود الجمعيات في إطار اقتراب كامل لمكافحة الفقر. (قنديل، 2005).

2 .5 .دراسات سابقة:

تعتبر الدراسات التي توضح دور الجمعيات الخيرية في تطوير العمل التطوعي شحيحة، غير أن الباحث عثر على بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، استخدمها الباحث كمراجع للإطار النظري للبحث:

ففي دراسة عويدات (1991)، بعنوان الشباب والعمل التطوعي. حيث تناول الكاتب جانبين اثنين .

الأول: تحدث فيه عن مرحلة الشباب ومميزاتها والتحولات العقلية والسلوك الاجتماعي وثقافة الشباب والسمات النفسية للشباب، حيث قال أن مرحلة الشباب تبدأ بتخطي مرحلة البلوغ ، والنضوج الجنسي غالبا ما يحدث في سن الخامسة عشر أو قبلها بقليل .

الثاني: حيث اهتم الباحث بالعمل التطوعي وسبل تطويره، حيث قام الباحث بتعريف العمل التطوعي، وقال: أنه مجموعة الفعاليات التي يقوم بها الفرد أو الجماعة وباختيارهم دون أجر بقصد التخفيف عن شخص أو جماعة أو تطوير مؤسسة أو تنمية منطقة أو خدمة لمجتمع محلي .

كما أكد الباحث على أهمية العمل التطوعي في حياة الشباب للأسباب الآتية:-

1- يعمل على تنمية الحوافز الإنسانية لدى الشباب بهذه الاستفادة من قدراته وطاقاته لخدمة المواطنين المحتاجين بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

2- يعمل على تنمية الحوافز الإنسانية لدى الشباب حيث أن اختلاط الشباب وقيامهم بمشاريع جماعية يؤدي إلى تخفيف الفوارق الطبقية والتفاوت الاجتماعي .

3- العمل التطوعي يعزز تكوين ألانا لدى الشباب من خلال الإنجازات التي يحققها .

4- العمل التطوعي يتيح للشباب دراسة مجتمعهم والتعرف على البيئة الخاصة بهم .

5- يوجه الطاقة الفائضة للشباب نحو المفيد لمجتمع ويتيح للشباب تنظيم وقت فراغهم واستغلاله .

6- العمل التطوعي يتيح فرصة للتعامل مع الآخرين، والتخلي عن الفردية لصالح روح الجماعة.

7- ينمي العمل التطوعي القدرة على المبادرة واحترام العمل .

وتطرق الباحث إلى العمل التطوعي في فلسطين حيث أشار إلى أن أكثر من 60% من الشباب الفلسطيني يملكون أوقاتا زائدة عن حاجتهم ولا يملكون وسائل لإشباعها أو استثمارها .هذا وقد طرح الكاتب السؤال المهم التالي :- كيف لنا أن ننزع من مليون شاب في فلسطين في هذه اللحظة أجود ما عندهم ليصب في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في هذه الظروف ومائة ألف منهم عاطلون عن العمل وعاطلون عن تقديم أي مساعدة لمجتمعهم وقال إن لم نتداركهم ونتدارك عشرات الآلاف اللذين يضافون إليهم في كل عام قادم فسنجد أنفسنا أننا أمام ظواهر لا قدرة لنا على مواجهتها وحتى عندما نواجهها فستكون أسلحتنا قاصرة وسيكلفنا ثمن عودتهم إلى الطريق السوي مئات الأضعاف مما لو بدأنا نواجه مشكلاتهم في مرحلة مبكرة .

ويرى الكاتب أن الحل الموضوعي يتمثل في :

3- دراسة واقع مؤسسات العمل التطوعي في فلسطين والوقوف على النماذج الناجحة والمنتجة والنماذج المظهرية الاستهلاكية، وهذا يعطينا القدرة على التخطيط واستثمار الجهود في الطريق السليم .

4- عمل دراسة شاملة وجادة لواقع الحركة الشبابية لمختلف المؤسسات التي ينتجون إليها لمعرفة كيف يفكر شبابنا حاضرا ومستقبلا .

5- رسم الصورة الواقعية الحقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية آخذين بعين الاعتبار الظروف المحيطة والإمكانيات المتوفرة، حينها يرى الباحث أن كل عمل تطوعي لن يذهب هدرا لأن مساره واضح وهدفه مرسوم .

وفي بحث صادر عن اتحاد الجمعيات الخيرية(1990) بعنوان (اتحاد الجمعيات مسيرة وطموحات)، حيث وضع ملخص لكل جمعية خيرية عضو في الاتحاد تضمن الموقع وتاريخ التأسيس والأهداف والنشاطات لكل جمعية والطموحات والمشاريع المستقبلية لهذه الجمعية وتم وضع أعضاء الهيئة الإدارية الحالية لكل من هذه الجمعيات كما تم تحديد دور اتحاد الجمعيات الخيرية من اجل رعاية نشاطات الجمعيات القائمة والجمعيات التي يمكن أن تنشا مستقبلا من اجل دعمها وتطويرها وترسيخ قواعدها لاسيما في ظل هذه الظروف الصعبة والتي تحتم ضرورة تدعيم وتفعيل نشاطات وخدمات الجمعيات الخيرية لتقوم بواجبها.

هناك بحث آخر لنخلة (1990) بعنوان مؤسساتنا الأهلية في فلسطين، حيث عايش الباحث تجربة عددا كبيرا من المؤسسات التي هي موضوع دراسته أنها تأتي لوضع أسس تنموية سليمة للمجتمع الفلسطيني، حيث قسم الباحث دراسته إلى ثلاث فصول:
حيث تحدث في الفصل الأول عن التجمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م والفصل الثاني عن المناطق المحتلة بعد عام 1967م. أما الفصل الثالث فقد تحدث الباحث فيه عن مبادئ التنمية الهادفة وكيفية التوجيه للوصول إلى هذه التنمية. وقام الباحث بتصنيف المؤسسات الأهلية إلى صنفين:

أولا: مؤسسات مسجلة حيث تخضع هذه المؤسسات بحكم تسجيلها إلى الإشراف المباشر للسلطة القائمة من حيث اضطرارها لتقديم التقارير السنوية وعرضها للمراقبة الدورية.

ثانيا: المؤسسات غير المسجلة أو ما يعرف بالمؤسسات الجماهيرية ، إن نشوء هذه المؤسسات في منتصف السبعينات بحسب الباحث كان نتيجة تضافر عدد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية:
واهم هذه العوامل هي:

1- وجود شريحة طلابية مسيسة ذات نواه صلبة ومتراكمة .
2- تصعيد القمع والملاحقة وتحديد الحركة في الأطر المؤسساتية القائمة.
3- تكثيف النشاط السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية المختلفة.
4- ازدياد الاحتياجات المعيشية والخدماتية نتيجة تخلف الخدمات المقدمة من قبل الاحتلال بسبب الأزمة الاقتصادية الإسرائيلية على اثر حرب 1973.
5- عدم الرضا عن أسلوب ومنهج وتركيبة وأهداف المؤسسات الخيرية التقليدية وعن ارتباطها بالإطار السلطوي.

هناك كتاب لبشارة (1998) بعنوان (مساهمة في نقد المجتمع المدني)، حيث قام الكاتب بتحديد مفهوم المجتمع المدني ووضع شروطا لنشوء فكرة المجتمع المدني حصرها في الآتي:

1- الفصل بين الدولة والمجتمع أو بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع .

2- وعي الفرق بين آليات عمل الدولة واليات عمل الاقتصاد .

3- تميز الفرد كمواطن أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة .

4- التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها من جهة وبين آليات عمل الاقتصاد وأهدافه ووظائفه من جهة أخرى .

5- رؤية الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة نظريا من مواطنين أحرار تألفوا بشكل طوعي وبين البني المجتمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها.

6- التشديد على الفرق بين الديمقراطية المباشرة والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار نظريا على الأقل في الجمعيات التطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة.

ويرى الكاتب أن وجود شرط واحد دون الشروط الأخرى لا يؤدي بحسب الكاتب إلى وجود مجتمع مدني ويرى في العلاقة بين المواطن والمجتمع والدولة تميز المجتمع عن الدولة وأن المجتمع لا ينشأ إلا بتمييز المجتمع عن الدولة فالدولة لا تنشا إلا بنشوء المجتمع .

يرى الكاتب أيضا أن الدولة هي مبنى إداري قانوني يقوم على عمل منظم لطاقم أداري يتبع في عمله إجراءات مواطنين وعلى ارض محدودة بحدود وعلى النشاط الجاري على هذه الأرض فيرى أن الدولة هي تنظيم قصري يحتكر استخدام القوة على أرضه وداخل حدوده ويقسم احتكار الدولة للسلطة إلى عدة مجالات منها التشريع وضبط النظام تنظيم شؤون النقد ، الدفاع القومي ، إدارة القضاء الحكم في الخلافات ، وجمع الضرائب وغيرها .

2 .6. الخلاصة: تعليق عام على الإطار النظري والدراسات السابقة.

بعد الاستعراض السابق للإطار النظري والدراسات السابقة توصل الباحث إلى أهمية العمل التطوعي ودور الجمعيات الخيرية التطوعي، حيث تلعب الجمعيات الخيرية دورا مهما في الإغاثة والتنمية ونشر الوعي والديمقراطية ومكافحة الفساد والفقر.

وتطرق الباحث إلى تقييم الإدارة الراشدة بحسب (ماجد،2002) وقواعد السلوك للمنظمات التطوعية جونز هوبكنز، حيث كان هناك توافق شبه كامل بين الجانبين تمثل في:

1- هناك حاجة في الجانبين لوجود قوانين للمنظمات التطوعية تحكم عملها وعلاقتها بالدولة لتحافظ على استقلالها وطبيعة عملها التطوعي وعلاقتها بسائر المؤسسات الأخرى وخاصة الدول المانحة.

2- المنظمات التطوعية تشكل مجالا من مجلات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية، بحيث يتم قبول كل من يستوفي الشروط دون تمييز من حيث اللون والعرق والدين.

3- المنظمات التطوعية تقوم على التطوع بحيث تخدم المصالح العامة لا المصالح الخاصة.

4- الحكم في المنظمات التطوعية يقوم على الديمقراطية والشفافية والمسائلة، بحيث يتم تقييم الأداء باستمرار، وإذا ما أدينت المنظمات التطوعية نتيجة لسوء الاستخدام أو سوء الإدارة فلا بد من مثولها أمام القضاء.

استفاد الباحث من استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة في التعرف على مجالات الدراسة ومتغيراتها، وكذلك في بناء بنود الاستبانة ومجالاتها وفقراتها، كما استفاد في صياغة النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها هذه الدراسة.

ولعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى أنها عنيت بالتعرف على دور الجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي، حيث أنه لم يتم تناول هذا الموضوع بهذه الصورة في الدراسات الأخرى.

الفصل الثالث

الجمعيات الخيرية ودورها التطوعي

هناك دور تطوعي بارز للجمعيات الخيرية في فلسطين يتمثل فيما ياتي:

1.3 .الجمعيات الخيرية في فلسطين:

ظهرت الجمعيات الخيرية في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث قامت هذه الجمعيات بدور ثقافي واجتماعي وكان من اشهرها جمعية القدس الأدبية التي تأسست عام 1849 حيث اقتصرت عضويتها على المسيحيين البروتستانت وجمعية سوسنة صهيون التي تأسست عام 1877 كفرع لجمعية اتحاد الشبان المسيحيين في لندن وجمعية شعبة المعارف والجمعية االادبية الخيرية والجمعية الإسلامية في حيفا وجمعية تهذيب الفتاة الإسلامية . (المحافظة،1987)

في نهاية الحرب العالمية الأولى كان أول مظهر للوعي السياسي الفلسطيني المنظم حيث بدأ تسجيل الجمعيات الإسلامية والمسيحية وفقا لقانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1908 حيث بدأ التسجيل في يافا عام 1918 وفي القدس عام 1919 وكانت تهدف هذه الجمعيات للمحافظة على حقوق الوطن والمواطن المادية والأدبية وترقية شؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والتجارية وإحياء العلم . (الحوت ،1986).

أما في العشرينات من القرن الماضي فقد لعبت الجمعيات الخيرية دورا مهما في الحركة الوطنية الفلسطينية حيث قامت هذه الجمعيات الخيرية وعلى رأسها جمعيات الشبان المسلمين التي تكونت عام 1928 وعقدت مؤتمرها الأول 1929 حيث دعت إلى تشجيع الإنتاج الوطني وإدخال التعليم الزراعي وإيفاد بعثات دراسية إلى الخارج (الحوت، 1986)

اخذ النشاط الخيري الفلسطيني إطارا تنظيميا أكثر في أعقاب المؤتمر النسائي الأول الذي عقد في القدس عام 1929 والذي حث النساء على ضرورة تأسيس وتشكيل الجمعيات التطوعية النسائية في مختلف المدن الفلسطينية (يحيى، 1987).

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 خضعت الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث سلطات مختلفة وهي :-

1) الضفة الغربية حيث خضعت للحكم الأردني وأصبحت الجمعيات الخيرية فيها تدار بحسب قانون الجمعيات الأردني .
2) قطاع غزة حيث خضع للحكم المصري وبقيت الجمعيات هناك تدار وفق القانون العثماني 1908 .
3) الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حيث خضعت لحكم الاحتلال وبقيت تدار وفق القانون العثماني حتى عام 1980 حيث عدل القانون الإسرائيلي وأصبح بامكان الجمعيات هناك التسجيل سواء كانت عربية أو يهودية .

نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية الأردنية الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية عام 1958 في ثلاث اتحادات لوائية بهدف ضبط الإشراف عليها والتنسيق فيما بينها ورسم سياسة موحدة لها وتسهيل تقديم الدعم المالي لها وهذه الاتحادات هي اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس والتي تضم (القدس ورام الله وأريحا) واتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة نابلس وتضم لوائي جنين وطولكرم واتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة الخليل حيث تتبع جميعا اتحاد الجمعيات الخيرية الام في عمان واستمر هذا الأمر حتى صدور قرار فك الارتباط بين الأردن وفلسطين عام 1988 (يحيى ، 1987)

صنف نخلة نشاطات الجمعيات الخيرية حسب الفترة الزمنية والتحديات التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني ففي الفترة قبل الاحتلال عام 1967 يرى نخلة أن النشاطات قد تركزت في تقديم خدمات في مجال الرعاية الاجتماعية التي تضمنت رعاية الأيتام والعجزة والمعوقين وتقديم مساعدات مادية وعينية للمحتاجين والمعوقين وتقديم مساعدات مادية وعينية للمحتاجين واسر المعتقلين

والجرحى كما تركزت بعض النشاطات في مجال رعاية الأم والطفل بتدريب النساء في مجال النشاطات التقليدية (خياطة، محو أمية ، بالإضافة إلى الرعاية الصحية).

أما بعد عام 1967 إلى الانتفاضة الأولى حيث نشطت الجمعيات إضافة إلى الخدمات الأساسية التي ذكرت سابقا في تأسيس قواعد اجتماعية ذات ديمومة تسد حاجات مجتمعية طويلة المدى حيث اهتمت الجمعيات في التدريب المهني وفي رعاية المعوقين وفي تأسيس نشاطات فنية وثقافية ومراكز أبحاث ومكتبات عامة وتعليم جامعي وتطوير الرعاية الصحية والاهتمام بالصحة النفسية والتعليم المبكر للأطفال .

أما بعد الانتفاضة الأولى حيث أبدت بعض هذه الجمعيات اهتمامات جدية في تبني مشروعات إنتاجية ونشاطات تنموية بشكل عام وجاء الاهتمام بالنشاطات الإنتاجية بحسب نخلة للمساهمة في تلبية الحاجة المحلية والتطلعات الوطنية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي ولتوفير الدعم لمثل هذه النشاطات ولمنافسة التعاونيات النسائية الإنتاجية (نخلة،1990).

3. 1. 1 .توزيع الجمعيات الخيرية في فلسطين:

يبلغ عدد الجمعيات الخيرية في فلسطين 791 جمعية خيرية بحسب تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية عام 2005 ويشرف على هذه الجمعيات حوالي عشرة آلاف متطوع ومتطوعة من أعضاء الهيئات الإدارية والهيئات العامة وغيرها ،توزع هذه الجمعيات وفق الجدول التالي :

جدول 3 .1: توزيع الجمعيات الخيرية في فلسطين حسب المحافظات.

الرقم	المنطقة	عدد الجمعيات
1	القدس	39 جمعية
2	بيت لحم	92 جمعية
3	الخليل	84 جمعية
4	رام الله	98 جمعية
5	نابلس	46 جمعية
6	طولكرم	41 جمعية
7	جنين	54 جمعية

8	أريحا	21 جمعية
9	قلقيلية	22 جمعية
10	سلفيت	14 جمعية
11	غزة	280 جمعية
المجموع		791 جمعية

هذا العدد الكبير من الجمعيات والتطور الرقمي الهائل فيها، حيث تمثل 10.6% من مجموع الجمعيات في فلسطين و 16.5% من مجموع الجمعيات في الضفة لغربية مما يدل على أن العمل التطوعي في فلسطين أصبح عملا ليس تقليديا في خدماته المقدمة حيث يتم استثمار 10مليون دينار أردني في مجال العمل التطوعي في محافظة الخليل وهذا الاستثمار يعبر عن الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات الخيرية وحجم العبء الذي تتحمله هذه الجمعيات عن السلطة إضافة إلى الجهود التي يبذلها المتطوعون أنفسهم وما تقدمه هذه الجمعيات حيث تبع الزيادة في العدد لهذه الجمعيات تطور نوعي في الخدمات التي تقدمها وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن والمواطن من إغلاقات وحصار وبطالة وفقر حيث تعددت مجالات عمل هذه الجمعيات واتسعت ميادينها(الإتحاد العام للجمعيات الخيرية،1990).

ومن أهم الميادين التي نشطت بها الجمعيات الخيرية في فلسطين :

1) مجال الطفولة: من خلال المساهمة الجادة في الرعاية والتعليم.
2) مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية: من خلال ممارسة الأنشطة المتنوعة من رياضة ونشاطات اجتماعية وثقافية.
3) مجال الخدمات التعليمية: من خلال العمل على توفير التعليم المدرسي والجامعي لكل مواطن.
4) مجال الخدمات الصحية: من خلال توفير كافة الخدمات الصحية الضرورية للمواطنين.
5) مجال تنمية الموارد البشرية:من خلال العمل على تعليم كل فرد مهنة تساعده على العيش الكريم.
6) مجال تنمية المجتمعات المحلية: من خلال تهيئة السكان المحليين للعمل في اطار مشترك لخدمة قضاياهم وتطوير أوضاعهم ، حيث يتم الاستثمار في مجال البنى التحتية والعمل على تطويرها(أبو الهيجاء، 2004).

2.3 الاتحاد العام للجمعيات الخيرية

بعد فك الارتباط مع الأردن عام 1988 بدا نشاط كبير لتأطير هذه الجمعيات في اطـــر فلســـطينية مستقلة بدون أي تغيير في نهجها وتم ذلك عام 1990 حيث تم إنشاء الاتحـــاد العـــام الفلســـطيني للجمعيات الخيرية وهو مؤسسة وطنية فلسطينية غير ربحية يهدف الى تنظـــيم وتنســـيق وتطـــوير العمل التطوعي في فلسطين (نخلة ،1990) .

1.2.3 .نطاق عمل الاتحاد:

يضم الاتحاد العام في عضويته ما يزيد عن 791 جمعية خيرية منتسبة لاتحادات مناطقية لجمعيات الشمال القدس والجنوب واتحاد جمعيات غزة مشكلا بذلك اكبر قاعدة لتجمع مؤسسات تعنى بالعمل الخيري التطوعي في فلسطين سواء على مستوى الخدمات أو حتـــى علـــى مســـتوى الانتشـــار الجغرافي حيث تنتشر الجمعيات الخيرية لتغطي الوطن الفلسطيني من جنين شمالا حتى رفح جنوبا حيث يعمل الاتحاد بشكل رئيسي على توفير الخدمات النوعية للإنسان الفلسطيني باعتبـــاره هـــدف التنمية وغايتها .

لتحقيق ذلك عمل الاتحاد العام وبالتنسيق مع الاتحادات والمؤسسات العاملة في الحقل الاجتمـــاعي على تنسيق الجهد ورفع مستوى الخدمة الاجتماعية وفي توجيه المساعدات الفنية والبشرية لما فيـــه مصلحة الجمعيات للقيام بدورها على أكمل وجه.

بحسب النظام الأساسي للاتحاد يشرف على عمل الاتحاد مجلس تنفيذي ينتخب كل سنتين، ويتكون من 14 رجلا وامرأة، حيث يوفر النظام الأساسي للاتحاد فرصا متساوية لكلا الجنسين فـــي تـــولي الأمور الإدارية وفي الإشراف على عمل الاتحاد، ويتم انتخاب المجلس التنفيذي من قبـــل الهيئـــة العامة للاتحاد والبالغ عددها 52 عضوا وهم أعضاء المجـــالس التنفيذيـــة للاتحـــادات المناطقيـــة الأربعة.

1) اتحاد جمعيات محافظات الشمال وتضم: الجمعيـــات الخيريـــة المنتســـبة لكـــل مـــن جنـــين، ونابلس ،وطولكرم، وقلقيلية وسلفيت .
2) اتحاد جمعيات محافظة القدس وتضم: الجمعيات الخيرية لكل من محافظـــة القـــدس، رام الله، البيرة، بيت –لحم و أريحا.
3) اتحاد جمعيات محافظة الجنوب وتضم: الجمعيات في محافظة الخليل وقراها .
4) اتحاد جمعيات محافظات غزة وتضم: جمعيات شمال ووسط وجنوب غزة .

(الإتحاد العام للجمعيات الخيرية ،1990)

2.2.3 .الرؤيا والأهداف:

يشكل الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية إطارا منظما للجمعيات الخيرية مرتكزا بذلك على رسالته الهادفة إلى تنظيم العمل الخيري والتطوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم وتأييد وتمثيل احتياجات الطبقات المهمشة من المجتمع عبر البرامج والنشاطات التي تعنى بالأطفال ، النساء، المعاقين ، والفقراء حيث يسعى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية أن تكون المؤسسة الممثلة لكافة الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين والعنوان الرئيسي والحقيقي لمشاريع العمل الخيري والتطوعي في فلسطين وبالتالي وبحسب القائمين على الاتحاد ويسعى الاتحاد العام جاهدا إلى لعب دور أساسي ومحوري في رسم السياسات وتشريع القوانين وتوفير الدعم اللازم لأعضائه ومنتسبيه لكافة المؤسسات العاملة في الحقل الخيري والتطوعي في سبيل تلبية الاحتياجات الاعتيادية والطارئة لكافة أبناء المجتمع الفلسطيني بشكل عام والطبقات المهمشة بشكل خاص وذلك ضمن استراتيجية عمل واضحة تقوم على تعزيز مبادئ المسائلة والشفافية وبناء القدرات الذاتية للاتحاد العام أعضاء ومنتسبين .

أما أهداف الاتحاد العام للجمعيات الخيرية كما وردت في النظام الأساسي فهي:

1) توفير مصادر الدعم الفني والبشري والمادي لأعضائه ومنتسبيه.
2) تمثيل مصالح الجمعيات الخيرية والعمل الخيري على المستوى الوطني والعربي والإقليمي والدولي .
3) تطوير القدرات الذاتية للاتحاد العام وأعضائه ومنتسبيه .

توجيه العمل الخيري والتطوعي لخدمة كافة الشرائح الاجتماعية والتعرف عليها ووضع أولويات لاحتياجاتها ضمن منظور خطة التنمية الشاملة . (الإتحاد العام للجمعيات الخيرية ،1990)

3.3 .الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل:

عند تأسيس الاتحاد اللوائي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل عام 1958، لم يكن في المحافظة سوى ثلاث جمعيات بحسب(الجمعيات الخيرية مسيرة وطموحات، 1990) وهي: جمعية رابطة الجامعيين، ثم تلاها جمعية الهلال الأحمر، وجمعية سيدات الخليل الخيرية حيث لم يزيد عدد أعضائها جميعا عن مائتي عضوا في أحسن الأحوال، وان عدد المستفيدين من خدماتها كان محدودا أيضا محدودية تتناسب مع حجمها ورأس مالها.

لم تطرأ هناك زيادة على عدد الجمعيات الخيرية في المحافظة حتى مطلع الستينات من القرن الماضي، حيث أخذت الجمعيات الخيرية بمبادرة من المخلصين بالانتشار في قرى وبلدات المحافظة المختلفة، حيث يتم إنشاء اثنتي عشرة جمعية خيرية في الفترة الواقعة ما بين عام (1961-1970) .

وفي فترة السبعينيات، تم إنشاء إحدى عشر جمعية خيرية، ومع إطلالة الثمانينات اخذ عدد الجمعيات الخيرية بالتزايد، حيث تم إنشاء ثماني جمعيات خيرية في الفترة الواقعة ما بين(1980-1986). بعد ذلك وبسبب الظروف التي سادت في المنطقة والاحتياجات الملحة لمثل هذه الجمعيات من قبل أبناء المحافظة، وبسبب الانتفاضة الأولى والثانية ارتفع عدد الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل إلى 84 جمعية، بحسب الشؤون الاجتماعية في محافظة الخليل موزعة على كافة قرى وبلدات المحافظة حسب الخريطة التالية:(شكل1.3)

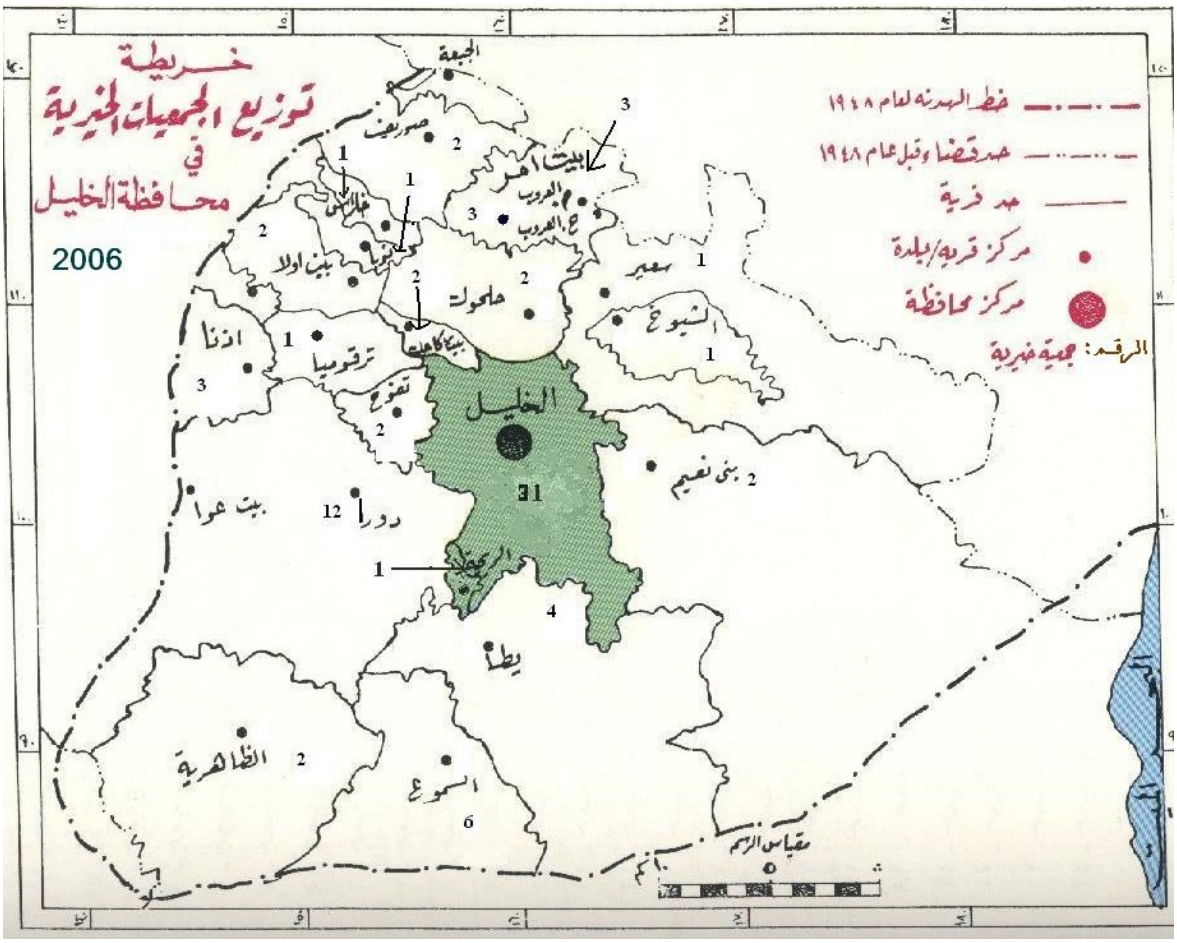

شكل(1.3): خريطة توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل 2006. (اتحاد الجمعيات الخيرية، 1990)

1.3.3. التطور الرقمي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل :

ازداد عدد الجمعيات الخيرية منذ تأسيسها حتى وقتنا الحاضر كما في الجدول الآتي:

جدول 2.3: التطور الرقمي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل

السنة	عدد الجمعيات حسب السنوات	المجموع
60-51	3	3
70-61	10	13
80-71	11	24
90-81	5	29
2000-91	4	33
بعد عام 2001-2006	51	84

وكما هو ملاحظ فقد ازداد عدد الجمعيات الخيرية من 3 جمعيات في فترة الخمسينيات إلى 13 جمعية في فترة الستينات إلى 24 جمعية في فترة السبعينات إلى 29 جمعية في فترة الثمانينات ثم 33 جمعية في فترة التسعينات أما بعد عام 2000 فقد ارتفع عدد الجمعيات إلى 84 جمعية أي بنسبة نمو حوالي 60% في السنوات من 2001-20006 .(دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

2.3.3 .الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل ودورها التطوعي:

تطور الدور التطوعي للجمعيات الخيرية بحسب الفترات الزمنية المختلفة كما يأتي :

1.2.3.3 .الدور التطوعي للجمعيات عام 2005:

لقد ازداد عدد الجمعيات وتبع الزيادة الرقمية تطور نوعي في الخدمة المقدمة وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن والمواطن من إغلاقات وحصار وبطالة وفقر حيث تعددت مجالات عمل الجمعيات واتسعت ميادينها لتشمل :

1.1.2.3.3 .مجال الطفولة:

حيث انتشرت دور الحضانة ورياض الأطفال في كافة أنحاء المحافظة كما في الجدول الآتي: (جدول ، 3.3)

جدول (3.3) : نشاط الجمعيات الخيرية في مجال الطفولة عام 2005. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

المجال	العدد	عدد المنتسبين
دور حضانة	29	1500
رياض أطفال	60	12000
مكتبات أطفال	30	6000

2.1.2.3.3 .مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية :

حيث انشرت الجمعيات العاملة في رعاية الأيتام والمعاقين والمسنين والجمعيات النسوية أضف الى ذلك المراكز التي اهتمت بمحو الأمية كما هو في الجدول الأتي:

جدول 4.3: نشاط الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية عام 2005. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	مجال المؤسسة	عدد الجمعيات	عدد المستفيدين
1	رعاية الأيتام	12	8000
2	رعاية معاقين	10	2000
3	رعاية مسنين	1	–
4	جمعيات نسوية	15	400
5	محو الأمية	34	–
6	نشاطات ثقافية	15	4000

هذا وقد أنفقت الجمعيات الخيرية المبالغ التالية في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية حسب الجدول (3.5)

جدول 3 .5: إنفاق الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية عام 2005. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	اسم الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	مجال الانفاق	الغرض من الانفاق
1	الجمعية الاسلامية للأيتام	يطا	317156 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
2	جمعية تفوح للأيتام	تفوح	78982 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
3	جمعية دورا للأيتام	دورا	156018 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
4	الجمعية الشرعية	الخليل	16403 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
5	جمعية بني نعيم الخيرية	بني نعيم	73379 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
6	جمعية الإحسان الخيرية	الخليل	85440 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
7	جمعية الأمل للصم والبكم	الخليل	22320 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
8	جمعية الأقصى للمعاقين	السموع	6500 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
9	جمعية الكفيف الخيرية	الخليل	16314 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل

3.1.2.3.3 .مجال الخدمات التعليمية:

أ- التعليم المدرسي: حيث قامت الجمعيات بإنشاء العديد من المدارس والتي تضم المراحل التعليمية الثلاث، الابتدائية، الإعدادية والثانوية موضحة كما في الجدول الآتي:

جدول 3 .6: المدارس التابعة للجمعيات الخيرية. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	المدرسة	عدد الطلاب
1	المدرسة الشرعية الثانوية للبنين	645 طالبا
2	المدرسة الشرعية الثانوية للبنات	776 طالبة
3	مدرسة ذكور الرحمة الأساسية	457 طالبا
4	مدرسة عبد الله بن مسعود الأساسية، بني نعيم	510 طالبا
5	مدرسة الرباط الأساسية للبنات، بني نعيم	280 طالبة
6	مدرسة الهدمي النموذجية الخيرية، الشيوخ	209 طالبا
7	مدرسة الأقصى الخيرية للإناث، بيت أولا	156 طالبة
8	مدرسة الأقصى الخيرية للذكور، بيت أولا	134 طالبا
9	مدرسة الحاج مصباح أبو حنك للذكور، الشبان المسلمين	530 طالبا
10	مدرسة الحاج مصباح أبو حنك للإناث، الشبان المسلمين	470 طالبة
11	مدرسة الأمل للصم والبكم، رأس الجورة	70 طفلا
12	المدرسة الإنجيلية، عين سارة	140 طفلا
13	المدرسة النموذجية، رابطة الجامعين	273 طالبا
14	المدرسة الثانوية، رابطة الجامعيين	138 طالبا
المجموع		4788 طالب وطالبة

ب . التعليم العالي: حيث يوجد في محافظة الخليل جمعيتان تديران مؤسسات للتعليم العالي وهما كما في الجدول الآتي:

جدول 3 .7: مؤسسات التعليم العالي التابعة للجمعيات الخيرية. (رابطة الجامعيين، 1998).

الرقم	جمعية التعليم العالي	المؤسسة التعليمية	سنة التأسيس	عدد الطلبة
1	جمعية رابطة الجامعيين	جامعة البوليتكنك	1978	3000 طالب وطالبة
2	جمعية أصدقاء المريض	كلية التمريض	1994	529 طالب وطالبة

4.1.2.3.3 .الخدمات الصحية:

يوجد في محافظة الخليل حوالي 45 جمعية خيرية تقدم خدمات صحية للمواطنين من تثقيف صحي ورعاية حوامل إلى مختبرات طبية وأشعة وعلاج طبيعي وعيادات طبية وعيادات أسنان حيث يعمل بعض هذه العيادات على مدار الساعية لخدمة المواطنين ويقع على رأسها جمعياً جمعية أصدقاء المريض والتي كان لها الفضل في بناء المستشفى الأهلي في الخليل والذي أصبح صرحاً طبياً يقدم خدماته العلاجية بكافة مستوياها وفي معظم التخصصات الطبية حيث أقيم على مساحة 27500 م2 وقد تم افتتاحه في آذار من العام 1993م.

يقدم الخدمة على مدار الساعة بمختلف أقسامه من الجراحة العامة وجراحة الأنف والأذن والحنجرة والباطنية والأطفال وحديثي الولادة بالإضافة إلى الجراحة التجميلية ، كما يضم المستشفى أحدث الوحدات العلاجية ذات التقنية الحديثة ووحدة إنعاش القلب ووحدة تخطيط ورسم القلب مع المجهود، أضف على ذلك الطوارئ والمختبرات والأشعة والعيادات الخارجية حيث يقدم المستشفى الأهلي في الخليل خدمات لحوالي مئة مريض يوميا أي ما يقارب 40000 مريض سنويا. (النتشة ، 2006) .

5.1.2.3.3 .تنمية المجتمعات المحلية:

من خلال إيمان الجمعيات الخيرية بأن تنمية المجتمعات المحلية تبدأ من القاعدة من خلال تنشيط وتهيئة السكان المحليين للعمل في إطار مشترك لخدمة قضاياهم في شتى المجالات حيث بدأت بالمرتكزات الأساسية للتنمية والمتمثلة في تطوير عناصر البنية التحتية من كهرباء وماء ومواصلات مروراً باستكمال تطوير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وانتهاء بالمشاركة الفعالة للأهالي من أجل تقليل التكلفة وتقليل المخاطرة وزيادة عوامل النجاح للمشروع ، حيث قامت الجمعيات الخيرية بالعديد من النشاطات في مجال تنمية المجتمعات المحلية وذلك حسب الجدول الآتي:-

جدول 3 .8: انفاق الجمعيات في مجال تنمية المجتمعات المحلية عـــام 2005. (دائـــرة الشـــؤون الاجتماعية الخليل، 2005)

الرقم	الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	الغرض من الانفاق
1	الجمعية الخيرية الاسلامية	الخليل	3285600 دينار	زراعة واستثمار عقاري
2	جمعية السموع الخيرية	السموع	42660 د ينار	سجاد بلدي
3	جمعية اذنا الخيرية	إذنا	10200 شيكل	كهرباء وبنى تحتية
4	بعض الجمعيات الخيرية	اذنا	792819 شيكل	حفر ابار
5	الاتحاد العام للجمعيات الخليل	الخليل	122000 دينار	ألعاب وصـــوبات غـــاز وقرطاسية
6	جمعية أصدقاء المريض	الخليل	931646 دينار	خدمات صحية ، صيانة ومعدات

6.1.2.3.3 .مجال تنمية الموارد البشرية:

حيث اهتمت الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل بالموارد البشرية من حيث تأهيلهـــا وتـــدريبيها على العمل من خلال إيمان الجمعيات بأن الموارد البشرية الفاعلة هي الموارد المدربة تدريباً جيداً وهي التي تتاح لها فرص عمل أفضل من غيرها لذلك وجهت الجمعيات جهودها في مجال تنميـــة وتدريب الموارد البشرية وخصوصاً النسائية منها، حيث يوجد في محافظة الخليل 45 جمعية خيرية تعمل في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية مثل تدريب الفتيات على الخياطة والنسيج وقص الشـــعر وتنسيق الزهور والحدائق المنزلية وعمل دورات في التصنيع الغذائي وتربية الدواجن أضف إلـــى ذلك دورات السكرتارية العامة ، ورياض الأطفال إضافة إلى برنامج التعليم المستمر التابع لـــبعض الجمعيات الكبرى مثل رابطة الجامعيين حيث تم من خلاله تطوير خبرات ومهـــارات المهندســـين والفنيين والأطباء العاملين في المحافظة من خلال إطلاعهم على آخر ما توصل إليه العلم الحديث ، ومن أمثلة ذلك كما في الجدول الآتي:-

جدول 3 .9: إنفاق الجمعيات في مجال تنمية الموارد البشرية عام 2005. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	الغرض من الإنفاق
1	جمعية رابطة الجامعيين	الخليل	1302955 دينار	تعليم جامعي وتدريب وغيره
2	جمعية سيدات الخليل	الخليل	126853 دينار	تأهيل وتدريب موارد بشرية
3	جمعية ملتقى رجال الأعمال	الخليل	135129 شيكل	مؤتمرات وندوات ودورات

لتقدير الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي، قام الباحث باستحضار دور الجمعيات عام 1990 وعام 1999 وقارنه بدور الجمعيات عام 2005.

2.2.3.3 ؟الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل عام 1990:

1. بلغ عدد الجمعيات الخيرية عام1990 حوالي 29 جمعية، حيث عمل بها 203 متطوعا وهم أعضاء الهيئات الإدارية.

1. استثمرت الجمعيات الخيرية حوالي 2 مليون دينار أردني في المجالات التطوعية المختلفة، حيث كانت المجالات التطوعية للجمعيات عام 1990 كما في الجدول الآتي:

جدول 3 .10: النشاط التطوعي للجمعيات الخيرية عام 1990. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	المجال التطوعي	عدد الجمعيات	عدد المنتفعين
1-	رياض أطفال	23 جمعية	3266 طفل
2-	مدارس	4 جمعيات	2049 طالب وطالبة
3-	تعليم جامعي	1 جمعية "كلية فنية متوسطة"	951 طالب وطالبة

4-	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	24 جمعية	560 متدربة
5-	تأهيل معاقين	4 جمعيات	123 منتفع
6-	خدمات صحية	14 جمعية	32370 منتفع
المجموع			39319 منتفع

3.2.3.3 .الدور التطوعي للجمعيات الخيرية عام 1999 في محافظة الخليل:

1- بلغ عدد الجمعيات الخيرية حوالي 33 جمعية، يعمل بها 231 متطوع وهم أعضاء الهيئات الإدارية.

2- استثمرت الجمعيات حوالي 3 مليون دينار أردني في مجال العمل التطوعي في محافظة الخليل عام 1999 في المجالات الآتية:

جدول 3 .11: النشاط التطوعي للجمعيات الخيرية عام 1999. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	المجال التطوعي	عدد الجمعيات	عدد المنتفعين
1-	حضانة أطفال	14 جمعية	300 طفل
2-	رياض أطفال	26 جمعية	4753 طفل
3-	مدارس	4 جمعيات	2722 طالب وطالبة
4-	تعليم جامعي	1 جمعية "كلية فنية متوسطة"	2500 طالب وطالبة
5-	مكتبات أطفال	15 جمعية	ــــــــــــــــــ
6-	رعاية أيتام	7 جمعيات	5000 طفل
7-	رعاية معاقين	5 جمعيات	397 منتفع
8-	تدريب حرفي	24 جمعية	830 متدرب
9-	توعية وتثقيف	13 جمعية	3200 منتفع
10-	خدمات صحية	16 جمعية	42000 منتفع
	المجموع		61702 منتفع

جدول 3 .12: انفاق الجمعيات في مجال تنمية المجتمعات المحلية عام 1999. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	الغرض من الانفاق
1	الجمعية الخيرية الاسلامية	الخليل	1500000 دينار	زراعة واستثمار عقاري
2	جمعية السموع الخيرية	السموع	16863 د ينار	بساط بلدي، مساعدات ورياض أطفال
3	جمعية الريحية الخيرية	الريحية	2500 دينار	مساعدات ورياض أطفال
4	جمعية بنت الريف	دورا	9000 دينار	مساعدات ورياض أطفال
5	الاتحاد العام للجمعيات الخليل	الخليل	30000 دينار	ألعاب وصوبات غاز وقرطاسية
6	جمعية أصدقاء المريض	الخليل	565244 دينار	خدمات صحية ، صيانة ومعدات
7	جمعية اذنا الخيرية	اذنا	3000 دينار	مساعدات ورياض أطفال
8	جمعية سعير الخيرية	سعير	20000 دينار	مساعدة فقراء ورياض أطفال
9	جمعية نهضة صوريف	صوريف	9000 دينار	رياض أطفال ومساعدة محتاجين
10	جمعية نوبا الخيرية	نوبا	5000 دينار	رياض أطفال ومحتاجين
11	جمعية ترقوميا	ترقوميا	4000 دينار	رياض أطفال ومساعدات
12	جمعية بيت أولا	بيت أولا	7500 دينار	رياض أطفال ومساعدات
13	جمعية يطا الخيرية	يطا	7000 دينار	رياض أطفال وخدمات صحية
14	جمعية بيت كاحل الخيرية	بيت كاحل	33000 دينار	رياض أطفال وخدمات صحية
15	جمعية الظاهرية الخيرية	الظاهرية	10000 دينار	رياض أطفال ومساعدات

الرقم	الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	الغرض من الانفاق
16	جمعية خاراس	خاراس	8000 دينار	رياض أطفال ومساعدات
17	جمعية بيت أمر	بيت أمر	56811 دينار	خدمات صحية وتعليمية
18	جمعية الشبان المسلمين	الخليل	66500 دينار	خدمات تعليمية ومساعدات

جدول 3 .13: انفاق الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية عام 1999. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	اسم الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	مجال الانفاق	الغرض من الانفاق
1	جمعية تفوح للأيتام	تفوح	16179 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
2	الجمعية الشرعية	الخليل	8212 د	رعاية أيتام	مدارس و تغذية وغيرها
3	جمعية بني نعيم الخيرية	بني نعيم	41423 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
4	جمعية الإحسان الخيرية	الخليل	66784 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
5	جمعية الأمل للصم والبكم	الخليل	13212 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل
6	جمعية الكفيف الخيرية	الخليل	9436 د	رعاية معاقين	تدريب وتأهيل

جدول 3 .14: إنفاق الجمعيات في مجال تنمية الموارد البشرية عام 1999. (دائرة الشؤون الاجتماعية. 2005).

الرقم	الجمعية	المنطقة	المبلغ المنفق	الغرض من الإنفاق
1	جمعية رابطة الجامعيين	الخليل	1166503 دينار	تعليم جامعي وتدريب وغيره
2	جمعية سيدات الخليل	الخليل	28087 دينار	تأهيل وتدريب موارد بشرية
3	جمعية سيدات حلحول	حلحول	31231 دينار	مؤتمرات وندوات ودورات
4	جمعية سيدات العروب	العروب	4000 دينار	تدريب سيدات ومساعدات

عند النظر إلى الدور التطوعي للجمعيات عند تأسيس الاتحاد أللوائي عام 1958 ، نلاحظ وجود ثلاث جمعيات فقط تقوم بدور تطوعي محدود جدا، لا يتعدى تقديم بعض الخدمات الاغاثية والصحية البسيطة لعدد بسيط جدا من المنتفعين.

وإذا ما نظرنا إلى الدور التطوعي للجمعيات عام 1990 نلاحظ الفرق الكبير و الواضح بين الدورين، حيث هناك زيادة في عدد الجمعيات الخيرية وعدد المتطوعين كما هو واضح في الجدول رقم (3.10).

- عند مقارنة الجداول الخاصة بالدور التطوعي للجمعيات عام 1999 مع الجدول الخاص عام 1990 نلاحظ الزيادة في عدد الجمعيات وعدد المتطوعين وكمية الأموال المستثمرة في مجال العمل التطوعي عام 1999 ، أضف إلى ذلك التوسع في الأدوار التطوعية للجمعيات، حيث نلاحظ زيادة في المجالات التطوعية وزيادة في عدد المنتفعين من الخدمات التطوعية ، أضف إلى ذلك أن هناك تحسن في نوعية التطوع، فنجد أن هنالك توسع في مجال تدريب ، توعية وتثقيف المواطنين ، وفي مجال الخدمات الصحية ، ونجد أيضا أن إحدى الجمعيات العاملة في المجال الصحي أصبحت تشرف على مستشفى وهو المستشفى الأهلي، المجهز بحوالي 106 أسرة ، وكافة الأقسام الطبية والإدارية والفنية.

أضف إلى ذلك أن هناك جمعية أخرى أصبحت تشرف على جامعة، وهي جمعية رابطة الجامعيين والتي عملت على تطوير المعهد الفني الهندسي الذي كان يمنح درجة الدبلوم ثلاث سنوات إلى جامعة وهي جامعة بوليتكنك فلسطين، حيث درس فيها حوالي 2500 طالب وطالبة عام 1999.

عند مقارنة الدور التطوعي للجمعيات عام 2005 مع الأدوار السابقة نلاحظ مايلي:

1- توضح جداول الجمعيات 2005 الزيادة في عدد الجمعيات الخيرية بصورة عالية جدا حيث زاد عدد الجمعيات من 29 جمعية عام 1990 إلى 33 جمعية عام 1999 الى 84 جمعية عام 2005م ، و بلغ عدد المتطوعين حوالي 588 متطوع عام 2005.

2- الاستثمارات في مجال العمل التطوعي في مدينة الخليل بلغت حوالي 10 مليون دينار أردني، بينما كانت عام 1990 لا تتعدى 2 مليون دينار أردني.

وفي عام 1999 كانت الاستثمارات في المجالات التطوعية للجمعيات الخيرية حوالي 3 مليون دينار أردني.

3- من خلال مقارنة الجداول عام 2005 وعام1990 و 1999 نلاحظ أن هناك وجود زيادة في عدد المنتفعين من خدمات الجمعيات الخيرية، حيث بلغ عدد المنتفعين عام 1990 حوالي 39319 منتفع، أما عدد المنتفعين عام 1999 فقد ارتفع الى 61702 منتفع، وعدد المنتفعين من خدمات الجمعيات التطوعية فقد بلغ عام 2005 حوالي " 75000 " منتفع.

4- هناك توسع كبير جدا في نوعية التطوع للجمعيات الخيرية عام 2005 مقارنة بالأعوام السابقة، فنلاحظ التوسع في الخدمات الصحية ، حيث يوجد هناك جمعيات خيرية تشرف على مراكز صحية مجهزة جيدا بكافة اللوازم الطبية مثل جمعية بيت أمر وجمعية أصدقاء المريض، أضف الى ذلك التوسع الكبير الذي طرأ على المستشفى الأهلي الذي توسع بصورة كبيرة جدا ، حيث يوجد به كافة الأقسام الطبية والتي تحتوي على كافة الاختصاصات وكافة الأجهزة الطبية الحديثة من أشعة ومختبر وأجهزة طبية أخرى تضاهي مثيلاتها عالميا، وأصبح من المستشفيات الرائدة على مستوى الوطن.

5- في مجال التعليم هناك توسع نوعي في دور الجمعيات التطوعي لا يقل أهمية عن الدور التطوعي في مجال الصحة، حيث تم تحويل الكلية الفنية الهندسية الى جامعة بوليتكنك فلسطين ، والتي درس بها عام 2005 حوالي 3000 طالب وطالبة في مختلف التخصصات الهندسية الحديثة والمجهز بكافة الأمور الضرورية لتدريب المهندسين في كافة المجالات الهندسية التي تدرسها الجامعة.

كما تشرف جمعية أصدقاء المريض على كلية للتمريض والتي تخرج ممرضين مؤهلين، حيث درس فيها حوالي 529 طالب وطالبة، وهذه الكلية لم تكن موجودة عام 1990.

6- هناك الكثير من الجمعيات والتي أصبحت متخصصة في مجال تدريب وتأهيل المعاقين والمصابين، حيث يوجد في محافظة الخليل 10 جمعيات بحسب جداول عام 2005 ، تقدم هذه الجمعيات الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي وتدريب الصم والبكم، و يوجد في هذه المراكز أجهزة وكوادر على درجة عالية من الاختصاص والوعي بحيث يستفيد من هذه الجمعيات حوالي 2000 معاق من محافظة الخليل وغيرها.

7- هناك توسع واضح في دور الجمعيات التطوعي في مجال رعاية الأيتام ، حيث يوجد 12 جمعية تعمل في هذا المجال ويستفيد منها حوالي 8000 طفل من محافظة الخليل، أي بزيادة واضحة عن الأعوام السابقة.

8- هناك توسع واضح في مجال اختصاص الكثير من الجمعيات الخيرية، فهناك جمعيات خاصة برجال الأعمال من أجل عقد مؤتمرات وندوات خاصة بهم لزيادة اللقاءات بين رجال الأعمال.

أيضا هناك جمعيات للدفاع عن حقوق المرأة، الطفل، الإنسان، البيئة والمسنين وغيرها، وهذه الجمعيات لم تكن موجودة في السنوات السابقة.

9- هناك توسع واضح للدور التطوعي للجمعيات الخيرية في مجال تنمية المجتمعات المحلية من خلال الاستثمارات في مجال البنى التحتية، مثل حفر الآبار لتوفير مياه الشرب، إقامة مشاريع للكهرباء مثل مشروع بلدة إذنا للكهرباء ، وهناك استثمارات في المجالات الزراعية ، مثل تربية الأبقار والنحل وصناعة الألبان والملابس والتي تشرف عليها وتستثمر بها بصورة رئيسية الجمعية الخيرية الإسلامية ، حيث استثمرت حوالي 3 مليون دينار أردني عام 2005.

وهناك استثمارات لجمعية السموع الخيرية في مجال البساط البلدي والحفاظ على التراث ، وهذه الأمور جميعها لم تكن موجودة في السنوات السابقة، أو لم تعمل الجمعيات بصورة كبيرة على الاستثمار فيها أو توسيعها، حيث كانت الجمعيات تهتم بالنسيج والخياطة وأمور بسيطة أخرى.

4.3 .الهيكلية الإدارية والمالية:

بعد دراسة الهيكلية الإدارية و المالية خلص الباحث إلى ما يأتي:

1.4.3 .الهيكلية الإدارية:

هناك تحسن في الهيكلية الإدارية، حيث أصبحت أمور الجمعيات مضبوطة بقانون الجمعيات الخيرية لعام 2000م وهو القانون الفلسطيني للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
كانت الجمعيات قبل علم 2000 تدار من قبل القانون العثماني القديم والذي سن من قبل السلطة العثمانية عام 1908م، فمن خلال القانون الفلسطيني للجمعيات تم تحديد أعضاء مجلس الإدارة لكل جمعية، بحيث لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد عن 13 عضوا.
من خلال هذا القانون تم تحديد المسؤوليات أيضا ، حيث اعتبر مجلس الإدارة في أي جمعية مسؤولا عن جميع نشاطاتها ، و يمثل الرئيس أو من ينوب عنه الجمعية أمام الغير ويقوم بالتوقيع نيابة عنها.
هذا وقد تم تحديد اختصاصات الرئيس ونائبه وأمين السر وأمين الصندوق وباقي أعضاء مجلس الإدارة لأي جمعية وفقا لنظامها الأساسي ولائحتها الداخلية ما لا يتعارض مع أحكام القانون.
أضف إلى ذلك علامة واضحة من علامات تحسن الهيكلية الإدارية وهي أن أغلب القائمين على الجمعيات من أعضاء هيئة الإدارة هم من حملة الدرجات العلمية و المؤهلات العلمية العالية، بينما كانت الجمعيات سابقا لا يوجد فيها هذا النوع والكم من المؤهلات العلمية.

2.4.3 .الهيكلية المالية:

أصبح وبحسب القانون الفلسطيني لكل جمعية موازنة سنوية يشرف عليها أحد المحاسبين القانونيين ما لم تقل مصروفاتها عن ألف دينار أردني ، وفي كلتا الحالتين يقدم مدقق الحسابات تقريرا عن المركز المالي للجمعية وعن السنة المالية المنصرمة للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي لإقراره والمصادقة عليه، بينما كانت هذه الأمور في ظل القانون العثماني غير مطبقة بصورة مستمرة ولم تكن بهذا المستوى .

أضف إلى ذلك وجود الرقابة والتسجيل في السجلات المالية عام 2005، حيث هناك بعض الجمعيات لديها مسؤول عن السجلات المالية ، لتسجيل عملية المقبوضات والمدفوعات والشراء ومراقبة السجلات المالية من أجل المحافظة على أصولها، وهناك بعض الجمعيات الكبيرة التي لديها مدير مالي ومحاسب وأمين صندوق، وهذه الأمور جميعا لم تكن بهذه الصورة في السنوات السابقة مما يدل على تحسن في الهيكلية الإدارية والمالية.

وبعد هذه المقارنات نستطيع القول أن للجمعيات دور واضح في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل.

3.4.3 . مصادر التمويل للجمعيات الخيرية:

صنف الدكتور خليل نخلة مصادر التمويل كمايلي:

1- مصادر عربية إسلامية رسمية مثل برامج التوأمة مع بعض المدن العربية.
2- مصادر عربية إسلامية شبه رسمية مثل البنك الإسلامي السعودي ورابطة العالم الإسلامي.
3- مصادر عربية إسلامية أهلية مثل بعض لجان التكافل في دول الخليج.
4- مصادر فلسطينية أهلية مثل الجالية الفلسطينية في أمريكا وصندوق القدس أمريكا.
5- أوروبية رسمية مثل المجموعة الأوروبية أو الدول الأعضاء على انفراد.
6- أوروبية أهلية مثل عشرات المنظمات غير الحكومية في الدول الأوروبية.
7- أمريكية رسمية مثل بعض المؤسسات التطوعية والسفارة والقنصلية الأمريكية.
8- أمريكية أهلية مثل مؤسسات طوعية وكنسية.
9- عالمية كنسية مثل مجلس الكنائس العالمي السويسري.
10- عالمي شبه رسمية مثل صندوق الأوبك في النمسا.
11- عالمية رسمية مثل وكالة الأمم المتحدة. " نخلة، 1990".

الفصل الرابع

منهجية وطريقة البحث.

4 – الطريقة والإجراءات.

تناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، والأدوات المستخدمة وطرق إعدادها والخطوات اللازمة للتحقق من صدقها وثباتها، كذلك الإجراءات الخاصة بتطبيق الدراسة وطـــرق المعالجة الإحصائية المستخدمة.

4 .1. منهج الدراسة:

استند الباحث في تنفيذ هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص المشـــكلة وجمع المعلومات المتعلقة بها من خلال دراسة توثيقية يتم من خلالها مراجعـــة الحقـــائق وتوثيـــق المعلومات وترتيبها وتنظيمها وإجراء المقارنة بينها وتفسيرها حيث تمت دراسة وتقيـــيم أداء ودور هذه الجمعيات من خلال استقصاء أراء متطوعو الجمعيات الخيرية حول دور الجمعيات في تنميـــة وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل.

مصادر جمع المعلومات:

1- مصادر أولية:

- المقابلات الشخصية مع القائمين على الجمعيات الخيرية
- الاستبانة
- الوثائق والتقارير والسجلات التابعة للجمعيات موضوع الدراسة

- تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.
- شبكة الانترنت

2- مصادر ثانوية:

- الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بالموضوع.

4 .2 .مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة جميع أنواع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل والبالغ عددها (84) جمعية، والتي يعمل بها حوالي 580 متطوع بحيث يوجد 7 متطوعين وبأقل تقدير في كل جمعية وهم أعضاء الهيئات الإدارية موزعة على كافة قرى محافظة الخليل. أنظر ملحق رقم 4.

4. 3 .عينة الدراسة:

باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة تم اختيار الجمعيات الآتية في محافظة الخليل وعددها 20 جمعية كعينة لمجتمع الدراسة، والتي تشكل تقريبا 23.8% من مجتمع الدراسة، ويعمل بها حوالي 140 متطوعا وهم أعضاء الهيئات الإدارية في الجمعيات.

1- جمعية بنت الريف الخيرية – دورا.
2- جمعية يطا الخيرية- يطا.
3- جمعية السموع الخيرية – السموع.
4- جمعية الظاهرية الخيرية – الظاهرية.
5- الجمعية الشرعية – الخليل.
6- الجمعية الخيرية الإسلامية – الخليل.
7- جمعية أصدقاء المريض – الخليل.
8- جمعية الإحسان الخيرية – الخليل.
9- جمعية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية – الخليل.
10- جمعية سعير الخيرية – سعير.
11- جمعية الشيوخ الخيرية – الشيوخ.
12- جمعية بيت عوا الخيرية – بيت عوا.
13- جمعية بيت كاحل الخيرية – بيت كاحل.

14- جمعية فلسطين الخيرية – الخليل.
15- جمعية الشبان المسلمين – الخليل.
16- جمعية الريحية الخيرية – الريحية.
17- جمعية تفوح الخيرية – تفوح.
18- الجمعية الخيرية الإسلامية – دورا .
19- جمعية إذنا الخيرية – إذنا.
20- جمعية الصرة الخيرية – الصرة .

4.4 . أداة الدراسة:

تم اعتماد الاستبانة كأداة لدراسة المشكلة موضوع البحث حيث تم تطوير هذه الأداة لتلاءم طبيعة العمل والخدمات في المؤسسات والجمعيات الخيرية حيث تكونت الأداة من مجموعة أسئلة تضمن كل منها عدد من المتغيرات كما يلي:-

1. المجموعة الأولى: حيث تضمنت بيانات أساسية عن الجمعيات الخيرية.
2. المجموعة الثانية: وتضمنت الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية.
3. المجموعة الثالثة: وتضمنت الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية.
4. المجموعة الرابعة: وتضمنت معوقات التطوع في الجمعيات الخيرية.

4. 5 .صدق الأداة:

بعد إعداد أداة الدراسة في صورتها المبدئية تم التأكد من صدقها من خلال عرضها على لجنة مكونة من أخصائيين في العمل التطوعي مؤهلين ولهم خبرة طويلة في مجال العمل في الجمعيات وذلك للتحقق من مدى قدرة الأداة على قياس الغرض الذي وضعت من أجله، أضف إلى ذلك أنه تم عرض الأداة على لجنة من الأكاديميين من حملة درجة الدكتوراه والذين لهم باع طويل في التقييم للتحقق من دقة الأداة وقدرتها على الوفاء بالغرض.

أيضاً فقد تم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.2).

جدول 4 .1: نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
Q11	0.43	0.00	Q26	0.42	0.00
Q12	0.45	0.00	Q27	0.41	0.00
Q13	0.46	0.00	Q28	0.47	0.00
Q14	0.55	0.00	Q29	0.46	0.00
Q15	0.49	0.00	Q30	0.55	0.00
Q16	0.38	0.00	Q31	0.05	0.66
Q17	0.55	0.00	Q32	0.40	0.00
Q18	0.55	0.00	Q33	0.11	0.29
Q19	0.54	0.00	Q34	0.11	0.27
Q20	0.49	0.00	Q35	-0.12	0.23
Q21	0.59	0.00	Q36	0.55	0.00
Q22	0.62	0.00	Q37	0.42	0.00
Q23	0.62	0.00	Q38	0.39	0.00
Q24	0.50	0.00	Q39	0.19	0.06
Q25	0.48	0.00	Q40	0.42	0.00

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن معظم قيم مصفوفة ارتباط فقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً، مما يشير إلى اتساق داخلي لفقرات الأداة، وأنها تشترك معاً في قياس دور الجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي في مدينة الخليل على ضوء الإطار النظري الذي بني عليه المقياس.

4 .6 . ثبات أداة الدراسة:

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث بلغت قيمة الثبات (0.82)، وبذلك يتمتع الاستبيان بدرجة عالية جداً من الثبات.

4 .7 .متغيرات الدراسة:

تتمثل في:

أولا: المتغيرات المستقلة: وهي

أ- مستوى التحصيل العلمي: ويتكون من إعدادي، ثانوي ،جامعي فأكثر.

ب- عمر المتطوع:

1. من 20- 30 سنة.
2. من 30- 40 سنة.
3. أكثر من 40 سنة.

ثانيا: المتغير التابع: وهو تقدير المتطوعون لدور الجمعيات التطوعي في محافظة الخليل.

4 .8 .إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صدق وثبات الأداة وإخراجها بصورتها النهائية قام الباحث بتوزيع الاستمارات على عينة الدراسة التي سحبت بطريقة عشوائية من المجتمع، وقد تم التوضيح للقائمين على الجمعيات أن المعنيين بهذا التقييم هم المتطوعون فقط.

وقد قام الباحث بتوزيع الاستمارات وانتظر لمدة أسبوع لاسترجاعها لإعطاء الوقت اللازم للمتطوعين للإجابة بصورة موضوعية وشفافة.

4 .9 .المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة بحيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، لا أعرف 3 درجات، معارض درجتين، ومعارض بشدة درجة واحدة، ثم تم إدخالها إلى الحاسوب واستخدم برنامج الرزم الإحصائية(SPSS) للعلوم الاجتماعية حيث أنه كلما زادت الدرجة زاد دور الجمعيات الخيرية في تطوير العمل التطوعي في مدينة الخليل، والعكس صحيح.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).

الفصل الخامس

5- عرض النتائج وتحليلها.

بعد تحليل الدراسة خلص الباحث إلى ما يأتي:

5 .1 نتائج الدراسة.

يتضمن هذا الفصل عرضا كاملا ومفصلا لنتائج الدراسة وذلك للإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، ولفحص صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

فقد سعت الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات الخيرية في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل والى معرفة أثر كل من عمر المتطوع ومستواه التعليمي على فاعلية التقييم.

ومن أجل تفسير النتائج فقد تم احتساب درجات التفضيل كمايلي:

1) 3.5-5 درجة الموافقة عالية.
2) 2.49-3.49 درجة الموافقة متوسطة.
3) 1- 2.49 درجة الموافقة منخفضة.

جدول 5 .1: خصائص العينة الديمغرافية

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
العمر	من 20-30 سنة	4	4.6	9
	من 30-40 سنة	48	55.2	
	أكثر من 40 سنة	35	40.2	
	المجموع	**87**		
المستوى التعليمي	إعدادي	3	3.6	12
	ثانوي	14	16.7	
	جامعي فأكثر	67	79.8	
	المجموع	**84**		

تم توزيع 100 استبانه حيث استرجع الباحث 96 نسخة منها وكانت القيم الناقصة لمتغير العمر 9 قيم، حيث تمت الإجابة على 87 استبانه لمتغير العمر وكانت القيم الناقصة لمتغير المستوى التعليمي 12 استبانه، وتمت الإجابة على 84 استبانه.

جدول 5 .2: بيانات أساسية عن الجمعيات الخيرية

رقم الفقرة		موافق	موافق بشدة	لا أعرف	معارض	معارض بشدة	القيم الناقصة
1	العدد	67	27	2	---	---	---
	النسبة المئوية	69.8	28.1	2.1	---	---	
2	العدد	70	22	1	3	---	---
	النسبة المئوية	72.9	22.9	1.0	3.1	---	
3	العدد	73	11	7	4	---	1
	النسبة المئوية	76.8	11.6	7.4	4.2	---	
4	العدد	64	25	1	5	1	---
	النسبة المئوية	66.7	26.0	1.0	5.2	1.0	
5	العدد	63	13	8	12	---	---
	النسبة المئوية	65.6	13.5	8.3	12.5	---	
6	العدد	71	18	1	5	---	1
	النسبة المئوية	74.7	18.9	1.1	5.3	---	
7	العدد	62	10	3	16	4	1
	النسبة المئوية	65.3	10.5	3.2	16.8	4.2	
8	العدد	54	13	9	14	4	2
	النسبة المئوية	57.4	13.8	9.6	14.9	4.3	
9	العدد	60	30	3	1	1	1
	النسبة المئوية	63.2	31.6	3.2	1.1	1.1	
10	العدد	57	21	4	13	1	---
	النسبة المئوية	59.4	21.9	4.2	13.5	1.0	

نتائج تحليل القسم الأول والمتعلق بالبيانات الأساسية عن الجمعيات الخيرية.

من خلال الجدول(5 .2) نلاحظ أن جميع الأسئلة المتعلقة بالهيئات القيادية والشرعية المجتمعية والشرعية القانونية للجمعيات الخيرية حصلت على درجة موافقة عالية مما يعني أن الجمعيات مسجلة لدى السلطات المختصة والعمل التطوعي ركن أساسي من أركان عمل الجمعية والهيئات القيادية منتخبة ومتجددة وتتقبل النقد البناء والهيكلية الإدارية واضحة لدى متطوعو الجمعيات، كما

أن للجمعيات مدقق حسابات قانوني، وهذا يدل على أن الجمعيات لا تواجه إشـكالات مـن حيـث الشرعية المجتمعية أو القانونية أو الهيئات القيادية.

5 .2 .تحليل الأسئلة:

فقرات بعد الدور التطوعي المستقبلي:

السؤال رقم (1):
كيف ينظر متطوعو الجمعيات لدور الجمعيات الخيرية التطوعي المستقبلي؟

جدول 5 .3: فقرات الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية مرتبة حسب الأهمية

No	Q	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	Q14	أهداف الجمعية التطوعية واقعية ويمكن تحقيقها	4.01	0.72
2	Q16	البرامج التي تقدمها الجمعية ملائمة لتحقيق أهدافها التطوعية.	3.93	0.74
3	Q13	يوجد ضمن توجه الجمعية اهتمام لتطوير مهارات المتطوعين وقدراتهم.	3.90	0.85
4	Q12	التوجه العام للجمعية مفهوم وواضح لدى المتطوعين	3.78	0.94
5	Q20	تعمل الجمعية على استغلال طاقات المتطوعين وإمكاناتهم استغلالا مفيدا	3.70	1.16
6	Q11	يوجد لدى الجمعية نظام مكتوب حول أسلوب التعامل مع المتطوعين	3.61	1.10
7	Q18	تقوم الجمعية بإصدار نشرات دورية إحصائية وتعريفية عن العمل التطوعي في الجمعية.	3.34	1.28
8	Q15	تستخدم الجمعية وسائل الإعلام للإعلان عن نشاطاتها التطوعية لجذب المتطوعين.	3.32	1.36
9	Q17	لدى الجمعية برامج لمساعدة الباحثين في مجال العمل التطوعي لتحسين واقعه.	3.28	1.37
10	Q19	يوجد لدى الجمعية برامج خاصة بالأطفال لترسيخ مفهوم التطوع لدى الأجيال.	3.25	1.41

من خلال الجدول (5. 3) والمتعلق بدور الجمعية الخيرية التطوعي المستقبلي حيث حصل البند رقم (14) والمتعلق بكون أهداف الجمعية واقعية ويمكن تحقيقها على أعلى درجة موافقة أي أن أهداف

الجمعية التطوعية هي من أرض الواقع ومهمة للمواطنين والمتطوعين ولتنمية وتطوير العمل التطوعي.

يأتي في المرتبة الثانية البند رقم(16) والمتعلق بالبرامج التي تقدمها الجمعية من حيث كونها ملائمة لتحقيق أهدافها التطوعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن البرامج التي تقدمها الجمعية أعدت بصورة جيدة حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

يأتي في المرتبة الثالثة البند رقم (13) والمتعلق بتوجه الجمعية والاهتمام بتطوير مهارات المتطوعين وقدراتهم حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعية تحرص على تنمية وتطوير قدرات المتطوعين وكفاءاتهم حيث أن العنصر البشري المدرب جيداً هو العنصر الأكثر فاعلية.

يأتي في المرتبة الرابعة البند رقم (12) والمتعلق بكون التوجه العام للجمعية مفهوم وواضح لدى المتطوعين حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعية تحرص على تنمية وتطوير العمل التطوعي من خلال إشراك المتطوعين في كافة نشاطاتها.

يأتي في المرتبة الخامسة البند رقم (20) والمتعلق باستغلال الجمعية لطاقات المتطوعين استغلالاً مفيداً ومؤثراً حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعيات تستغل ما يتوفر لديها من طاقات بصورة مثلى حيث أن الاستغلال الأمثل للطاقات يوصل إلى نتائج أفضل أضف إلى ذلك تقليل التكاليف إلى أدنى مستوياتها.

يأتي في المرتبة السادسة البند رقم (11) والمتعلق بوجود نظام مكتوب لدى الجمعية حول أسلوب التعامل مع المتطوعين حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعيات تتعامل مع المتطوعين ضمن قوانين وأنظمة ثابتة ومحددة للحد من التجاوزات بحيث يعرف كل متطوع موقعه بصورة جلية وواضحة.

يأتي في المرتبة السابعة البند رقم (18) والمتعلق بقيام الجمعية بإصدار نشرات دورية إحصائية وتعريفية عن العمل التطوعي في الجمعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات الخيرية تهتم بالعمل التطوعي ونشر ثقافته. إلا أن عدم ارتفاع درجة الموافقة بحسب الباحث تعود إلى الآليات المستخدمة لنشر ثقافة التطوع والتي ربما تعود إلى:

1. الوضع المعيشي المتردي لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الظروف الراهنة.
2. ضعف الإمكانيات لدى الجمعيات الخيرية.
3. ضغط العمل وكثرة المحتاجين لدى الجمعيات.

يأتي في المرتبة الثامنة البند رقم (15) والمتعلق باستخدام الجمعية وسائل الإعلام للإعلان عن نشاطاتها التطوعية لجذب المتطوعين حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات الخيرية تعمل على نشر ثقافة التطوع إلا أنها قليلاً ما تستخدم وسائل الإعلام وربما يعود ذلك إلى:
1. ضعف الإمكانيات المتاحة بسبب الظروف الراهنة.
2. توجه الجمعيات للعمل في الجوانب الإغاثية في الوقت الراهن.

يأتي في المرتبة التاسعة البند رقم (17) والمتعلق بوجود برامج لمساعدة الباحثين في مجال العمل التطوعي حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات الخيرية تهتم بالأبحاث والباحثين في مجال التطوع إلا أن الظروف السائدة بحسب الباحث ربما تحول دون تطوير الأبحاث في هذا المجال وإيجاد أفضل السبل والأدوات لزيادة فعاليتها حيث أن أغلب الطاقات موجهة إلى الجانب الإغاثي.

يأتي في المرتبة العاشرة البند رقم (19) المتعلق بوجود برامج خاصة بالأطفال لترسيخ مفهوم التطوع لدى الأطفال حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات تهتم بنشر ثقافة التطوع وتجذيرها في الأجيال من خلال البدء بالأطفال إلا أن الإمكانيات المتوفرة بحسب الباحث تحول دون استخدام برامج حديثة وموجهة.

السؤال رقم (2):
كيف يرى متطوعو الجمعيات الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل؟

جدول 5 .4: الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية مرتبة حسب الأهمية.

No	Q	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	Q25	تقدم الجمعية خدماتها بصورة منتظمة	3.85	1.07
2	Q26	تساهم الجمعية في تنمية وتطوير قدرات الموارد البشرية	3.84	0.92
3	Q30	تقوم الجمعية بتوثيق كافة أعمالها التطوعية بصورة جيدة.	3.83	1.02
4	Q24	يوجد لدى الجمعية أدلة عمل واضحة للدلالة على مواقعها التطوعية.	3.80	0.96
5	Q27	تقدم الجمعية خدماتها دون تمييز بين أفراد المجتمع	3.76	1.20
6	Q29	يوجد خطط واضحة لدى الجمعية في كافة مجالات عملها	3.63	1.16
7	Q23	آلية الرقابة لدى الجمعية فعالة بصورة جيدة للحد من السلبيات.	3.63	1.18
8	Q22	يوجد لدى الجمعية نظام تحفيز جيد لزيادة فعالية التطوع وتشجيع المتطوعين.	3.53	1.14
9	Q28	تقوم الجمعية بزيارات ميدانيه باستمرار للمنتفعين من خدماتها التطوعية.	3.49	1.23
10	Q21	يوجد لدى الجمعية نظام تقييم أداء فعال لإنصاف النشطاء وتشجيع الضعفاء.	3.41	1.33

يأتي في المرتبة الأولى البند رقم (25) المتعلق بتقديم الجمعية خدماتها بصورة منتظمة للجمهور حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية جداً أي أن الجمعيات تبذل قصارى جهدها في عملها حتى تستطيع تقديم خدماتها بصورة منتظمة ومتواصلة ودون انقطاع وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن والمواطن من حواجز وإغلاقات وغيرها.

يأتي في المرتبة الثانية البند رقم (26) والمتعلق بمساهمة الجمعية في تنمية وتطوير الموارد البشرية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعيات تهتم بصورة واضحة بالموارد البشرية من خلال إيمان الجمعيات بأن العنصر البشري المدرب في المجتمع هو العنصر الفعال وهو العنصر الذي يستطيع الحصول على فرصة العمل قبل غيره.

يأتي في المرتبة الثالثة البند رقم (30) والذي يتعلق بقيام الجمعية بتوثيق كافة أعمالها التطوعية بصورة جيدة حيث نال هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن هناك اهتمام بالأداء التطوعي لدى الجمعيات في مجال عملها من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

يأتي في المرتبة الرابعة البند رقم (24) والمتعلق بوجود أدلة عمل واضحة لدى الجمعية للدلالة على مواقعها التطوعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعيات تحرص على معرفة المنتفعين بمكان عملها حيث أوجدت أدلة عمل في كافة أماكن تواجدها للدلالة على مواقعها التطوعية وهذا يدل على أن اهتمام الجمعيات ينصب على تقديم الخدمات للمواطن والعمل على تسهيل وصول هذه الخدمات للمواطن لكي يستفيد منها العدد الأكبر من المواطنين بغض النظر عن الانتماء الحزبي أو الاثني.

يأتي في المرتبة الخامسة البند رقم (27) والمتعلق بتقديم الجمعيات خدماتها دون تمييز بين أفراد المجتمع حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن مؤسساتها لا تعاني التفرقة والتمييز في المعايير الإنسانية والحزبية، حيث يرى الباحث أن ذلك يعود إلى تأثير الدين الإسلامي على الأخلاق والمعايير الإنسانية في المجتمع.

يأتي في المرتبة السادسة البند رقم (29) والمتعلق بوجود خطط واضحة لدى الجمعية في كافة مجالات عملها حيث نال هذا السؤال درجة موافقة عالية أي أن تخطيط الجمعيات جيد في مجال عملها من أجل تقديم الخدمات التي تناسب الاحتياجات العصرية للمواطنين.

يأتي في المرتبة السابعة البند رقم (23) والذي يتعلق بآلية الرقابة لدى الجمعية ومدى فاعليتها حيث حصل هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعيات تحرص على تفعيل آلية الرقابة للحد من السلبيات وسير عمل الجمعية بصورة جيدة وفعالة.

يأتي في المرتبة الثامنة البند رقم (22) والمتعلق بوجود نظام تحفيز لدى الجمعية حيث حاز هذا البند على درجة موافقة عالية أي أن الجمعية تعمل على دعم وتشجيع العملية التطوعية برمتها من أجل تطويرها والحصول على النتائج المرجوة.

يأتي في المرتبة التاسعة البند رقم (28) والمتعلق بقيام الجمعيات بزيارات ميدانية للمنتفعين من خدماتها حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعية تحرص على وصول خدماتها إلى مستحقيها بصورة مطمئنة أما كون درجة الموافقة متوسطة فربما يعود إلى الحصار والإغلاقات التي تمنع وصول الجمعيات والتواصل مع كافة المناطق.

يأتي في المرتبة العاشرة البند رقم (21) والمتعلق بوجود نظام تقييم أداء فعال حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات تعمل على تقييم أدائها من أجل إنصاف وتشجيع الضعفاء وعمل تغذية راجعة عن الأداء السابق لتفادي السلبيات والوصول إلى النتائج المرضية. إلا إن تقييم الأداء ليس بالصورة المرجوة ويعزي الباحث ذللك إلى:

1. المعيقات الكثيرة للعمل بسبب الاحتلال.
2. كثرة الاحتياجات لأبناء الشعب بسبب الظروف الراهنة.
3. تتعمد بعض الجمعيات عدم القيام بتقييم الأداء للتخفي من قيود الاحتلال.

السؤال رقم (3):

كيف يرى متطوعو الجمعيات الخيرية معوقات التطوع في الجمعيات في محافظة الخليل؟

جدول 5.5: معوقات التطوع في الجمعيات الخيرية مرتبة حسب الأهمية.

No	Q	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	Q40	تعمل الجمعية ضمن القوانين المعمول بها في فلسطين.	4.14	0.75
2	Q32	القائمين على الجمعية من ذوي الكفاءات المحدودة	3.36	1.23
3	Q37	كثيرا ما تبتعد الجمعية عن أهدافها الأساسية	3.30	1.37
4	Q39	تواجه الجمعية خطر المركزية في قراراتها من قبل القائمين عليها.	3.13	1.31
5	Q38	تواجه الجمعية خطر الاحتواء من قبل بعض الجهات السياسية القائمة.	3.02	1.37
6	Q36	لا يوجد هناك تأثير للاتجاهات السياسية والحزبية القائمة على عمل الجمعية.	2.88	1.54
7	Q35	ليس للعشائر أي تأثير على عمل الجمعية التطوعي.	2.41	1.40
8	Q31	التمويل المشروط يؤثر على عمل وأداء الجمعية التطوعي.	2.09	1.33
9	Q33	تواجه الجمعية ضعف في مصادرها التمويلية.	1.92	1.32
10	Q34	الظروف الحالية السائدة تؤثر على عمل الجمعية بحيث تغير أولوياتها	1.77	1.13

1. يأتي في المرتبة الأولى البند رقم (40) والمتعلق بعمل الجمعيات الخيرية ضمن القوانين المعمول بها في فلسطين حيث حصل هذا البند على درجة موافق عالية أي أن الجمعيات الخيرية تعمل ضمن القانون الفلسطيني وليس لديها إشكالات قانونية.

2. يأتي في المرتبة الثانية السؤال رقم (32) والمتعلق بكون القائمين على الجمعيات من ذوي الكفاءات المحدودة حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن القائمين على الجمعيات لديهم كفاءات جيدة وأن الرأي الآخر ربما يعود بحسب الباحث إلى كثرة الاحتياجات لأبناء الشعب الفلسطيني وعدم قدرة الجمعيات على تلبية هذه الاحتياجات بسبب الظروف الراهنة.

3. يأتي في المرتبة الثالثة البند رقم (37) والمتعلق بابتعاد الجمعية عن أهدافها الأساسية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات لا تبتعد عن أهدافها الأساسية وأن الجزء المعارض ربما يعود بحسب الباحث إلى وجود الاحتلال ومضايقاته وحصاره مما أدى إلى تبديل الجمعيات لبعض الأولويات حيث تحول عملها من تنموي إلى إغاثي.

4. يأتي في المرتبة الرابعة البند رقم (39) والمتعلق بكون الجمعية تواجه خطر المركزية في قراراتها، حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة، أي أن الجمعية لا تواجه خطر المركزية، وإن وجد بعض المؤيدين لوجود المركزية فربما يعود ذلك بحسب الباحث إلى ضغوط الدول المانحة التي تفرض شروطاً للتمويل، وبعض التأثيرات للنزعات العشائرية على عمل الجمعية وقراراتها.

5. يأتي في المرتبة الخامسة البند رقم (38) والمتعلق بكون الجمعية تواجه خطر الاحتواء من قبل بعض الجهات السياسية القائمة حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أن الجمعيات لا تواجه خطر الاحتواء وإن وجدت بعض التدخلات فربما تعود بحسب الباحث إلى محاولة بعض الجهات استقطاب الجمعيات إليها لتقديم خدماتها من خلالها أو التملص من رقابة الاحتلال.

6. يأتي في المرتبة السادسة البند رقم (36) والمتعلق بعدم تأثير الاتجاهات السياسية والحزبية على عمل الجمعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة متوسطة أي أنه لا يوجد تأثير واضح للاتجاهات السياسية على عمل الجمعيات وأن الجزء المعارض لهذا الرأي ربما يعود بحسب الباحث إلى محاولة بعض الجهات السياسية تقديم خدماتها ووجهات نظرها من خلال الجمعيات الخيرية والابتعاد عن عيون الاحتلال. حيث أن الجمعيات وان وجد لديها بعض التوجه السياسي فإنها تحاول إخفاءه للأسباب الآتية:

1. حتى لا تواجه خطر الإغلاق.
2. تضمن الدعم المالي من كافة الاتجاهات.
3. الظهور أمام الجمهور على أنها تقدم المصلحة العامة على الحزبية.

7. يأتي في المرتبة السابعة البند رقم (35) والمتعلق بعدم وجود أي تأثير للعشائر على عمل الجمعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة منخفضة أي أن الخلاقات العشائرية تلعب دوراً في إعاقة عمل الجمعيات الخيرية من خلال إضعاف الدور الديمقراطي وبناء المؤسسة للجمعية ويعزي الباحث سبب ذلك إلى:

1. العادات والتقاليد السائدة منذ القدم.
2. قلة الوعي عند الكثير من الناس.
3. وجود مشاكل عشائرية معقدة مثل الثأر وغيرها.

8. يأتي في المرتبة الثامنة البند رقم (31) والمتعلق بكون التمويل المشروط يؤثر على عمل الجمعية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة منخفضة أي أن الدول المانحة تفرض شروطا على عمل الجمعيات التطوعي.

9. يأتي في المرتبة التاسعة البند رقم (33) والمتعلق بكون الجمعيات تواجه ضعفاً في مصادرها التمويلية حيث حصل هذا البند على درجة موافقة منخفضة أي أنه يوجد ضعف واضح في مصادر التمويل يعزي ذلك الباحث إلى:

1. ضعف مصادر الإنتاج لدى الجمعيات.
2. كثرة الاحتياجات لدى الشعب الفلسطيني.
3. الشروط التي تفرض على الجمعيات من قبل الدول المانحة.

10. يأتي في المرتبة العاشرة البند رقم (34) والمتعلق بكون تأثير الظروف الحالية السائدة من اغلاق وحصار وتجفيف موارد على عمل الجمعية التطوعي حيث حصل هذا البند على درجة موافقة منخفضة أي أنه يوجد تأثير واضح للظروف الراهنة على عمل الجمعيات التطوعي حيث زاد عدد الفقراء والبطالة والمحتاجين.

3. 5 تحليل الفرضيات.

الفرضية العامة الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .6: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.146	2	0.073	0.168	0.846
داخل المجموعات	36.444	84	0.434		
المجموع	36.589	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 0.168 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية العامة الأولى، أي أن درجة القبول للدور التطوعي لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5 .7).

جدول 5 .7: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	3.60	0.86
من 30-40 سنة	48	3.68	0.63
أكثر من 40 سنة	35	3.59	0.68
المجموع	**87**		

الفرضية العامة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 5 .8: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.488	2	0.244	0.554	0.577
داخل المجموعات	35.702	81	0.441		
المجموع	36.190	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف. 0,554 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية العامة الثانية، أي أن درجة القبول للدور التطوعي للجمعيات لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول رقم (5 .9).

جدول 5 .9: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	3.73	0.38
ثانوي	14	3.81	0.70
جامعي فأكثر	67	3.61	0.66
المجموع	**84**		

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .10: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.970	2	2.985	2.226	0.114
داخل المجموعات	112.651	84	1.341		
المجموع	118.621	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 2.226 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الأولى، أي أن درجة القبول للدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية، لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول رقم (5 .11).

جدول 5 .11: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	4.00	0.82
من 30-40 سنة	48	3.90	1.02
أكثر من 40 سنة	35	3.37	1.35
المجموع	87		

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 5 .12: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2.443	2	1.222	0.910	0.406
داخل المجموعات	108.700	81	1.342		
المجموع	111.143	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف 0.910 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الثانية، أي إن درجة القبول للدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف مستوياتهم العلمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5 .13).

جدول 5 .13: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	3.33	0.58
ثانوي	14	4.07	1.00
جامعي فأكثر	67	3.66	1.20
المجموع	84		

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .14: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.114	2	0.057	0.106	0.899
داخل المجموعات	45.122	84	0.537		
المجموع	45.236	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 0.106 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الثالثة، أي أن درجة القبول للأداء التطوعي للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول رقم (5 .15).

جدول 5 .15: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	3.75	0.51
من 30-40 سنة	48	3.74	0.70
أكثر من 40 سنة	35	3.67	0.80
المجموع	87		

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

جدول 5 .16: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2.703	2	1.351	2.674	0.075
داخل المجموعات	40.940	81	0.505		
المجموع	43.643	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف 2.674 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الرابعة، أي إن درجة القبول للأداء التطوعي للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف مستوياتهم العلمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول رقم (5 .17).

جدول 5 .17: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	4.50	0.44
ثانوي	14	3.85	0.83
جامعي فأكثر	67	3.61	0.69
المجموع	84		

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .18: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.186	2	0.093	0.062	0.939
داخل المجموعات	124.734	84	1.485		
المجموع	124.920	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 0.062 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الخامسة، أي إن درجة القبول لأهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5 .19).

جدول 5 .19: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	3.25	1.50
من 30-40 سنة	48	3.44	1.15
أكثر من 40 سنة	35	3.37	1.29
المجموع	87		

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

جدول 5 .20: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.814	2	0.407	0.286	0.752
داخل المجموعات	115.424	81	1.425		
المجموع	116.238	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف 0.286 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية السادسة، أي إن درجة القبول لأهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.
حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف مستوياتهم العلمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5 .21).

جدول 5 .21: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	3.00	1.73
ثانوي	14	3.29	1.27
جامعي فأكثر	67	3.45	1.16
المجموع	84		

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .22: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.397	2	0.198	0.334	0.717
داخل المجموعات	49.948	84	0.595		
المجموع	50.345	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 0.334 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية السابعة، أي إن درجة القبول لبعد الشرعية للجمعيات الخيرية لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5 .23).

جدول 5.23: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	4.25	0.50
من 30-40 سنة	48	4.19	0.84
أكثر من 40 سنة	35	4.06	0.68
المجموع	87		

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

جدول 5 .24: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.860	2	0.430	0.705	0.497
داخل المجموعات	49.426	81	0.610		
المجموع	50.286	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف 0.705 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية الثامنة، أي إن درجة القبول للدور التطوعي للجمعيات الخيرية على بعد الشرعية لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.
حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية عالية وذلك على اختلاف مستوياتهم العلمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (5 .25).

جدول 5 .25: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	4.67	0.58
ثانوي	14	4.14	0.53
جامعي فأكثر	67	4.12	0.83
المجموع	84		

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

جدول 5 .26: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.870	2	0.435	1.576	0.213
داخل المجموعات	23.184	84	0.276		
المجموع	24.054	86			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة ف 1.576 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية التاسعة، أي إن درجة القبول للدور التطوعي على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل لا تختلف باختلاف العمر.

حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع متوسطة وذلك على اختلاف أعمارهم، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (5.27).

جدول 5 .27: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 20-30 سنة	4	2.58	0.29
من 30-40 سنة	48	2.91	0.52
أكثر من 40 سنة	35	2.74	0.55
المجموع	87		

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

جدول 5 .28: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.641	2	0.320	1.166	0.317
داخل المجموعات	22.259	81	0.275		
المجموع	22.900	83			

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي، حيث بلغت قيمة ف 1.166 وهي قيمة غير دالة إحصائيا مما يعني قبول الفرضية الصفرية العاشرة، أي أن درجة القبول للدور التطوعي للجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع لا تختلف باختلاف المستوى التعليمي.
حيث كانت استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع متوسطة وذلك على اختلاف مستوياتهم العلمية، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (5 .29).

جدول 5 .29: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق بين متوسطات استجابات العاملين في الجمعيات الخيرية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعدادي	3	3.10	0.78
ثانوي	14	2.66	0.54
جامعي فأكثر	67	2.85	0.51
المجموع	84		

4.5 .النتائج:

بعد هذه الدراسة خلص الباحث الى هذه النتائج:

1- تعمل الجمعيات على تنمية وتطوير العمل التطوعي للامور الاتية:

أ- لا يواجه الدور التطوعي للجمعيات اشكالات من خلال الهيئات القيادية أو الشرعية سواءا كانت قانونية أو مجتمعية، حيث أن الهيئات القيادية منتخبة والهيئات العامة متجددة، والجمعيات مسجلة بصورة رسمية لدى الجهات المختصة.

ب- لا تواجه هذه الجمعيات اشكالات من خلال رؤياها التطوعية حيث أن الرؤيا واضحة والبرامج المقدمة مهمة لتحقيق أهدافها التطوعية.

ت- الأداء التطوعي للجمعيات من أنظمة تقييم وتقارير دورية وخطط واليات رقابة تعمل بصورة مرضية.

ث- هناك تطور في الدور التطوعي للجمعيات ، لأن عدد الجمعيات في ازدياد ، حيث بلغ 84 جمعية، وعدد متطوعين حوالي 600 متطوع، وهناك زيادة واضحة في كمية الاموال المستثمرة والتي وصلت الى حوالي 10 مليون دينار أردني عام 2005. أضف الى ذلك التطور في كمية ونوعية التطوع والبرامج المقدمة والزيادة الواضحة في عدد المنتفعين من خدمات الجمعيات.

2- يواجه الدور التطوعي للجمعيات العديد من المعيقات التي تتمثل في:

أ- الاحتلال وما يقوم به من حصار ورقابة مشددة على التمويل بدعوى مكافحة الارهاب، واغلاق بعض الجمعيات وهذا أثقل كاهل الجمعيات.

ب- تواجه الجمعيات اشكالات بسبب ضعف التمويل مما يجعلها تعتمد على المساعدات الخارجية، أضف الى ذلك الشروط القاسية التي تفرضها الدول المانحة على الجمعيات، حيث أنها لا تقدم أموال مباشرة وانما تقدم مشاريع بدعوى تجفيف المنابع المالية للارهاب.

ت- تدني ثقافة التطوع لدى أبناء المحافظة ووجود التعصب القبلي والعشائري وهذه الامور ربما تؤثر على البناء الديمقراطي والمؤسسي للجمعية.

5.5 .التوصيات:

في ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بمايلي:

1- من أجل تطوير الدور التطوعي للجمعيات على الجمعيات عمل مايأتي:

أ- استخدام التكنولوجيا الحديثة من شبكات انترنت ووسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة لنشر ثقافة التطوع والترويج له، والعمل على استقطاب متطوعين جدد في شتى المجالات والاختصاصات.

ب- على الجمعيات التنسيق والتشبيك مع الجمعيات الأخرى والمؤسسات الخاصة والأهلية والدولية من أجل تطوير البرامج التطوعية القائمة من خلال تبادل الخبرات مع هذه المؤسسات ومعرفة أفضل الأدوار التطوعية لديها ومحاولة نقلها وتطبيقها.

ج- على الجمعيات العمل على فتح مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع القائمة من أجل توفير المال اللازم لتطوير دورها التطوعي والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

د- على الجمعيات وبالتعاون مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي العمل على تطوير الدور التطوعي من خلال إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العمل التطوعي لتحسين واقعه، والعمل معها على فتح مراكز التدريب لديها جميعا لتدريب المواطنين والمتطوعين لإكسابهم المهارات اللازمة التي تناسب العصر.

ه- على السلطة ومؤسسات القطاع الخاص دعم المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال العمل التطوعي ماديا ومعنويا والعمل على نشر ثقافة التطوع من خلال تشجيع وسائط التنشئة كالأسرة والمدرسة والإعلام في لعب دور منسق ومتكامل من أجل غرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي في نفوس الناشئة.

المراجع

القران الكريم. (البقرة، أية 158).

1. إبراهيم ،ع. م.، (1995): دروس في المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة، الجامعة اللبنانية، بيروت

2. إبراهيم ،س.(31 اذار, 2001): المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني. الحياة اللندنية، العدد 13894.
(www.bentalraafidain.com/nesa/makala/madani5.htn/39k, 8/8/2005)

3. أبو الهيجاء، ا.(2004): ورقة عمل حول الجمعيات الخيرية ومحاولة محاصرة دورها في فلسطين، المؤتمر الدولي الثاني، جنيف.
(www.ibn.fr/arabic/pages/palestin.htm,25/8/2005)

4. أبو بكر، خ.(2003): تطوع الشباب شجرة يرويها الانتماء.
(www.islamonline.netarabic/indepthsummer/2003/06/article03shtml,20/8/2005)

5. أبو ريا، ا. (2004): مجلة حصاد المتطوعين. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني- العدد الثاني، رام الله، فلسطين.

6. اشتوي، م.، (2000): التطوع والمتطوعون في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: القاهرة.

7. الأشهب، م.، (2002): العونة في فلسطين، مجلة الإغاثة الزراعية – فلسطين.

8. الباز، ش.،(أكتوبر، 2000): دور المنظمات الاهليه العربية في تنمية المجتمعات المحلية – مجله إفريقيه عربية / مركز البحوث العربية- القاهرة – العدد الثالث .

9. البرغوثي، م.، (1994): منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، اتحاد لجان الإغاثة الفلسطينية، القدس، فلسطين.، (1990): النظام الأساسي. القدس، فلسطين.

10. الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، (1990): النظام الأساسي، القدس، فلسطين.
11. البلوي، س ،ض.، (2003): تطور نظم ولوائح الجمعيات الخيرية، ملتقى الجمعيات الخيرية، مركز الملك فهد الثقافي ، الرياض.
(www.mol.gov.sa/alejtemaeh/jm/jm.htm,20/4/2005)

12. البيومي، غ. ا.، (2001): البحث عن ثقافة التطوع في مجتمعاتنا (www.islamonline.net/arabic/adam/2001/10article.4.shtm, 8.8.2005)

13. الجابري، م.،(2005): " أي هذه النخب يشكل المجتمع المدني".
www.arraee.com/modules.php?name=newsandfile=articleandsid=2870
8/8/2005)

14. الجنحاني، ا.،(1999): المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، دولة الكويت. العدد الثالث.

15. اليحيى، م،ح.،(1987): العمل التطوعي وممارسته في المجتمع الفلسطيني ، اتحاد الجمعيات الخيرية، فلسطين.

16. (UNDP,2002 : الحكم والتنمية الانسانية، تقرير التنمية الانسانية العربية.
(www.undp-pogar.org ,25/4/2005)

17. الحوت، ب. ن.، (1986): القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين من1917-1948 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت.

18. الحوراني ، ع.، (14 حزيران ,1996): المنظمات غير الحكومية ومساهمتها مع السلطات المحلية، مؤتمر تركيا 3 ، اسطنبول.

19. الحوراني ، ع.، (27 نيسان ,1999): " المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في التنمية" ، الحياة الجديدة ,فلسطين.

20. الخطيب، ع.، (سبتمبر،1994): مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي/ورقة بحث حول دور المنظمات غير الحكومية في إحياء الروح المدنية /بيروت.

21. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،(2004): دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر ، ،القاهرة.

22. الشلالدة، ، م. ف..(26 نوفمبر، 2002): ورقة عمل حول تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم ، رام الله .

23. دائرة الشؤون الاجتماعية، (1990): تقارير الجمعيات الخيرية، الخليل، فلسطين.

24. دائرة الشؤون الاجتماعية، (1999): تقارير الجمعيات الخيرية، الخليل، فلسطين.

25. دائرة الشؤون الاجتماعية، (2005): تقارير الجمعيات الخيرية، الخليل، فلسطين.

26. العيسوي ،أ.،(2000): التنمية في عالم متغير .دار النشر . دار الشروق، بيروت.

27. القاضي، ع. ح.، (2003): الجمعيات الخيرية امال وتطلعات، مركز الملك فهد ، الرياض. (www.mol.gov.sa/alejtemaeh/jm/jm.htm30/4/2005)

28. المجلس التشريعي الفلسطيني (2000): قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1، غزة، فلسطين.

29. المحافظة،ع.، (1987): الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن ،بيروت :الأهلية للنشر والتوزيع .

30. المحامي، أ. س.، (1991): دفاعا عن حق تكوين الجمعيات في العمل الجماعي التطوعي، جامعة القدس المفتوحة.

31. النتشة، ب .، (2006): مجلة جمعية أصدقاء المريض، مطبعة رابطة الجامعيين، الخليل.فلسطين.

32. الهيتي، خ.ع.، (2003): ادارة الموارد البشرية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.عمان، الأردن.

33. اليحيى، أ،ي .، (2003): الرؤى المستقبلية لأعمال الجمعيات الخيرية، مركز الملك فهد، الرياض.
(www.mol.gov.sa/alejtemaeh/jm/jm.htm30/4/2005)

34. اوساجاي، أ.، التكيف الهيكلي والمجتمعي المدني والتماسك الوطني في أفريقيا، مجلة أفريقية عربية – مركز البحوث العربية ، القاهرة/العدد الثالث.

35. إتحاد الجمعيات الخيرية (1990): اتحاد الجمعيات الخيرية مسيرة وطموحات،الخليل، فلسطين .

36. جامعة القدس المفتوحة (2000): العمل الجماعي التطوعي.بدون دار نشر، فلسطين.

37. جامعة القدس المفتوحة (2000): مناهج البحث العلمي، بدون دار نشر ، فلسطين.

38. برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، (1970):نشأة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين:
(www.unv.org ,15/8/2005)

39. برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، (1997): السنة الدولية للمتطوعين:
(www.unv.org15.08.2005)

40. برنامج دراسات التنمية البشرية، (2002): تقرير التنمية البشرية. جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.

41. بشارة، ع.،(1998): مساهمة في نقد المجتمع المدني– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

42. بقردوني، ك.،(1992): المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

43. جامعة جونز هوبكنز (1994) ، بيان المبادئ. الولايات المتحدة، الترجمة العربية لإعلان جونز هوبكنز في المظلة، ديسمبر،1994 ، عدد 3 .

44. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002): تقرير التنمية البشرية العربية. القاهرة.
(www.undp.org/rbas/ahdr ,8/8/2005)

45. جقمان، ج.،(أيار،1994): ورقة عمل حول المجتمع المدني والسلطة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين.

46. خليل، ح.، (2000): الوطن العربي والمجتمع المدني – كراسات إستراتيجية – مجله فصلية تصد عن مركز الدراسات الإستراتيجية / جامعة دمشق العدد الأول .

47. رابطة الجامعيين.، (1998): انجازات وطموحات. مطبعة الرابطة. الخليل، فلسطين.

48. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية،(1996): مشروع قانون الجمعيات الخيرية والأهلية، القدس، فلسطين.

49. شكر، ع.، و مورو، م.، (2003): المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية . دمشق –دار الفكر العربي.

50. عبد الكريم، أ ،أ.،(2004):الجمعيات الخيرية في فلسطين ودور بارز في تخفيف المعاناة. (www.insanonline.net/news/newsp2id=717-24k ,20/4/2005)

51. عبد الرازق، ع.،(أيار،2001): تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، ماس.

52. عبد الهادي، ع.،(1997): المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية / مجلة شؤون تنموية، العددان الثالث والرابع .

53. عرابي، ب.، (2001): دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع مجلة النبأ – العدد 63، جامعة دمشق .

54. عمرو، ز.، (21 أب، 2004): دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد في المجتمع وتعزيز النزاهة والشفافية داخلها، مؤسسة أمان.

55. عويدات، ع.، (1991): الشباب والعمل التطوعي الجامعة الأردنية عمان.

56. فؤاد.ع،أ. (1976): – الاتجاهات الأساسية في التخطيط للبرنامج التنموي المتكامل في القرية، في دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ، مطبعة دار التأليف، القاهرة.

57. قنديل، أ.، (2005): دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

58. لبيب، أ.،(نيسان،1992): علاقة المشروع الديمقراطي في المجتمع المدني العربي ، المستقبل العربي ، العدد 158، بيروت.

59. ماجد، ز.، (تشرين ثاني ،2002): ورشة عمل حول الإدارة الراشدة في العالم العربي. دور مؤسسات المجتمع المدني وسبل قياس قدراتها، عمان، الأردن.

60. مفتاح،. (أيار،2004) : ورشة عمل حول برنامج الديمقراطية والحكم الصالح – تقوية القيادات المجتمعية الشابة، رام الله، فلسطين.

61. مركز التخطيط الفلسطيني، (1997): سلسلة دراسات وتقارير اقتصادية. العدد 38، رام الله .

62. نخلة، خ.، (1990): مؤسساتنا الأهلية في فلسطين ،ملتقى الفكر العربي، القدس .

63. هلال ، ج.،(2002): مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، ملخص التقرير الوطني، صوت الفقراء.

64. ياسين، أ.، (تشرين أول،2002): الشباب والعمل التطوعي، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، القاهرة.

الملاحق:

ملحق 1:استمارة الاستبانة

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

التنمية الريفية المستدامة

استبانه بحث لنيل درجة الماجستير

حول

الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل

الأخ الكريم. ..... الأخت الكريمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقوم الباحث بعمل دراسة للتعرف على الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل التطوعي في محافظة الخليل بالاعتماد على الاستبانة، حيث تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تساعد على فهم الواقع.

يرجى منكم التعاون في إجابة الاستبانة بموضوعية وصدق للتوصل إلى نتائج دقيقة تفيد البحث العلمي ونؤكد على أن المعلومات الواردة في الدراسة سوف تحاط بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث: محمد غنام

ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة.

العمر (1) من 20–30 سنة (2) من 30–40 سنة (3) أكثر من 40سنة

المستوى التعليمي: (1) إعدادي. (2) ثانوي. (3) جامعي فأكثر.

القسم الأول:

الرجاء وضع إشارة ☒ في العمود المناسب.

الرقم	بيانات أساسية عن الجمعيات الخيرية	موافق	موافق بشدة	لا اعرف	معارض	معارض بشدة
1	الجمعية مسجلة من قبل الجهات الرسمية					
2	العمل التطوعي ركن أساسي من أركان عمل الجمعية					
3	الجمعية تصدر تقارير دورية عن نشاطاتها للمجتمع والمؤسسات					
4	مجلس الإدارة لدى الجمعية منتخب					
5	تتجدد الهيئة العامة لدى الجمعية باستمرار					
6	هناك تنسيق مستمر بين الجمعية والمؤسسات الخيرية الأخرى					
7	مجلس الإدارة يتقبل النقد البناء					
8	اجتماعات الهيئة العامة منتظمة					
9	يوجد مدقق حسابات قانوني لدى الجمعية					
10	الهيكلية الإدارية واضحة للعاملين في الجمعية					

القسم الثاني:

الرجاء وضع إشارة ☒ في العمود المناسب.

الرقم	الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية	موافق	موافق بشدة	لا اعرف	معارض	معارض بشدة
11	يوجد لدى الجمعية نظام مكتوب حول أسلوب التعامل مع المتطوعين					
12	التوجه العام للجمعية مفهوم وواضح لدى المتطوعين					
13	يوجد ضمن توجه الجمعية اهتمام لتطوير مهارات المتطوعين وقدراتهم.					
14	أهداف الجمعية التطوعية واقعية ويمكن تحقيقها					
15	تستخدم الجمعية وسائل الإعلام للإعلان عن نشاطاتها التطوعية لجذب المتطوعين.					
16	البرامج التي تقدمها الجمعية ملائمة لتحقيق أهدافها التطوعية.					
17	لدى الجمعية برامج لمساعدة الباحثين في مجال العمل التطوعي لتحسين واقعه.					
18	تقوم الجمعية بإصدار نشرات دورية إحصائية وتعريفية عن العمل التطوعي في الجمعية.					
19	يوجد لدى الجمعية برامج خاصة بالأطفال لترسيخ مفهوم التطوع لدى الأجيال.					
20	تعمل الجمعية على استغلال طاقات المتطوعين وإمكاناتهم استغلالا مفيدا ومؤثرا.					

القسم الثالث:

الرجاء وضع إشارة ☒ في العمود المناسب.

الرقم	الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية	موافق	موافق بشدة	لا اعرف	معارض	معارض بشدة
21	يوجد لدى الجمعية نظام تقييم أداء فعال لإنصاف النشطاء وتشجيع الضعفاء.					
22	يوجد لدى الجمعية نظام تحفيز جيد لزيادة فعالية التطوع وتشجيع المتطوعين.					
23	آلية الرقابة لدى الجمعية فعالة بصورة جيدة للحد من السلبيات.					
24	يوجد لدى الجمعية أدلة عمل واضحة للدلالة على مواقعها التطوعية.					
25	تقدم الجمعية خدماتها بصورة منتظمة					
26	تساهم الجمعية في تنمية وتطوير قدرات الموارد البشرية					
27	تقدم الجمعية خدماتها دون تمييز بين أفراد المجتمع					
28	تقوم الجمعية بزيارات ميدانيه باستمرار للمنتفعين من خدماتها التطوعية.					
29	يوجد خطط واضحة لدى الجمعية في كافة مجالات عملها					
30	تقوم الجمعية بتوثيق كافة أعمالها التطوعية بصورة جيدة.					

القسم الرابع:

الرجاء وضع إشارة ☒ في العمود المناسب.

الرقم	معوقات التطوع في الجمعيات الخيرية	موافق	موافق بشدة	لا اعرف	معارض	معارض بشدة
31	التمويل المشروط يؤثر على عمل وأداء الجمعية التطوعي.					
32	القائمين على الجمعية من ذوي الكفاءات المحدودة					
33	تواجه الجمعية ضعف في مصادرها التمويلية.					
34	الظروف الحالية السائدة تؤثر على عمل الجمعية بحيث تغير أولوياتها					
35	ليس للعشائر أي تأثير على عمل الجمعية التطوعي.					
36	لا يوجد هناك تأثير للاتجاهات السياسية والحزبية القائمة على عمل الجمعية.					
37	كثيرا ما تبتعد الجمعية عن أهدافها الأساسية					
38	تواجه الجمعية خطر الاحتواء من قبل بعض الجهات السياسية القائمة.					
39	تواجه الجمعية خطر المركزية في قراراتها من قبل القائمين عليها.					
40	تعمل الجمعية ضمن القوانين المعمول بها في فلسطين.					

شكرا لتعاونكم

الباحث

ملحق 2:

كتاب جامعة القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة
Program for Postgraduate Studies in Sustainable Rural Development

التاريخ: 2006/6/4

إلى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة – جامعة القدس أن الطالب ...محمد عامر محمد غنام... ملتحق ببرنامج الدراسات العليا في التنمية الريفية المستدامة ويقوم حاليا بإعداد بحث بعنوان: ...الجمعيات الخيرية ودورها في تنمية وتطوير العمل البلدي في مدينة الخليل...

نرجو من حضرتكم التكرم وتقديم المساعدة الممكنة له لتسهيل مهمته. شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع فائق الاحترام والتقدير،،،

د. زياد قنام
مدير البرنامج

Jerusalem – Abu Deis
Tel Fax: 00972 2 2790345
P. O. Box. 51000 or 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب 51000 او 20002

ملحق 3: توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل

جدول 4.1 : توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية إذنا الخيرية	إذنا	1972	*	*	*	
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	إذنا	2005	*			أيتام ، محتاجين ، مكتبة
جمعية ملتقى النسوي	إذنا	2005		*		
جمعية سيدات الخليل	الخليل	1956	*	*	*	محتاجين
اتحاد الجمعيات الخيرية	الخليل	1958				مشاريع خيرية
الجمعية الخيرية الإسلامية	الخليل	1961	*	*		الأيتام + مدارس + مكتبة
جمعية أصدقاء المريض	الخليل	1976		*	*	إسعاف وطوارئ مستشفى
جمعية الإحسان الخيرية	الخليل	1983	*	*	*	رعاية مسنين ومعاقين
جمعية الشبان المسلمين	الخليل	1985	*	*		رعاية أسرى وأيتام ، مدارس ومكتبة
جمعية الأمل للصم والبكم	الخليل	1985	*	*	*	معاقين
جمعية الكفيف الخيرية	الخليل	1980	*		*	معاقين
جمعية المحاور الخيرية	الخليل	2003		*		

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية تنظيم المرأة الفلسطينية	الخليل	2004	*		*	
فرع جمعية الأعمال الخيرية	الخليل	2000	*			
جمعية أصدقاء شهيد فلسطين	الخليل	2004	*	*	*	اسر شهداء
جمعية التنمية الأسرية	الخليل	2004	*	*		
جمعية الهيئة الأهلية لدعم البلدة القديمة	الخليل	2004	*	*		تدعيم وتطوير البلدة القديمة
جمعية تل الصافي الخيرية	الخليل	2001	*		*	
جمعية الفالوجة الخيرية	الخليل	2000	*		*	
جمعية خليل الرحمن للشابات	الخليل	2001		*		
جمعية ملتقى رجال الأعمال	الخليل	2001		*		لرعاية رجال الأعمال
جمعية بيت عنون الخيرية	الخليل	2004	*		*	
جمعية العطاء الخيرية	الخليل	2004	*	*		
جمعية التعاون الثقافي الفلسطيني	الخليل	2002		*		
جمعية النور الخيرية	الخليل	2004			*	مساعدة محتاجين
جمعية الشرعية الخيرية	الخليل	2005		*	*	محتاجين

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية الملتقى الأهلي	الخليل	2005		*		
الهيئة الأهلية لمساعدة منكوبي المنازل المدمرة	الخليل	2005			*	مساعدة أصحاب المنازل مدمرة
جمعية فلسطين الخيرية	الخليل	2005	*			
جمعية بيت جبريل الخيرية	الخليل	2005	*	*		
جمعية العفاف الخيرية	الخليل	2000				مساعدة في الزواج
رابطة الجامعين	الخليل	1953		*		تعليم تقني ، جامعة ، مكتبة
جمعية إبراهيم الخليل	الخليل		*		*	تقديم خدمات اجتماعية
جمعية بيت كاحل الخيرية	بيت كاحل	1972	*	*		
جمعية تفوح الخيرية	تفوح	1978	*		*	أيتام ، رعاية أسرى
جمعية الإسراء لرعاية الطفولة والمعاقين	تفوح	2004	*			معاقين
جمعية شباب العودة	الخليل	2005	*		*	
جمعية يطا الخيرية	يطا	1969	*	*	*	
جمعية سيدات يطا الخيرية	يطا	1999		*		
الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام	يطا	2002	*			مدارس ورعاية أيتام

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية الجنوب لتأهيل ورعاية المعاقين	يطا	2004	*			معاقين
جمعية الأنصار للمعاقين	الرماضين	1998		*		معاقين
مركز نسوي الريف	الرماضين			*		
جمعية الريحية الخيرية	الريحية	1977	*	*		رعاية أسرى وأيتام
جمعية السموع الخيرية	السموع	1975	*	*	*	البساط البلدي
جمعية الأقصى للمعاقين	السموع	1998	*		*	تأهيل معاقين
مركز بن الباز الخيري الإسلامي	السموع	2003				دعوي اغاثي ، مكتبة
جمعية رفات للتعاون الثقافي والاجتماعي	السموع	2004				مساعدات للعناية بالطلاب وعمل دورات تدريب
جمعية الريف الخيرية للتنمية المستدامة	السموع	2004	*	*	*	
جمعية رعاية اليتيم الخيرية	السموع	2005	*		*	
جمعية نهضة بنت الريف	دورا	1961	*	*	*	
جمعية بيت عوا الخيرية	دورا	1971	*		*	
جمعية رعاية النشء الخيرية	دورا	2003	*	*		جمعية ثقافية، مراهقين من

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
						سن 14-18 عام
جمعية الأقصى الخيرية	دورا	2004		*		تأهيل معاقين
جمعية التطوير والنهضة الأسرية الخيرية	دورا	1971		*		مساعدات وأنشطة ثقافية
جمعية الظاهرية الخيرية	الظاهرية	2004	*	*	*	
جمعية التنمية الاجتماعية الخيرية	الظاهرية	2004	*	*	*	
جمعية التأهيل الاجتماعي	الفوار	2002	*		*	
جمعية آل الرجوب الخيرية	دورا	2001				العناية بطلاب عائلة الرجوب
مركز الريف للتنمية المستدامة	دورا	2004	*		*	
جمعية ملتقى سيدات سكة الخيرية	دورا	2004	*		*	
جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام	دورا	2004				أيتام ومحتاجين
جمعية سيدات كرمة الخيرية	دورا	2004		*		أيتام ومحتاجين
مؤسسة عمرو الاجتماعية	دورا	2005				رعاية أبناء عمرو
جمعية سيدات الصرة الخيرية	دورا	2005	*	*	*	

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية الشيوخ الخيرية	الشيوخ	1965	*	*	*	مكتبة
جمعية بني نعيم الخيرية	بني نعيم	1965	*	*	*	معاقين
جمعية سيدات بني نعيم	بني نعيم	2005	*	*		
جمعية الرحمة الخيرية للتأهيل	بيت أولا	2005			*	
جمعية بيت أمر الخيرية	بيت أمر	1984	*		*	مختبر / تنظيم الأسرة
جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام	بيت أمر	1999				أيتام ومحتاجين
جمعية سيدات بين أمر الخيرية	بيت أمر	2003		*		أمور نسويه
جمعية بيت أولا الخيرية	بيت أولا	1965	*	*	*	
جمعية ترقوميا الخيرية	ترقوميا	1965	*	*	*	مكتبة
جمعية سيدات حلحول	حلحول	1964	*	*	*	مكتبة
جمعية سنابل الخير لذوي الاحتياجات	حلحول	2004				مساعدة محتاجين
جمعية خاراس الخيرية	خاراس	1972	*		*	
جمعية سعير الخيرية	سعير	1963	*	*	*	
جمعية الإصلاح الخيرية	شيوخ العروب	1979	*	*	*	
جمعية نهضة شباب صوريف	صوريف	1964	*	*	*	أيتام + مكتبة

اسم الجمعية	المنطقة	سنة التأسيس	رعاية وطفولة	تأهيل وتدريب كوادر بشرية	رعاية صحية	نشاطات أخرى
جمعية صوريف لرعاية الأيتام	صوريف	2004	*		*	
جمعية سيدات العروب الخيرية	مخيم العروب	1972		*		مساعدة محتاجين
جمعية تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	مخيم العروب	2004				مساعدة محتاجين
جمعية نوبا الخيرية	نوبا	1965	*	*	*	

دائرة الشؤون الاجتماعية، الخليل. 2005.

ملحق 4:

أسماء المحكمين ودرجاتهم العلمية.

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	مكان العمل
1	د. محمد شاهين	دكتوراه	جامعة القدس المفتوحة
2	د. جمال أبو مرق	دكتوراه	جامعة الخليل
3	د. نبيل الجندي	دكتوراه	جامعة الخليل
4	د. تيسير أبو ساكور	دكتوراه	جامعة القدس المفتوحة
5	د. يوسف أبو ماريا	دكتوراه	جامعة القدس المفتوحة

ملحق 5:أشكال الدراسة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	نموذج الدراسة	5
1.3	خريطة توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل.....	57

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	توزيع الجمعيات في فلسطين.....	53
3.2	التطور الرقمي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل.....	58
3.3	نشاط الجمعيات في مجال الطفولة.....	59
3.4	نشاط الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية.....	59
3. 5	انفاق الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية.....	60
3. 6	المدارس التابعة للجمعيات الخيرية.....	61
3. 7	مؤسسات التعليم العالي التابعة للجمعيات الخيرية.....	71
3. 8	انفاق الجمعيات في مجال تنمية المجتمعات المحلية عام 2005.....	63
3. 9	انفاق الجمعيات في مجال تنمية الموارد البشرية عام 2005.....	64
3. 10	النشاط التطوعي للجمعيات الخيرية عام 1990.....	64
3. 11	النشاط التطوعي للجمعيات الخيرية عام 1999.....	65
3. 12	انفاق الجمعيات في مجال تنمية المجتمعات المحلية عام 1999.....	66
3. 13	انفاق الجمعيات في مجال المؤسسات الاجتماعية والثقافية عام 1999.....	67
3. 14	انفاق الجمعيات في مجال تنمية الموارد البشرية عام 1999.....	68
1. 4	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة.....	76
1. 5	خصائص العينة الديمغرافية.....	78

2. 5 بيانات أساسية عن الجمعيات الخيرية..... 79

3. 5 فقرات الدور التطوعي المستقبلي للجمعيات الخيرية مرتبة حسب الأهمية..... 80

4. 5 التدابير التطوعية للجمعيات الخيرية..... 83

5. 5 معوقات التطوع في الجمعيات الخيرية..... 85

6. 5 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 88

7. 5 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 88

8. 5 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي..... 89

9. 5 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الدور التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي..... 89

10. 5 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 90

11. 5 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 90

12. 5 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي..... 91

13. 5 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الدور المستقبلي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي. 91

5 .14 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 92

5 .15 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 92

5 .16 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 93

5 .17 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الأداء التطوعي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي. 93

5 .18 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 94

5 .19 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 94

5 .20 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 95

5 .21 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد أهلية الهيئات القيادية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي... 95

5 .22 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 96

5 .23 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 96

5 .24 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 97

5 .25 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد الشرعية للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 97

5 .26 نتائج اختبار تحليل التباين على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 98

5 .27 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر..... 98

5 .28 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 99

5 .29 الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية على بعد معيقات التطوع في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى العلمي..... 99

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبانة البحث.....	108
2	كتاب جامعة القدس.....	113
3	توزيع الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل.....	114
4	أسماء لجنة التحكيم.....	121

فهرس المحتويات

الإهداء .....

إقرار: .....أ

شكر وتقدير .....ب

مسرد المصطلحات.....ج

ملخص .....و

Abstract .....ح

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....**1**

1.1 مقدمة:.....1

2. 1 مشكلة الدراسة.....3

3. 1 أهمية الدراسة 3

4. 1 مبررات الدراسة.....3

5. 1 أهداف الدراسة 4

6. 1 محددات الدراسة.....4

8 .1 أسئلة الدراسة.....6

9. 1 فرضيات الدراسة.....6

10. 1 معوقات الدراسة 8

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....**9**

1.1. 2 المجتمع المدني:.....9

2.1.2 المجتمع المدني والعولمة:.....10

3.1.2 المجتمع المدني في الوطن العربي: 14

1.3.1.2 المجتمع المدني في فلسطين:.....15

4.1.2 المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة: 18

2.2 المنظمات التطوعية.....20

1.2.2 أنماط المنظمات التطوعية: 20
2.2.2 الإطار التشريعي للمنظمات التطوعية: 21
3. 2. 2 تقييم الإدارة في المنظمات التطوعية: 23
4. 2 .2 قواعد السلوك للمنظمات التطوعية: 25
5. 2 .2 المنظمات التطوعية والحكم الراشد : 26
6.2.2 المنظمات التطوعية ودورها في إحياء الروح المدنية : 27
3. 2 العمل التطوعي 29
1. 3. 2 أشكال العمل التطوعي: 31
2.3.2 أهمية التطوع :..... 31
3.3.2 برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين: 32
4 .3. 2 التطوع في العالم العربي: 33
1.4.3.2 معوقات التطوع في العالم العربي: 34
5.3.2 العمل التطوعي في فلسطين:..... 35
6.3.2 معوقات التطوع في فلسطين: 36
4.2 التنمية المستدامة: 37
1.4.2 المنظمات التطوعية و التنمية المستدامة : 38
1.1.4.2 معوقات التنمية:..... 39
2.1.4.2 الفقر ومكافحته:..... 42
3.1.4.2 المنظمات التطوعية ومكافحة الفقر:..... 44
5. 2 دراسات سابقة: 46
6. 2 الخلاصة: تعليق عام على الإطار النظري والدراسات السابقة. 49

الفصل الثالث: الجمعيات الخيرية ودورها التطوعي 51

1.3 الجمعيات الخيرية في فلسطين:..... 51
3. 1 .1 توزيع الجمعيات الخيرية في فلسطين: 53
2.3 الاتحاد العام للجمعيات الخيرية: 55
1.2.3 نطاق عمل الاتحاد:..... 55
2.2.3 الرؤيا والأهداف: 56

3.3 الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل:..... 56
1.3.3 التطور الرقمي للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل :..... 58
2.3.3 الجمعيات الخيرية في محافظة الخليل ودورها التطوعي:..... 58
1.2.3.3 الدور التطوعي للجمعيات عام 2005:..... 58

الفصل الرابع: منهجية وطريقة البحث 73

1. 4 منهج الدراسة:..... 73
3 .4 عينة الدراسة: 74
4.4 أداة الدراسة:..... 75
5 .4 صدق الأداة:..... 75
6. 4 ثبات أداة الدراسة:..... 76
7. 4 متغيرات الدراسة: 76
8. 4 إجراءات الدراسة:..... 77
9. 4 المعالجة الإحصائية:..... 77

الفصل الخامس: عرض النتائج وتحليلها..... 78

1. 5 نتائج الدراسة. 78
2. 5 تحليل الأسئلة:..... 80
3. 5 تحليل الفرضيات. 87
4.5 النتائج: 100
.5.5 التوصيات 101

المراجع 102
فهرس الجداول..... 123
فهرس الملاحق..... 127
فهرس المحتويات 128